المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2026

جلسة علنية: الجلسة الأولى

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر فبراير2026

الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ: الجمعة 06 فبراير2026

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2026 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الجمعة 06 فبراير 2026، على الساعة العاشرة(10:00)صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عنات كرام باشا مدينة تارودانت والسيدات والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 23
- وهم السادة:

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	سعاد أبلعيد	مستشارة جماعية	اسماء القجدر	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	الزهراء دنبي	مستشارة جماعية
شرف الدين أسقارو	النائب الثالث للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	حامد جودي	مستشار جماعي
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	سمير شيهب	مستشار جماعي	رشيد وحيد	مستشار جماعي
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	شكيب اريج	مستشار جماعي
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	فاطمة الزهراء خلوفي	مستشارة جماعية	عبد الحق يسري	مستشار جماعي
رشيد فنان	كاتب المجلس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	محمد احسان	مستشار جماعي
هشام أمزراو	نائب كاتب المجلس	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: .....عضو (01) واحد وهو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: .....سبعة أعضاء (07) وهم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
سعاد اريب	مستشارة جماعية
محمد جبري	مستشار جماعي
زينب الخياطي	مستشارة جماعية
فضمة ازوران	مستشارة جماعية
مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي
كنزة عزمي	مستشارة جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- عبد المنعم المناني .....: رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.
- حفيظة بن يحي .....: رئيسة مصلحة الموارد البشرية والتكوين المستمروشؤون المجلس.
- فاطمة الزهراء شهاب..... .....: رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والتواصل.

افتتح السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الأولى من الدورة العادية يوم الجمعة 06 فبراير 2026 مرحبا بالسيد كرام عنات باشا مدينة تارودانت، وبالسادة الأعضاء المستشارين والنواب، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة و الموظفين و الجسم الإعلامي المحلي والإقليمي، وبالحضور الكريم.

وقبل بداية مجريات النقط لهذه الجلسة الأولى عبرباسم رئيس مجلس الجماعة وباسم السادة أعضاء المجلس الجماعي لمدينة تارودانت عن تضامنهم و مواساتهم لضحايا فاجعة مدينة القصر الكبيرو مدينة العرائش وسيدي قاسم تطوان الى غيرذلك من المناطق المتضررة من الفيضانات التي اصابتها متمنيا الشفاء لمن هم في حالة مرض سائلا من الله اللطف في قدره ، كما تضامن مع السيدة المستشارة سعاد أريب التي تعذرعليها الحضورنظرا لمرض والدتها سائلين الله عزوجل الشفاء العاجل للوالدة الكريمة.

ثم بعد ذلك قدم تقرير بين الدورتين حيث اشارفي البداية انه في اطارشراكة التي تجمع جماعة تارودانت و المنظمة الدولية للهجرة حول وفد منظم لمدينة تارودانت تحت رئاسة السيدة Laura paltini رئيسة المنظمة بالمغرب التي تمت هذه الزيارة بالتوقيع على اتفاقية جديدة التعاون بين الجماعة والمنظمة للهجرة الممثلة في شخص السيدة رئيسة البعثة للمنظمة وجماعة تارودانت الممثلة في شخص النائب الاول للرئيس حيث تهدف هذه الشراكة الى تقوية مبادرة المجتمع المدني بمدينة تارودانت لاسيما من خلال الدعم وتجهيزدورالاحياء وتنفيذ انشطة تنموية تروم الى تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي و التركيزخاصة على النساء والشباب على اعتبارها رافعة اساسية للتنمية المحلية وتعكس هذه الاتفاقية التزام الجماعة بتعزيزسياسة الادماج الاجتماعي ودعم الفئات الهشة والعمل المشترك مع الشركاء الدوليين من أجل تحقيق التنمية المحلية دامجة ومستدامة تستجيب للتحديات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، وقد تم اختتام هذا البرنامج بزيارة لدارالحي بحي سيدي بلقاس التي استفادت من تجهيزات جديدة في اطارالاتفاقية المذكورة بحضوراعضاء المجلس الجماعي لتارودانت ووفد المنظمة للهجرة .

- تم الشروع فعليا في عملية هدم البنايات الآيلة للسقوط بعد الامطارالتي عرفتها مدينة تارودانت في بداية شهريناير، وكذلك تفعيل شراكة لتمويل برنامج الاستعجالي للتوطين المؤقت للمتضررين من حريق سوق جنان الجامع مشيرا للسادة انه في بداية الاشغال لمنصة بنيارة وحي أحفيرحيث تم تزويدها بالإنارة كما اشارانه في حدود الاسبوع سيتم احداث المحلات المركبة، " les modelers" على اساس انه قبل حلول شهررمضان سيتم بداية توطين تجارجنان الجامع.

- تم كذلك عقد اجتماع رفيع المستوى حول التنمية الحضرية لمدينة تارودانت على مدى2025-2029، في اطارتنزيل اوراش تنموية بمدينة تارودانت من اجل تنمية مستدامة تستجيب لانتظارات الساكنة. وذلك يوم 15 يناير2026 بمقرعمالة تارودانت حول برنامج التنمية الحضرية 2025-2029 تحت اشراف السيد عامل اقليم تارودانت وكان بحضوركل من السادة : السيد كريم اشنكلي رئيس الجهة وبعض نواب مجلس الجهة واطرها، وكذلك السيد كرام عنات باشا مدينة تارودانت، واطرعمالة اقليم تارودانت والسيد النائب الاول واطرجماعة تارودانت واطرالوكالة الحضرية بالمدينة والشركة الجهوية متعددة الخدمات La C.R.M. وتم النقاش حول تنزيل برنامج التنمية لمدينة 2025-2029 خصوصا المشاريع التي تمول بشراكة مع الجهة بمبلغ قدره 422 مليون درهم أي ما يعادل 42 مليارسنتيم ، بحيث خلص مجموع الكلفة الإجمالية للمشروع بثلاث مليار3 درهم، وقد تم التطرق للمشاريع ذات الاولوية خصوصا مشروع التطهيرالسائل لمدينة تارودانت، ومحطة معالجة المياه العادمة التي تعتبرمن المشاريع المهيكلة والواعدة والتي بلغت اشواطا متقدمة وسترى النورفي القريب العاجل.

- بالمناسبة تتقدم الجماعة بالشكرالجزيل لكل المساهمين في اعداد وتمويل وتنفيذ البرنامج للتنمية الحضرية 2025-2029 من وزارة المصالح الخارجية وشركات بالإضافة الى جهة سوس ماسة التي تهم جزءا هاما من هذا البرنامج كما تشيد بالإشراف الفعلي والميداني للسيد مبروك ثابت عامل على اقليم تارودانت وترافع السيد عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس الجماعي على المستوى

المركزي، اما في اطار الصفقة التي تم اطلاقها من جماعة يوم الاربعاء 28 يناير 2026 فقد تم تحديد اطارات الاشارة المرور على مستوى مدارة الحسن الاول بسبب التخريب التي اطالها خلال شهر اكتوبر. كما تم انطلاق اشغال صفقة باب الحجر و الشركة في بداية اشغالها، كذلك تم تحديد فتح الاظرفة المتعلقة بالصرف الصحي الذي تم في اطار شراكة مع الشركة الجهوية متعددة الخدمات " La C.R.M. " بكلفة مالية قدرها 305 مليون درهم وتاريخ فتح الاظرفة الخاص بالجزء الاول لمشروع الصرف الصحي هو 19 فبراير 2026. وسيبتدأ انطلاقه على طوله من السجن الفلاحي الى غاية مدارة المعديات ولا يزال الشطر الثاني في الانتظار الى حين توصلنا من شركة " La C.R.M. " وهو جزء كبير الذي سيتم ربطه من المدينة le flux أي تدفق الصرف الصحي بمحطة الضخ التي سيتم احداثها بالقرب من السجن الفلاحي.

اشار كذلك انه توصل بالدفعة الأولى من طرف وزارة السكنى واعداد التراب في اطار الاتفاقية لبرنامج التأهيل الحضري حيث توصلت الجماعة بمساهمة مالية قدرها مليون درهم منها 5 مليون سنتيم مخصصة لتأهيل البرنامج الحضري الذي سيمول الدراسات الاولية الخاصة بالأشغال التي ستقوم بها" la SASMA" شركة سوس ماسة للتهيئة وشركة العمران اذن توصلت الجماعة بمبلغ مليون 100 مليون سنتيم مخصصة لسوق جنان الجامع بخصوص المنصات والبدائل المخصصة للتجار و 5 مليون درهم أي ما يعادل 500 مليون سنتيم خاصة بتمويل الدراسات اولية لانطلاق الاشغال، ثم كذلك انطلاق الدراسة لمقطع من مدخل المدينة وهي انطلقت من اسبوع ومن مدخل المدينة من قنطرة واد سوس الى غاية خارج المدينة في اتجاه ايت اعزة وكذلك من مدارة الحسن الاول المدارة الكبيرة الى غاية مدارة لسطاح قرب المحكمة التي شرعت في البناء والتي تقوم بإعداد الدراسة مع شركة التنمية المحلية الجهوية لسوس ماسة تحت اشراف السيد عامل صاحب الجلالة على طول مساحته 13 كلم، كذلك نهاية الدراسة المعمارية التي تهم الحي الجامعي والذي سيتم احداثه بالقرب من الجامعة متعددة التخصصات بحيث ان الدراسة في نهايتها وسيتم تقديمها للمكتب الوطني للأحياء الجامعية بعد ان تقدم ملاحظاتها بالمنصة الرقمية للتعمير لهذا الحي الجامعي وعدد غرفه 750 والتي تستوعب ل 1500 سرير، للتوضيح هذه مجموعة مشاريع تمت بدايتها ومنها ما تم نهايته وعند حدوث أي مستجد ان شاء الله سيتم اخبار السادة اعضاء المجلس به،

بعد ذلك عرض النقطة المدرجة لهذه الجلسة وهي كما يلي:

الجلسة الأولى: الجمعة06فبراير 2026 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.

1. الدراسة والمصادقة على إلغاء اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.
2. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقيتي الشراكة الخصوصيتين المتعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.

   أ: تمويل و إنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت.

   ب: تمويل و إنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت.
3. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي.
4. الدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي "سطاح المدينة" لمجموعة "لابيل في Label 'Vie".
5. الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية – فرع كرة القدم.
6. الدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

نقطة نظام :

شكرا السيد رئيس الجلسة، السيد القائد، السيدات والسادة المستشارين، السادة موظفين وموظفات الحضور الكريم. لدي نقطة نظام تتضمن ثلاث ملاحظات الأولى أننا نحمد الله ونشكره على أمطار الخير والبركة التي انعم بها علينا على صعيد المغرب وليس فقط على مستوى مدينة تارودانت، هذا من جهة.

ملاحظة أخرى هو أننا نتضامن مع المتضررين من بعض الفيضانات التي جاءت على بعض المناطق من المغرب ونطلب توضيح من السيد الرئيس فيما يخص ما وقع مؤخرا بخصوص الكلاب الضالة لأنه تم التداول بان هناك شاب أصيب من رشاش الرصاص أثناء قتل الكلاب مؤخرا أواخر دجنبر نريد توضيح فيما يخص هذه المسألة، وهنا نذكر مسألة قتل الكلاب الضالة بحيث تم التداول فيها والنقاش من طرف المهتمين بالشأن العام المحلي ما مصير التوجيهات والتعليمات وزير الداخلية في هذا الشأن؟ ، وتجدر الإشارة انه أجاب على هذا السؤال داخل قبة البرلمان وأعطى تعليمات متجهة في منحى معين، لذلك فقد لاحظنا عدة تجارب منها تجربة مدينة اكادير بان هناك مركز الإيواء يتم جمعهم هناك، فهل مدينة تارودانت تفكر فيما يقع وفي مثل هذه الأشياء أو في بدائل فيما يخص قتل الكلاب الضالة؟، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

أنا شخصيا ليست لدي أي فكرة أو علم بصدق أن هناك شخص ما أصيب بشظايا الرصاص، ولكن المعلومة التي يمكن لي أن أفيدكم بها هي أن المجلس صادق على نقطة تتعلق بحفظ الصحة قطب تارودانت على مستوى مجموعة الجماعات، على أساس انه من اختصاصاتها وسيتم نقل مجموعة اختصاصات للجماعات التي تم دمجها معا وهي من سيتكلف غالبا بدائرة تارودانت ومجموعة اختصاصات ستتكلف بها جماعتهم منها محاربة الكلاب الضالة بصفة عامة، إلى حد علمي ما نعلمه من خلال السلطات الإقليمية أن مجموعة الجماعات قطب الصحة أنها في مراحل متقدمة لأنه تم تفويت العقار وذلك بعد ما تمت مناقشته بدورة استثنائية لشهر أكتوبر 2025 وتمت المصادقة عليه، على أساس بناء مقر وتم توفير اعتمادات من طرف وزارة الداخلية من اجل بناء وتجهيز مقراتها في صلب اختصاصاتها أي خلق ملجأ للكلاب والحيوانات الضالة لأنه أول ما يتبادر إلى ذهننا عند قول الحيوانات الضالة هي الكلاب إلا أن هناك حيوانات أخرى كالقطط التي تعاني داء السعار والأخرى التي نراها في الشوارع كالحمير والبغال و أحيانا الخنزير البري، ولهذا فان مجموعة الجماعات لحفظ الصحة من اختصاصاتها خلق ملجأ كما أشار السيد محمد إحسان بناء على تجربة مجموعة من المدن و أقربهم مدينة اكادير.

هذا على حد علمي إذا كانت هناك أشياء أخرى لان الحادثة لا اعلم بها. أما بالنسبة للكلاب الضالة فقد أشرت فيما يفيد في ذلك.

الزهراء رحموني ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

لدي ملاحظة السيد الرئيس فيما يخص منح إعطاء البعض من القيمة لهذه القاعة و أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار ما دمنا نتحدث عن المواقع الاجتماعية فهل الخبر صحيح أم لا؟ وكاحترام لنا نحن الذي نتواجد بهذه القاعة فعلى من يصور أن يتخذ الشارة "le badge" سواء كان تابع للجماعة أو لأي مواقع أخرى .

وشكرا السيد الرئيس.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

بالنسبة للجلسة فهي عمومية أما فيما يخص الحضور لا يتم إلا بمو افقتنا وبعد أن تم التواصل معنا و التعرف عليهم وعلى المنصة الرقمية التي يشتغلون بها وهي الجريدة والكل ببطاقته ، وهذا لا يمنع أننا بإمكاننا إخبارهم بوضع الشارة ، والحاضرون هم أبناء مدينة تارودانت.

الزهراء رحموني ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

السيد الرئيس الملاحظة موجهة لرئاسة المجلس وليس للصحافة، من اجل تنظيم القاعة كما ينص النظام الداخلي في هذا الإطار، ونتمنى التوفيق للجميع.

فاطمة الزهراء لخلوفي..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

إذن تدخلي سيكون حول الكلاب الضالة، وذلك فمن خلال مجموعة من الدول اتضح أن القتل ليس هو الحل على اعتباره حل ترقيعي ثم لأنه يضاعف المشاكل، فعلى سبيل المثال في تركيا يتم تلقيحها لأن الملاجئ مكلفة، ولهذا توجهوا في الاستثمار بالتعقيم " la stérilisation" وهذا يساهم في التعامل بأمان، لأنه حين يتم تعقيم كلب ضال يصبح آمن، أما إذا تم قتله فإن هناك كلاب أخرى تتو افد وقد تكون أشرس من تلك ولهذا التلقيح أفضل حل بدل القتل.

كرام عنات .....باشا المدينة.

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات،

إذن تدخلي سيكون مختصرا بخصوص موضوع الكلاب الضالة لسنا في حاجة للتعريف بها ، على أنها ظاهرة وطنية حتى في تنزيل إستراتيجية معالجتها ، وهذا تتطلب إمكانيات كما أشار إليها السيد الرئيس في مجموعة من أمورنشتغل عليها في إطار مجموعة الجماعات من اجل توفير طريقة تحترم الحيوان والإنسان على حد السواء ، إذن فالمتاح حاليا هو انه كما تعلمون سجل حالات خطيرة جدا على مستوى المدينة، وآخرها مواطنتين تمت مهاجمتهن من كلب مسعورو هذه الحالات تتكرر بشكل دائم، أنا على سبيل المزاح أتذكر عند قدومي لمدينة تارودانت، لاحظت أن هناك كلب مسعورهاجم بالعض على أكثر من 19 شخصا ربما هذا يبوأ مدينة تارودانت رقما قياسيا في العدد من المهاجمات التي تعرض لها الناس من الكلاب الضالة، وبالتالي لا يمكننا أن نبقى من المتفرجين.

بخلاصة كما صرح أو ادعى احد ما انه تمت إصابة شخص ما، فقد تم نقله للمستشفى وبعد تفحصه تبين انه لا يعاني أي ضرر ولكني تفاجئنا ببعض الأقوال حول مآل هذا الشخص ؟، وربما هذا هو السبب في الترويج لهذا الخبر بشكل أو بآخر، بخلاصة هذا هو الموضوع وشكرا.

عائشة تاغموت .....النائبة السادسة للرئيس.

بهذا الخصوص أنا أتساءل ما مآل الجمعية التي تعنى بإيواء الكلاب الضالة مع العلم أنها في إطار شراكة مع الجماعة تم ذلك خلال هذه السنة أو السنة الماضية، وبالتالي لازال الإشكال مطروح لأنه فعلا يشكل خطرا على الساكنة وعلى أبنائنا خاصة خلال فصل الشتاء بحيث نجد عدد من الكلاب الضالة التي تتجول بأزقة المدينة وبالتالي ما هو مآل هذه الجمعية لأننا لا نريدها فقط جمعية حبر على ورق، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

أريد الإشارة فقط أن هذه النقطة لا تعنينا في هذه الجلسة ، وبما أن السيد إحسان أثارها رغم أنها غير مدرجة بجدول أعمال لهذه الدورة فقط للوضوح وفي إطار الليونة ليس لدينا أي إشكال ، لأني أشرت أن نقط نظام يجب أن تتم في إطار المدرجة بجدول الأعمال، وللإنتهاء من هذه النقطة سأختصر أولا تهمنا سلامة المواطن هذا من جهة. كما أن هذا الإشكال وطني وليس محلي أو انه يقتصر على مدينة تارودانت فقط، وحتى لا نضعها في إطار خاص لأن الإطار العام يعاني إشكالات كبيرة وطنية، والدولة بكامل أجهزتها تبحث عن حلول إستراتيجية ومن بينها خلق مجموعة الجماعات في حفظ الصحة التي ستنقل اليها بعض الاختصاصات المتعلقة بحفظ الصحة للجماعات المحلية. وليس لأن مدينة تارودانت على اعتبارها عاصمة الإقليم يتجه إليها الجميع في البحث عن الخبر،فجميع جماعات تارودانت تم إدماجها في هذه الجماعات الستة لأن الدولة وضعت إستراتيجية خلق ملاجئ لإيواء الحيوانات الضالة ونحن لم نخالف إستراتيجية الدولة، نحن بدورنا داخل خطة العمل في إطار حل لهذا الإشكال جذريا، كما أن إمكانيات الجماعة لن نوقفها ، كذلك نتوفر على عناصر خاصة تحارب الحيوانات الضالة وتؤدي هذا العمل، ولكن بعد الذي حصل من نقاشات وجدل وراء بداية هذه الخطة تم تغييرها بخطة اخرى وهي أن العناصر التي نتوفر عليها تقوم بجمع الكلاب الضالة و ابعادها خارج المدينة ولكنهم يعودون إليها باستمرار، وكان تدخلنا كذلك في آخر حدث كما أشار السيد الباشا أن كلبا هاجم فتاة بعد نزولها من الحافلة وهاجم كذلك شاب آخر بحي البلاليع، لدينا حالات كثيرة كالتي تم فيها الحكم القضائي لصالح شخص ضد جماعة تارودانت وتم تعويضه ب 80.000,00 درهم لأنه تعرض للعض من كلب سنة 2023 خلال شهر رمضان بحيث أدى به للغيبوبة إلى غير ذلك. فالجماعة بدورها تعاني من أضرار هذه الكلاب الضالة والخلية ولجنتنا لم تتوقف وتقوم بجولات ليلية باستمرار وحتى إن رغبتم أن أو افيكم بالصور يمكننا ذلك. الجماعة تقوم بواجبها على قدم وساق، أما فيما يخص ما أشار إليه السيد إحسان لا علم لي به و اقسم بصدق على ذلك .

إذن بالنسبة لهذا الملف انتقل بقوة القانون إلى مجموعة الجماعات لحفظ الصحة وهي من سيتولاه وستتكلف به، لأن الاعتمادات المرصودة من طرف وزارة الداخلية ستحيلها عليها مباشرة و ستقوم بإعداد الدراسة للمقرو انجاز المشروع ، أكثر من ذلك كحسن الظن اقترحنا عليهم المساهمة بالعقار لإحداث الملجأ في إطار المناقشة التي تمت على المستوى الإقليمي، كل هذا في إطار الحلول غير ذلك فلا وجود له.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية.

نقطة نظام1:

فيما يخص النقط التي تداولها الإخوان اظم صوتي إلي صوتهم في هذا الإطار، أنا سأتداول فيما يخص جدول الأعمال لهذه الدورة لأنه تمت دعوتنا لحضور اللجنة المالية وكان بودنا أن تقرأ رئيسة اللجنة تقرير اللجنة الذي تم تحريره،

النقطة الأولى:	**الدراسة والمصادقة على إلغاء اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025–2026.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالمصادقة على إلغاء اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025- 2029 .

أشار أن هذه النقطة جاءت في إطار إلغاء كما ذكر بالدورة استثنائية التي تم عقدها شهر شتنبر وتم التداول فيها لثماني(8) اتفاقيات خصوصية مع مجموعة وزارات ومؤسسات عمومية التي كانت مشاركة مع الجماعة في إطار التمويل ومنها : وزارة الصناعة والتجارة هذه الوزارة ستمول للجماعة مشروعين لبرنامج التأهيل الحضري ومنها مشروع متعلق بسوق سطاح المدينة والثاني متعلق بحي المهن والمهارات (المهن المزعجة).

بالنسبة لسوق سطاح المدينة فإن تكلفته 20 مليون درهم أما تكلفة المهن والمهارات فهو 15 مليون درهم، ستمولها باعتمادات خاصة من الوزارة ، كما تم إبرام عقد اتفاقية ثنائية وإرسالها إليهم وسيتم اعتماد هذا المقترح لان الجميع يعلم أن الوقت لا يرحم.

الاتفاقية الثنائية مقسمة على البرنامج بكامله على مدى سنوات 2025- 2029، وتم اقتراح فصل الاتفاقية بحكم أنها لن تتضمن أي شريك من اجل التمويل عند تقدم الأشغال، نظرا لعدم وجود ممولين آخرين، وهذا يعني انه من بداية الدراسة إلى غاية بداية الأشغال ستتم المساهمة عن طريق اشطر إلى حين انتهاء المشروع، وهذا في صالح الجماعة، و سيتم التطرق للمقترح في النقطة الثانية من خلال المناقشة. ولهذا تم إلغاء الاتفاقية السابقة وتم إدراج الثانية بجدول أعمال الدورة. ثم أحال الكلمة على السيدة الزهراء رحمون لتقديم التقرير للجنة المالية.

الزهراء رحمون .....مستشارة جماعية.

في إطار تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة الذي تم عقده في إطار التحضير للجلسة العادية للدورة للمجلس الجماعي لتارودانت لشهر فبراير 2026 ، وتطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ ونظرا لعدم عقد الجلسة يومه الاربعاء04 فبراير التي كانت مقررة عقدها على الساعة الثالثة (15:00) ونظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني في التوقيت المحدد لانعقاد اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والبرمجة، كما قلت تأخر افتتاحها لمدة ساعة بحيث تم افتتاح الجلسة على الساعة الرابعة (16:00) مساء بحضور السادة الأعضاء الآتية وهم كالتالي : السيدة الزهراء رحمون رئيسة اللجنة، أستاذ اسماعيل الحريري عضو باللجنة، والأستاذة الزهراء دنبي عضوة باللجنة. وتغيب بدون عذر كل من السادة : سعاد ابلعيد نائبة رئيسة اللجنة، محمد امهرسي عضو باللجنة، سي محمد جبري عضو باللجنة، وسي محمد الحاتمي عضو باللجنة.

في بداية الاجتماع تم افتتاح أشغال هاته اللجنة ترحيبا بالسادة الأعضاء الحاضرين وبالموظف التابع لمكتب شؤون المجلس سي هشام ضفير شاكرة لهم تلبية الدعوة والحضور لأشغال هذا الاجتماع الذي أشارت فيه إلى انه يندرج في إطار تحضير لدورة فبراير معبرة عن أسفها مع أعضاءها للجنة لعدم حضور باقي أعضاء والموظفين لمناقشة النقط المتعلقة باللجنة وعدم التزامهم بالحضور رغم توصلهم بالدعوة دون تقديم أي عذر، وبعد ذلك قررت رئيسة اللجنة رفع أشغال اللجنة إلى موعد لاحق. وشكرا السيد الرئيس.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

للتوضيح سأتحدث بصفة عامة في إطار ما يتعلق باللجن أن عدة مستشارين يتعذر عليهم الحضور، ولكن بعد مرور ساعة زمن يتم عقد الاجتماع على مستوى جميع الجماعات وليس فقط جماعة تارودانت، نظرا لانشغالات المستشارين أو التزاماتهم، ولكن من سمحت له الفرصة فإنه يحضر هذا من جهة، فاللجنة إن لم تنعقد فهذا لا يعد إشكال، من جهة ثانية فإن جميع لجن المجلس تنعقد، أما فيما يخص الموظفين وما حصل يوم الأربعاء هو أن السيد حانون كان في مهمة و السيد إدريس الذي كان سينوب عنه مرخص له ، و السيد عبد المنعم كان برفقتي في اجتماع تمت دعوتنا إليه بمقر العمالة وهذا يعني أني أنا بدوري لدي عذر يبرر عدم حضورنا باجتماع اللجنة،لأنه كان لنا لقاء مع السيد العامل بعد أن تمت دعوتنا لمقر العمالة لحضور اجتماعات موضوعها هو كالتالي :

1- إحداث الحي الجامعي.
2- سوق جنان الجامع.
3- الدور الآيلة للسقوط.

ولم يتم الانتهاء منها إلى بعد الخامسة (17:00) مساء ثم قمنا بالزيارة لسوق جنان الجامع، وهنا أشير انه إذا حدث ولم تتم اللجنة عقد الاجتماع بحجة الموظف ربما هذا هو السبب في اعتقادي، بالإضافة هناك جلسة موالية، لأن جميع اللجن عقدت اجتماعها طبقا للقانون المنظم 113-14.

أي لجنة في القانون الداخلي المتمم له لم يكتمل نصابها في الساعة المحددة للاجتماع يتم بمن حضر بعد مرور ساعة زمن، طبقا لما ينص عليه القانون في هذا الإطار، أما حضور المستشار أو غيابه فهو ليس ملزما باللجنة وان تغيب فلابد أن يكون بعذر و يمكن عقدها كما أشرت بمن حضر بعد ساعة زمن، قد يكون بفردين أو ثلاثة أو جميعهم.

أما بالنسبة للإشكال المتعلق بالإدارة الذي هو عدم حضور الموظف فان الرئيس هو مقرر اللجنة كما ينص عليه في القانون التنظيمي، مع العلم أننا نكلف السيد هشام ضفير لحضور اللجن هذا باختصار وهذا ما حصل.

سعاد ابلعيد .....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

لدي توضيح فيما يخص هذه المسألة ، بالنسبة للتغيب الذي أشارت إليه السيدة رئيسة اللجنة كان مبررا ربما لم تتلقى الخبر فهذا يعنيها،أريد أن اذكر بالنسبة لدورة الميزانية التي كانت دورة مهمة جدا والتي كان لها دور أساسي في المالية تغيبت السيدة الرئيسة ثلاث جلسات للجن بدون عذر وكان حضورنا ورغم ذلك لم نخبر احد لأننا نحسن الظن بالجميع وكانت لدينا حسن النية في هذا الجانب ولكن حين ننعث بالحضور والغياب فاني أتحدى أي واحد يقول باني لم احضر لأني دائمة الحضور للجنة منذ البداية مع العلم أنني دائما أشير أن من لم يحضر للجنة فانه يتحمل مسؤوليته في التصويت.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

أرجوكم لا نريد مثل هذا النقاش الثنائي لا نحتاجه، لان الأمر بسيط وحتى إن لم تعقد لجنة المالية اجتماعها فقد تم عرض النقط على السيدة الرئيسة، و أنا اعلم انه كان هناك إشكال وهناك إشكالات ، ولكن دائما اقول أن هذه الإشكالات لا تتعدى غياب غير مقصود أو سهو أو خطأ ما، وإن حدث وكان خطأ فانه لا يتجاوز مشكل بسيط جدا لأن لجن أخرى يتم عقد اجتماعها ولا يمكننا اعتبارها حمى تنتشر بين اللجن، مع العلم أن لجنة الميزانية تتم فيها خلافات لأن الأمر يتعلق بالمالية بحكم أنها القلب النابض، ولكن الأصل في الأمر هو أن هذا النقاش بسيط وان الموضوع يتم في إطار القانون.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام 2:

تحية مجددة للسادة الحاضرين، فيما يخص هذه النقطة المتداول في شأنها أو الإشكال الذي عشناه على مستوى اللجنة المالية كيف سنناقش هذه النقط ولم تتم مناقشتها على مستوى اللجنة المالية، سأحيل على الإخوان أن هذا الأشكال ليس بسبب الرئيسة، أو بسبب نائبة الرئيسة فسببه هو رئاسة المجلس، أين يتجلى هنا تدبير المجلس، لا أريد الإشارة للموظف على انه ذهب لمكان ما وحتى إن حدث وحصل أن هناك ارتباطات أو التزامات أخرى على الساعة الثالثة بعد الزوال، فهناك متسع من الوقت من الساعة التاسعة (9:00) صباحا إلى غاية الرابعة (16:30)مساء، وحتى لا يكون هذا سبب الاستهانة بدور اللجن على اعتبار انه حتى إن لم تتم مناقشتها لا يعد إشكال، ولكن حضورنا من الثالثة إلى غاية الرابعة فهو لأهميتها كما جاءت في إطار القانون، و أنا أحيل على الإخوان في عدم مناقشة هذه النقط داخل اللجنة المالية طبقا للمادة 28 من القانون التنظيمي 113-14 وهذا الأمر ليس بالهين حتى يتخذ ببساطة ، وشكرا.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

السلام عليكم مجددا، فيما يخص انعقاد اللجن هناك مشاكل كثيرة لأسباب إما لأنها لا يتم عقدها أو النصاب إلى غير ذلك، هذا إشكال أغلب الجماعات ولكن القانون التنظيمي واضح و لا يمكن للمجلس أن يتداول في دوراته في النقط التي لم تناقش في اللجن، لأنه جاء على مسامعنا أنها لم تنعقد لجنة المالية لعدم اكتمال النصاب، وربما لأنه كان حضور رئيسة فقط ، ولهذا لم تتم مناقشة أي شيء، إذن فهذا تساؤل قانوني؟. هل نحن الآن دورتنا قانونية في أن نتداول في النقط التي لم تتم مناقشتها بإحدى اللجن فهذا مشكل ؟ لأنه من الواجب علينا الحرص في تطبيق القانون التنظيمي بحذافيره ثم لأن الأمر يتعلق بنص قطعي، لا اجتهاد فيه.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

للحسم في هذا النقاش الذي اعتبره نقاش فرعي ويحكمه القانون، يحكمنا القانون التنظيمي 14-113 في المادة 28 تجتمع كل لجنة دائمة بطلب من رئيس المجلس أو من رئيسها أو من ثلث أعضائها لدراسة القضايا المعروضة عليها.

تعرض النقط المدرجة بجدول أعماله لزوما يعني انها تعرض على اللجن الدائمة قصد دراستها مع مراعاة مقتضيات المادة 30و 37 أدناه، وفي حالة عدم دراسة اللجنة الدائمة لأي سبب من الأسباب لمسألة عرضت عليها يتخذ المجلس مقررا، وهو ما نحن بصدده اليوم أي اننا اتخذنا مقررا بدون مناقشة بحيث كان يقضي التداول في شأنها لان التداول فيها أو عدم التداول هذا ما أريد توضيحه للإخوان، يعني أن النقاش فرعي ويتم دعوة رئيس اللجنة للسادة اعضائه كما تتم دعوة الموظفين المعنيين من طرف الرئاسة وهذا فقط للتوضيح إذا لم تعرض أو لم يتم عرضها وإذا عرضت على اللجن فالأمر محسوم للمجلس ولهذه الدورة لأن المجلس سيد قراره في هذه النقط التي تم التصويت عليها.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

تحية مجددة للسادة، للتوضيح فقط أريدك قراءة المادة 28 من القانون التنظيمي من اجل معرفة المغزى منها؟.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

في حالة عدم عقد اجتماع اللجن الدائمة لأي سبب من الأسباب يتخذ المجلس مقررا.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

فما الذي يعنيه المقرر يجب عليك فهمه وما يعني؟.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

يعني التصويت بدون مناقشة والأكثر من ذلك تم عقد اجتماع اللجنة.

الزهراء رحموني ..... مستشارة جماعية.

أريد الإشارة لتوضيح باعتباري رئيسة اللجنة لقد تم عقدها.

أشرت انه تم افتتاح إشغال اللجنة أما بالنسبة لتقرير لا أريد أن أتوقف على مجموعة مصطلحات حين أشار إليها السيد الرئيس تجاوز المجموعة من الأمور أما أن حدث وتوقفنا عليها نحن نعلم أن أي لجنة هي مجرد لجنة استشارية ولكن لا نستهن بها،

لم أتوقف على بعض المصطلحات أشرت إليها السيد الرئيس من اجل الاستمرار في أشغال هذه اللجنة لان هدفي من قراءة التقرير ليس الضرب في مصداقية أو في النوايا فقط وصفت حالة نعانيها داخل لجنة المالية أما باقي اللجن إن كانت أمورها ميسرة فعليه، أنا شخصيا السيد المستشار لا داعي لطرح نقطة نظام.

نحن بالنسبة للجنة تم عقدها بمعنى تم افتتاح الأشغال فقط المناقشة لم نتطرق إليها على اعتبار أننا دائمي الحضور وعلى علم بالنقط المدرجة وقمنا برفعها للمجلس لأن له قرار التداول أو عدم التداول.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

نحن نتداول الآن هذه النقط في المجلس تم سنحيل الكلمة على السيد عبد النعيم.

عبد النعيم المناني ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس،

بطبيعة الحال كما أشرتم السيد الرئيس أن هذه الاتفاقية تدخل في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029 التي تمت المصادقة عليها خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 شتنبر 2025 وفي نفس الإطار تمت المصادقة على مجموعة اتفاقيات الخصوصية مع القطاعات الحكومية الممولة لهذه المشاريع.

بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف وزارة التجارة والصناعة التي كانت مساهمتها محددة في 35 مليون درهم وحدد لها مشروعين:

المشروع الأول :

- بناء السوق الأسبوعي بمبلغ 15 مليون درهم ثم منطقة الأنشطة بمبلغ 15 مليون درهم.
- وبناء السوق الأسبوعي بمبلغ 20 مليون درهم كانت آنذاك مجموعة في اتفاقية واحدة من خلال التشاور والتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة ارتأت في هذه الاتفاقية إلى تقسيمها إلى محورين أي إلى اتفاقيتين وبالتالي كما وقع لنا مع وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة الشيء نفسه تم تقسيم المساهمة على اتفاقيتين.

وبالتالي تم إعداد اتفاقيتين التي ستأتي من خلال الدورة في الجلسة الأولى في النقطة الثانية ارتأى المجلس لإلغاء الاتفاقية التي صادق عليها خلال الدورة الاستثنائية لشتنبر على أساس أن تتم المصادقة على اتفاقيتين يعني تقسيم مساهمة الوزارة عوض اتفاقية خصوصية خاصة بتمويل واحدة إلى اتفاقيتين وبالتالي هذه النقطة تخص إلغاء اتفاقية التي صادق عليها المجلس خلال الدورة الاستثنائية 11 شتنبر 2025. وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

شكرا سي عبد المنعم، سأحيل سي احسان على القانون الداخلي لقد تدخلت في نقطتين نظام والقانون يقول يجب ان تنصب نقطة نظام على سير المناقشة أو جدول أعمال أو تذكير بتطبيق القانون في النظام الداخلي للمجلس في دقيقة واحدة، ومرتين على الأكثر في الجلسة، وحتى إن رغبت في أي إضافة فعليه أثناء مداخلتك وسنباشر المداخلات ومن تدخل في نقطتين نظام فقد انتهت مداخلته في هذا الجانب، إذن هذه النقطة تتعلق بالإلغاء.

المناقشة

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

السلام عليكم، فيما يخص مسألة حين طلبت نقطة نظام وأشرت لي انه يمكن لي إضافتها في تدخلي أريد الإشارة فيما يتعلق بالمقرر لان إذا لم تنعقد الجلسة فلا يمكن التداول، وإذا انعقدت وعرضت ولم تناقش يجب أن يقدم مقرر، و يجب إدراجه بجدول أعمال لأن الأمر يتعلق بمقرر المجلس في رأيي الخاص يجب أن يكون مضمن بجدول الأعمال، فهل لابد من أن يدرج آم لا؟ هنا علامة استفهام قانونية نطرحها دائما لكي نتوجه بعملنا الجماعي كمجلس على أحسن ما يرام طبقا للقوانين الجاري بها العمل، فيما يخص الهدف من تدخلاتنا وملاحظاتنا ليس هو النقد المجاني وتقديم اللوم للجماعة، إنما الهدف هو تجنب الاختلالات والعمل على تحسين وتطوير أداء الجماعة، وهذا هو هدفنا نحن وليس توجيه اللوم لأحد. لأن لاحظنا في دورات المجلس وفي عدة دورات المجلس وربما طيلة الولاية، بأن كان هناك إلغاء لمقررات المجلس، آو تعديلها أو صياغة مقررات جديدة تكررت كثيرا، وكذلك تعديل اتفاقيات لأن هذه المسألة تثير عدة علامات استفهام ؟ أما فيما يخص الأمور المرتبطة بالتدبير الجيد بالحكامة بالنجاعة وهدر الزمن الجماعي.

إذن هذه ملاحظات عامة، لدي ملاحظات خاصة حول الاتفاقية في الوقت الذي تضررت فيه تجار جنان الجامع كانوا في انتظار حلول ونحن نخبرهم بأنه خلال سنتين أو ثلاث سنوات إلا أننا نحن لم نبدئ بعد إذن هناك ما يقال في هذا الجانب .

بالنسبة للاتفاقية هناك اتفاقيتين: اتفاقية خاصة بسوق جنان الجامع والأخرى متعلقة بمنطقة الأنشطة الملوثة.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

لا تتعلق بسوق جنان الجامع إنما بسوق لسطاح.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

أستسمح فهي تتعلق بالسوق الأسبوعي هنا مسألة فيما يخص هذه الاتفاقيتين تتضمن عدة ملاحظات منها وزارة الاقتصاد والمالية هل هي كضمان لتمويل فقط لأنها هنا كطرف وزارة الاقتصاد والمالية فهل هي كضمان للتمويل وفقط؟.

أما في المادة الثانية (2): فقد تمت الإشارة لتكلفة المشروع نتحدث عن التكلفة التقديرية يعني أننا لازلنا لا نعلم التكلفة النهائية التي ستأتي بعد إنجاز الدراسات التي لا تزال قائمة بعده سيليه الإعلان عن الصفقات العمومية في حالة وجود الفائض وفي حالة الخصاص، نقول بان اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم هي التي ستنظر في مآل هذا الفائض أو مآل الخصاص الذي سنحتاجه فهي من سيقرر، فهل اللجنة الإقليمية ستتولى مهام المجلس الجماعي وهل هي من سيقرر؟ وهل أصبحت لها صفة تقريرية ؟ فهي لها صفة تنفيذية للتتبع و التقييم ، ولكن لكي تقرر فهنا مسألة تطرح عدة علامة استفهام. لأن المجلس هو الذي يقرر على اعتباره جماعة للهيئة التقريرية ، أما اللجنة الإقليمية فلا يحق لها أن تقرر في مآل التوجيه للمال.

كذلك تمت الإشارة لمكونات المشروع وللمساحة بأنها تقديرية يعني أن المساحة لم تحدد بعد، أي أن 4.5 هكتارات تعني أن المساحة مقدرة، و صاحب المشروع هو الجماعة، كذلك مجلس الجماعة لم يعمل بعد على تعبئة وتصفية العقار، وحتى الحساب البنكي هنا مفتوح ليس باسم الجماعة إنما باسم الخازن الإقليمي لتارودانت، يعني أن الجماعة لا تتوفر على حساب الذي سيتضمن النفقات و الموارد ستتم في حساب الخازن الإقليمي. هناك شيء آخر اللجنة الإقليمية لجنة الإشراف كذلك السوق ستقوم الجماعة بتسييره ثم سيسلم لجمعية ما من اجل ذلك. بالنسبة لمدة الانجاز ستتم خلال 24 شهر، واللجنة الإقليمية لا تتضمن مكونات ولم تندرج بالاتفاقية ممن ستتكون. وإذا لم يتم انجاز المشروع خلال السنة الأولى يعني تصبح هذه الاتفاقية لا غية، يعني أن السيد الرئيس عليه إعادة النظر في صياغة هذه الاتفاقية، لكي تتم في إطار قانوني وتحترم التدابير والإجراءات الجاري بها العمل في إطار هذه التعاقدات وشكرا جزيلا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

بالنسبة لهذه الملاحظات سي إحسان مدرجة بالنقطة الثانية و في الاتفاقية الثانية، لأننا نناقش الإلغاء فقط.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

تحية مجددة، أتطرق مرة أخرى للإشكال القانوني المتعلق بالتداول في هذه النقط التي كانت مدرجة في جدول أعمال للجنة المالية لكي أثمن كلمة السيد إحسان لكي نفهم بأن التداول في هذه النقط يجب اتخاذ المقررفيه بشأن التداول هل ستعرض على المجلس من أجل التداول فيها أم لا ؟ لأنه علينا اتخاذ مقرربناء على المادة 28 لم يتخذ فيه المقررونحن نتداول في النقط، فبالتالي هنا أجد خرق قانوني لان إعادتها في حالة عدم دراسة دائمة لسبب من أي الأسباب لمسألة عرضت عليها يتخذ المجلس مقررا بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شأنها، ولكننا لم نتوصل بالمقررمن اجل التداول في النقط وهذا يعني أن هناك خرق قانوني في هذه النقط وفي هذا التداول لأنه علينا عرضها على المجلس مسبقا فهل سيتم التداول في هذه النقط التي لم يتم التداول فيها أم انه سيؤجلها وتم التصويت عليها فبالتالي هناك خرق قانوني التدخل فقط للتصويب في الإطار القانوني للسير العام لهذه الجلسة، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

أول ما أشرت إليه هو المقرر لا يتم التصويت عليه، المقررفقط يتم النقاش حول مداولته أنا قلت أننا سنداوله ولا يدرج كنقطة بجدول أعمال فقط تتم الإشارة إليه على أننا سنتداول هذه النقط في هذه الجلسة.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

يجب أن يدرج هذا المقرربجدول أعمال.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

إذا انعقدت اللجنة فإن الأمر انتهى، الآن سنتوجه للتداول في النقطة الأولى. للحسم في هذا الموضوع.

شرف الدين اسقرو .....النائب الثالث للرئيس.

بخصوص هذه النقطة القانونية فعلا إذا لاحظ الإخوان أو العودة للمرجع القانوني سأحيلكم على اجتهاد القضائي للنقض وهو المجلس الأعلى انه فيما يتعلق بالضبط لدورة المجلس الجماعي تكون قانونية حتى في حالة عدم انعقاد اللجن الدائمة أو عدم دراستها للنقط بشرط اكتمال النصاب القانوني أكثرمن نصف الأعضاء المزاولين في الجلسة وصحة الاستدعاء لان اللجن وظيفتها تحضيرية ودراسة الملفات وليست بديلا عن التصويت النهائي لمجلس في جلسة علنية وبالتالي فان هذا هو روح القانون واجتهاده محكمة النقض التي هي المجلس الأعلى، ولا وجود لشيء غيرذلك وشكرا السيد الرئيس.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

شكرا سي شرف الدين هذا الأمر محسوم أشرت إليهم أن يطمئنوا لأننا في إطار القانون لو لم تنعقد اللجنة وحتى إن لم يتم انعقادها فانه لا يعد إشكال لان المادة واضحة في هذا الأمر.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر إلغاء النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة و المدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025- 2029. للتصويت، فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 101 / 2026	الدراسة والمصادقة على إلغاء اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025–2026.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على إلغاء اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سمير الشيهب	أسماء القجدر
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	محمد إحسان	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إلغاء اتفاقية شراكة خصوصية متعلقة بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الثانية:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقيتي الشراكة الخصوصيتين المتعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025–2026.** **أ: تمويل وإنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت.** **ب: تمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالمصادقة على اتفاقيتي الشراكة الخصوصيتين متعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.

أ : تمويل و إنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت .

ب : تمويل و إنجاز منطقة الأنشطة الملوثة و المزعجة بتارودانت

أشار أن هناك بعض المعطيات خاصة ببعض الأسئلة التي تقدم بها السيد محمد إحسان في تدخله وسيتم الإجابة عنها. وذكر بالاتفاقية التي تم إبرامها بين جماعة تارودانت ووزارة الصناعة والتي كانت سبب في خلق اتفاقيتين ولكن للاختصار من الوقت على أن يتم التمويل حسب تقدم الأشغال أولها متعلقة بإحداث السوق الأسبوعي بسطاح المدينة والثانية متعلقة بإحداث منطقة صناعية خاصة بالأنشطة الملوثة والمزعجة كذلك موقعها بسطاح المدينة ولتوضيح أضاف بان توطين المشاريع مندرجة برسم التحفيظ باسم الجماعة بمعنى أن فيما أشار إليه سي إحسان في إطار تعبئة الوعاء العقاري فقد تم توثيقه برسم الجماعة .

كذلك سيتم تمديد العقار خلف اتقدوا بمساحة محددة في 13 هكتار أي سيتم إضافة 4.5 هكتار يعني ستضاف للمساحة التي يتواجد عليها السوق حاليا و سيتم فيه إحداث سوق التقسيط – سوق نصف الجملة – سوق البهائم – سوق التبن وكذلك الحبوب، لان الأصل في العقار ملك خاص بالجماعة تحت عدد 33000 إلى غاية هنا فان العقار تم تحفيظه.

لما تم إبرام الاتفاقية مع وزارة الاقتصاد والمالية لان جميع الاتفاقيات التي تتم في إطار شراكة لابد أن تكون وزارة المالية طرفا فيها لأنها من يؤشر على الاعتمادات المبرمجة للمشاريع بالإضافة لوزارة الداخلية فهاتين الوزارتين طرفان أساسين في جميع الاتفاقيات، ثم لأن وزارة الداخلية هي المراقب الإداري للجماعات المحلية، أما وزارة المالية فهي من يؤشر على الاعتمادات لجميع الوزارات ولها حق القبول أو الرفض.

كذلك بالنسبة للكلفة التقديرية أشار انه لا يمكن لأي اتفاقية كيفما كان نوعها إبرامها دون تضمينها بالاعتماد ثم تليه الكلفة التقديرية لان بعد ذلك تليها الدراسات التقنية والمالية وهو ما يعطي التكلفة الإجمالية بحيث يتم الاعتماد عليها ويتم عرضه على صفقات الأشغال وحتى إن حدث وأصبحت هناك تكلفة إضافية فانه يتم تمويلها من طرف نفس الوزارة او نفس المؤسسة العمومية، ويتم ذلك في إطار اللجنة الإقليمية مع العلم انه غالبا لا تتجاوز 10% ، وحتى إن تبقي هناك فائض فانه يعود للجماعة في إطار اللجنة الإقليمية كما هو في المذكرة والمنصوص عليه في الاتفاقية الإطار التي يرأسها عامل صاحب الجلالة على الإقليم او من ينوب عنه، كل هذا موثق بالاتفاقية التي تم التصويت عليها مدة سنة ومن قرأها فإن هناك باب خاص واللجنة الإقليمية هي ممثلة في السلطات الإقليمية والوزارات المعنية بالاتفاقية والجماعة بدورها تطرح اقتراحات ويتم تدوينها في محاضر وتسلم إلى المعنيين بالأمر.

إذن فالاتفاقية:

أ - تعني إحداث سوق بسطاح المدينة وهو سوق نصف الجملة والتقسيط.

ب - سوق المهن الملوثة والمزعجة والذي مرت عليه سنوات وهو يتدرج بالمجالس السابقة حيث تمت مجموعة إجراءات والتي اتضح أنها كانت غير قانونية لان العقار الذي تم اقتراح غير قانوني ويعد جرم وإدانة و قانون التعمير واضح في هذا الصدد بحيث لا يمكن توزيع العقار او تجزئته إلا إذا كان في إطار قانون التعمير أولا تصفيته تم إحالته على الدراسة غير ذلك فانه يعتبر خرق.

اليوم الحمد لله الأرض موثقة وتحمل رسم التحفيظ الذي هو في ملك الجماعة وسيتم تمويل المشروع ب 15 مليون درهم لأنه مشروع واعد تم الوعود به لأصحاب المهن والحرف لأنهم يعانون خصوصا الذين يتواجدون داخل الأحياء مما يخلف الشكايات من الساكنة نظرا للإزعاج الذي يصدر من هذه المهن ولهذه الأسباب أشار انه سيتم خلق هذا المشروع الذي يعتبره من الأولويات شرط أن يتم بمعايير تحترم الكرامة والشفافية وكذلك لابد من معيار القرب في انتظار التوقيع على الاتفاقية الخصوصية بحيث لا تتطلب الوقت الكثير بعد المصادقة عليها سيتم إحالتها على الوزارة لتأشير عليها ثم تباشر الأشغال الذي ستتولاه شركة العمران سواء في الإحداث للسوق الأسبوعي أو الحي الصناعي.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة المتداول في شأنها ، فهي مشروع شراكة خاصة بتمويل انجاز السوق الأسبوعي والاتفاقية الخاصة بتمويل و انجاز المنطقة الملوثة، سأبدأ بالسوق الأسبوعي فيما يخص العقار الذي أشار إليه السيد الرئيس على أنه مصفى أكيد، أن تنير الجماعة مصفى ولكن لابد له من مراحل، وهي ربما السيد الرئيس أشار أنه لا يمكن تقسيمه بطريقة عشوائية، هنا أريد أن اذكر السيد الرئيس بأن الشيء نفسه الذي تعمله الجماعة على مستوى أرضها بسطاح المدينة أي أن التقسيم والبيع يتم بشواهد إدارية وهذه الطريقة عشوائية لكي نتطرق لهذا الأمر.

ثانيا فيما يخص هذه المبادرة تجهيز و انجاز السوق الأسبوعي على ما أظن أنه خلف اتقدوا فهناك سهوب كيف ستتم تكلفة هذا المكان.

النقطة الثالثة التي سأشير إليها بالنسبة للطريق التي تؤدي لتلك المناطق ربما من الصعب تواجد طريق سلكها و سأتطرق للنقطة الثانية المتعلقة بالمهن الملوثة بخصوص مساحة 12 هكتار هل كافية لتوطين هذا العدد والكم الكبير من الحرفيين والمهنيين المتواجدين بالمدينة، بالإضافة حين نقول بقع أرضية صناعية مخصصة لفائدة المستثمرين هل هؤلاء المستثمرين متعلقين بحرفي المدينة؟ أم مستثمرين فقط و ستبقى العبارة مفتوحة؟ وكيف ستتم الاستفادة لمهني وحرفيي المدينة أولا؟ وهل سيتضمن دفتر التحملات الأولوية من حقهم أم لا؟ ثم هل المتبقي من المحلات سيستفيد منها من هم خارج المدينة؟ لأنه حين تمت الإشارة إليه في المادة الثالثة : تم ترويج وتسويق لأجل جلب مستثمرين، و نريد معرفة التصور العام لهذه المساحة التي هي 12 هكتار كم ستستوعب من النواة لأن هناك مشروع على مساحة 30 هكتار إن لم يختلط علي الأمر متعلق بالحي الصناعي أولا.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

كانت مساحته 15 هكتار.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

ربما كان سيستوعب ل 300 نواة مخصصة للحرفيين فقط، ولا تزال هذه الأرقام راسخة بدهني اقول ان 12 هكتار ستكفي لهذه الفئة لهذا نطقت بهذه الأرقام حتى يطلع الإخوة على الأرشيف مركب للمهن والمهارات ربما كانت تسميته بالمهن والمهارات وهي من بين الأسئلة التي تتعلق بالتسمية حيث كانت تسميته بالمهن الملوثة.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

هذا الاسم له علاقة بالدعم من الوزارة .

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية.

أنا قلت أن هذه المنطقة للأنشطة الملوثة لان هذه صفة سلبية لهذه الفئة التي ستتواجد به وسيعطي صورة غير لائقة إلا إذا كانت ستكون موثقة بالوثائق باسم أحسن ، كذلك سأتطرق للهيئة حين تمت الإشارة ل 20% لإحداث هيئة التدبير المشروع فيما يخص هذا الأمر ألا تلاحظون أنها محدثة منذ سنوات والتي هي الفدرالية للمهن والمهارات هاته الأسماء لاتزال راسخة في ذهني لم أتذكرها جيدا ولكن هناك أسماء يجب أن يتمعن فيها الاخوة ربما موثقة بالاتفاقية من أجل إبرامها وهذا لا يعد إشكال وشكرا.

سمير الشيهب .....مستشارة جماعية.

شكرا السيد الرئيس المحترم، أولا اليوم نهنأ أنفسنا على إخراج هذا المشروع للو اقع لأنه كان يتداول لسنوات عديدة ومتعددة حول ما يقال أنه حبر على ورق كما أشار إليه السيد اسماعيل الحريري في دورة سابقة وكان له الحق في ذلك مع العلم انه تمت عدة إجراءات و أشار إليها السيد محمد امهرسي، نحن اليوم علينا نسيان الماضي والمضي قدما .

فيما يخص الاسم لا يليق بالمشروع رغم أن التبرير المقدم على المشروع سيوقف اليوم هذه المهن ليست مزعجة ولا ملوثة لأن هاته الفئة المهنية تستحق الدعم وتنظيمها لان الدور الاقتصادي التي تلعبه هذه الفئة دورمهم اليوم نتوفر على 700 محل بمدينة تارودانت للمهن المهارات التي نسميها، بالنسبة " لطولوري والسدوروالسكليس" والميكانيكي يحتاج إلى الدعم لان كل محل يوفر أربع إلى خمس فرص الشغل، نتحدث عن ما بين 1000 إلى 1500 عائلة تتم إعالتها من هذا القطاع وبالتالي فاليوم أنا مقترحي السيد الرئيس أن يغيرهذا الاسم ما دمنا في بداية الاتفاقية، لأني سأحيلكم قبل ثلاثة أيام بمجلس المستشارين ما حصل مع كاتب الدولة لمجلس المستشارين السيد لحسن السعدي في سؤال تلقاه من احد المستشارين حيث أشارللمهن المزعجة وأجابه بالرفض على المصطلح بأنها ليست مهن مزعجة أو ملوثة، وعلى أنها مهن المهارات تدرس اليوم في CMC بأكادير وبمعاهد عليا كشعبة ميكانيك وكهرباء السيارات إلى آخره تدرس بمستوى بكالوريا فما فوق وبالتالي اليوم عموما بالنسبة للكلفة المالية ل 1.500.000,00 درهم أو 15.000.000,00 درهم أنا أظن لن تكون كافية لإنجاز المشروع.

ثانيا: لم أرى هنا بعض الشركاء الآخرين كوزارة الصناعة التقليدية كتابة الدولة وهي تساهم في مجموعة من الأحياء الحرفية فيوم أمس تم التداول لحرفيي الفيض وبعده اكلي و أولوزكل هذه المناطق ساهمت فيها كتابة الدولة بأرقام ونحن نتحدث عن1.500.000,00 درهم الذي سيتم تمويل بنفس المبلغ مساحة 1000متر الفيض. ولهذا فهذا المشروع الخاص بمدينة تارودانت على اعتباره مهم يجب البحث عن موارد مالية لإنهائه رغم الدراسة فمن الصعب استكماله أؤكد لك السيد الرئيس بهذا المبلغ، لأني بعد القراءة كنت أظن انه فقط للتجهيز إلا أن اطلعت على بناء المنشآت إلى آخره.

أخيرا يجب إشراك الفاعلين المهنيين الذين هم منظمين في إطار الفيدرالية التي لا تزال قائمة وان تتم دعوتهم والإنصات إليهم ولمقترحاتهم إلى أن يتم إخراج هذا المشروع مكتملا ووان لا يتضمن أي ملاحظات، وشكرا.

رشيد فنان .....كاتب المجلس.

بداية نثمن النقط التي تم إدراجها بجدول أعمال المجلس لهذه الدورة والذي ينسجم مع السياق العام لعمل المجلس في إطار برنامج التنمية لوضع مجموعة من المشاريع والتي نراها اليوم ولله الحمد تتقدم بشكل ايجابي ، والكل يرى على مستوى الو اقع أن مجموعة اوراش أصبحت على مرأى أعين الناس مفتوحة وهذا يبشر بالخير.

بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بالمجمع المهن والمهارات أنا مع تغيير الاسم وان يأخذ اسما يليق ومناسب للمهنيين وهذه مسألة مهمة السيد الرئيس لان الغاية من هذا الأمر هو أن علينا وقف النزيف الذي يتواجد بالمدينة لان الإشكالات مطروحة بشكل كبيرعلى مستوى المدينة حيث ان مجموعة من المهنيين تعاني مع الساكنة وكذلك مع السلطة ونحن نلاحظ يوما عن يوم أن الجمعية التي تتابع المهنيين والسيد الشيهب مشكورا لكونه يتدخل من جانبه مع السلطات بهذا الأمر لإيجاد حل شكايات التي تقدم من طرف الساكنة مع العلم أن الساكنة من حقها أن تشتكي خصوصا إذا كان بجوارها لحام او نجار، في حين لا يمكنك الاعتراض

عن مصدر الرزق للطرف الثاني ويجب إيجاد حل له، أنا أقول ان هذا المجمع أخد مساره الطبيعي والقانوني وهنا أشير في الولاية السابقة حيث كان يشغل السيد اسماعيل الحريري رئيسا لها كانت هناك بداية للاشتغال على هذا الملف ولكننا تفاجئنا بان هذا المشروع كان سينجز على ارض في وضعية غير قانونية لكونها لم تكن بعد محفظة بالإضافة لتجميع بعض المهنيين بنفس سياسي غير مناسب ولكن ولله الحمد بدأت الأمور تأخذ مسارها الطبيعي خصوصا بعد ما وجدنا الآن مكون أساسي الذي هو الوزارة الوصية التي دخلت على الخط وبطريقة تسهل صرف الاعتمادات، أثمن هذا المسار و أتمنى أن يبدأ الحوار مع المهنيين من الآن حتى ينبني على أرضية مناسبة لتنزيل هذا المشروع لإيقاف النزيف كما اشرنا على مستوى انتشار هذه المهن بالمدينة بالإضافة لاحترام الهدوء الذي ترجوه الساكنة و أيضا توفير مجال آمن للاشتغال بالنسبة للمهنيين، وشكرا.

سعاد ابلعيد .....مستشارة جماعية.

بخصوص هذه النقطة والتي تتعلق بمشروعين مهمين جدا في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029 نحن نثمن هذا العمل المبذول من خلال تنزيل هذه الاتفاقيتين كما أوجه الشكر للسيد الرئيس من هذا المنبر على عمله الجبار الذي يبدله في إطار تنزيل مجموعة مشاريع ومجموعة اوراش لهذه المدينة العزيزة على قلوبنا.

بالنسبة للمشروع الأول المتعلق بالسوق الأسبوعي نحن في أمس الحاجة إليه كما هو الشأن للمدينة سوق يليق بها مع العلم أن الذي متواجد يعاني اشكالات ومشاكل و إكراهات عدة وحتى تجاره يعانون فمن الجيد إحداث سوق يتضمن جميع الحاجيات هذا من جهة، من جهة أخرى المبلغ المتوفر يبدو انه لن يكفي لتغطية ما نرغب به ولكن على الأقل كبداية وكأول خطوة فهو ايجابي ونثمنه.

بالنسبة للمشروع الثاني المتعلق بالمهن والمهارات فهو مشروع نثمنه على اعتباره مشروع مهم سينظم المدينة وسينميها خصوصا أننا سندعم أصحاب هذه المهن لأننا على علم بالمشاكل الكثيرة التي يعانون منها خاصة داخل الأحياء سواء مع الساكنة المجاورة لهم، من اجل ترويج مشاريعهم التي تتواجد بالأحياء الداخلة.

بالنسبة لهذا المجمع فهو فرصة لترويج أعمالهم وتطويرها كما سيخلق فرص الشغل للشباب و أبناء المدينة التي ستستفيد بدورها من هذا الحي الصناعي او المجمع المهني للمهارات الذي سيتم إحداثه.

أخيرا اشكر السيد الرئيس نثمن عمل المجلس الجماعي وكذلك أطر الجماعة الذين يسهرون على إعداد الاتفاقيات وعلى تنزيلها كما أتقدم كذلك بالشكر للسيد العامل والسلطات الإقليمية والمحلية وعلى عملها الجبار لأنها دائما تشتغل معنا يدا في يد في تنزيل مجموعة مشاريع بهذه المدينة وشكرا السيد الرئيس.

الزهراء رحموني .....مستشارة جماعية.

إذن نثمن هاذين المشروعين على غرار باقي المشاريع التي تحتاجها هذه المدينة، سأتحدث عن المشروع الثاني المتعلق بالمهن المزعجة هذا الملف كما قيل ظل لسنوات حبر على ورق إلا انه ابتداء منذ سنة 2016 بدأ هذا المشروع يرى النور من خلال تحفيظ الأرض التي يتم الآن توطين عليها مجموعة من مشاريع هذا العمل الجبار تحفيظ الأرض هذا المجهود الذي قام به مجلسنا السابق نحن اليوم بصدد تتمة الحلم الذي خضنا فيه مجموعة جلسات مراطونية من اجل إخراجه، أنا تساؤلي هو أن الصعب في الأمر كيفية التعامل مع هذا الملف خاصة أننا نرى بان الملف في حاجة لجرأة سياسية من اجل تحرير مدينة تارودانت من هذه المهن التي تخلق إزعاجا للساكنة، وهذا لا يعني أننا ضد المهنيين ولكن مدينة تارودانت تستحق أن تكون مدينة هادئة بتضافر ساكنتها السؤال الذي لدي السيد الرئيس هو هل هذا المركب سيتوفر على أمكنة للاشتغال فقط أم انه سيتوفر أيضا على مكان للعرض؟ وهذا هو سؤالي الذي ارغب في الإجابة عليه نجدد شكنا وتقديرنا للجميع و المجهودات التي تبدل في إخراج المشاريع لحيز الوجود بمدينة تارودانت وشكرا السيد الرئيس.

هشام امزراو ..... نائب كاتب المجلس.

في الحقيقة هذه النقطة التي نتناولها اليوم تعتبر من النقط المهمة جدا خصوصا أن هذا المجلس الموقر أبذل مجهودات كبيرة من اجل خلق مجموعة مشاريع في مجالات متعددة والتي ستعود بالنفع الكبير على هذه المدينة المتعطشة للمشاريع والتغير، فبالنسبة للنقطتين أرى بان تمويل الانجاز السوق الأسبوعي بمدينة تارودانت على مستوى لسطاح لما لا نشتغل ونعمل في إطار استراتيجيته وفي رؤيتنا المستقبلية نظرا لكون المنطقة التي أصبحت تعرف ارتفاعا في عدد السكان وفي تطور ملحوظ ولله الحمد كما أن هذه المنطقة في استمرار ازدهارها لما لا نشتغل إلى أن يصبح سوق يومي ! ، وان نجعل في تهيئته سوق يومي من اجل خلق فرص عمل يومي و إلا نقتصر على سوق أسبوعي فقط، وخير مثال سوق الأحد بأكادير لان المدينة في تطور مستمر وتقدم خصوصا جهة لسطاح هذه فكرة أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار سوق يومي يتضمن مجموعة أنشطة تعود بالنفع اليومي والاقتصادي على المدينة، أما بالنسبة للنقطة المتعلقة بالتمويل للمنطقة الخاصة بالأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت فالغاية من هذه النقطة هو أن نغتنم الفرصة أولا توفير أماكن تليق بالمهنيين والحرفيين من اجل اشتغالهم في ظروف ملائمة ولائقة أن توفر إليهم متاجر او محلات الاشتغال من خلال الأدوات التي يتوفرون عليها مما سينعكس إيجابا على أدائهم بأريحية تامة أريد كذلك الإشارة إلى أن المهني او الحرفي لن تنقطع صلته بالمدينة أثناء خروجه منها بل العكس تماما لأنه حين توفر إليهم معامل على مستوى المنطقة الصناعية والتي ستتم بمعايير لائقة تجهيزها بالإنارة والماء الصالح للشرب والمرافق الصحية قاعة الاجتماعات وقاعة لأداء الصلاة دون أن ننسى أن هذه الفئة التي تنتج هذه المنتوجات داخل المدينة ستبقى محلاتهم لعرض منتوجهم وهنا سيكون نوع من الإجابة على الأخت الزهراء سيتم العمل على المنتجات بالمعامل وستعرض بالمحلات المتواجدة بالمدينة على اعتبار المدينة داخل الأسوار مدينة عتيقة وتاريخية وهذا يعني أن جمالية المعروضات ستنعكس على داخل المدينة وكذلك على الجانب السياحي سيتمتع بالمنتوجات المعروضة في ظروف ملائمة وحتى إن حدث و أراد السائح التعرف على المنتج فا بإمكانه القيام بزيارة للمعمل بالحي الصناعي وهنا سيتم الجمع بين الاثنين معا، أتمنى من المجلس أن يعمل بجد من اجل إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود والتوفيق للجميع وشكرا.

فاطمة الزهراء خلوفي: ..... مستشارة جماعية.

أود أن أثمن هذا المشروع، لأنه، كما نعلم، مر بعدة تعثرات، وأخيرا رأى النور. أنا أتحدث عن مجمع المهن والمهارات، وهو فضاء مخصص للصناع التقليديين. ونحن نعلم أن قطاع الصناعة التقليدية يعد من الروافد المهمة للتشغيل في مدينة تارودانت، لذا يمثل هذا المجمع إضافة نوعية للمدينة.

وأود أن أقترح، لماذا لا ننشئ داخل هذا المجمع معهدا لتعليم تقنيات الصناعة التقليدية، خاصة أن بعض هذه المهن مهددة بالاندثار مستقبلا. كما يمكن أن يشمل المعهد تعلم تقنيات التسويق الرقمي، ليخرج صانعا تقليديا من الجيل الجديد، قادرا على ممارسة مهنته بشكل متكامل وبجوار الورشات.

أما بخصوص الشركاء، فأرى أنه من المفيد أن تكون وزارة الصناعة التقليدية ووزارة التشغيل شركاء في هذا المشروع، لأن هذا القطاع يمثل مصدرا مهما لخلق فرص الشغل في المدينة.

شكيب أريج: ..... مستشار جماعي.

النقطة التي أريد مناقشتها هي في إطار مركب الحرف والمهارات، هذا نموذج لمشروع حي يراوح مكانه بين أمل وخيبة، وبين حبر وورق، وبين أحيانا الحقيقة والخيال والواقعية والمزايدة ، حتى نكون موضوعيين وعقلانيين هذا المشروع نموذج حي لمشروع كان لجميع المجالس المتعاقبة الرغبة الأكيدة في إخراجه و والمساهمة فيه ، فقط مر في أوقات ما منعطفات غلب عليها التسييس ما بين التضخيم والتبخيس ،لذلك أقول أن المشروع منذ الإعلان عنه واللقاءات التي جمعت المهنيين يكون قد خرجت من نقطة الصفر، فلا الأرض يمكن تحفيظها فجأة ولا تجهيزها سيتم بين ليلة وضحاها كما تعرفون ، لن نكون اليوم عدميين ونوصف ما سبق بأنها حصيلة صفرية ، يكفي هذا "البوليميك" أنه وضع الملف دائما في الواجهة لنواجهه بواقعية اليوم، لنواجه تحديات فيه وتكون لنا الجرأة حتى في دورة سابقة عبرتم السيد نائب الرئيس على أننا لا نبيع الوهم ولا نستثمر

في هذا الملف بل نواجهه بو اقعية ، يجب أن نكمل هذه الفكرة وحتى ولوكانت على الورق أنتم أدرى بأن هذه الاتفاقية هي أيضا ورق ولها قيمة قصوى ، لذلك نحن لا نبخس أمرا، ونعتبرأن هذا المسارقطع خطوات وما زال أمامه خطوات لذلك التحدي أن نواجه الأمر بو اقعية ، و أثمن مساركم وو اقعتيكم في معالجة هذا الملف الذي يأخذ طريقه الصحيح ، وشكرا جزيلا لكل من أجتهد في إخراجه إلى الو اقع.

شرف الدين أسقارو: ..... النائب الثالث للرئيس.

فقط للتوضيح، كنت قد سمعت النقطة التي تتعلق بالشواهد الإدارية وبأننا نمنحها بطريقة عشو ائية، وهذا أمر غير صحيح. أضعكم في الصورة فيما يتعلق بالشواهد الإدارية: منذ تولينا المسؤولية سلمنا 4 شواهد إدارية، وليس بطريقة عشو ائية، بل على العكس، حاربنا العشو ائية في هذا المجال.

سلمنا 4 شواهد إدارية بناء على برنامج التنمية الحضرية الذي يضم استثمارات كبيرة للمنطقة وللمدينة. سندافع عن الاستثمار، لكن لدينا إشكال قانوني مطروح، كما هو الحال عند جميع الجماعات.

الإشكال في تارودانت هو أننا لدينا رسم عقاري واحد غير مجزأ، فكيف سنتصرف حيال ذلك؟ المحكمة، تحتاج إلى شهادة إدارية مرتبطة بالرسم العقاري للجماعة، ولا يمكننا إيقافها، لكننا نمنح الشواهد الإدارية في إطار القانون، استنادا إلى مقررات الدورات، ومحاضر لجان التقويم، ومحاضر البحث والتعرف على الأراضي، وقرار موقع من طرف رئيس المجلس الجماعي، وأحيانا عامل الإقليم من أجل تفويت بقعة معينة. هذه هي الشواهد الإدارية القانونية.

كما قلت، المجلس و أنا في هذه المسؤولية حاربنا منح الشواهد الإدارية المتعلقة بالعشو ائي أو بالتجزيء العشو ائي. منذ تولينا المسؤولية في مدينة تارودانت، لم نسلم أي شهادة إدارية من أجل البناء العشو ائي أو التجزيء العشو ائي في أي عقار، رغم أن البعض يأتي إلينا بأحكام قضائية داخل المجال الحضري تشمل فرز النصيب والتقسيم. قد نمنح الشهادة الإدارية استنادا إلى حكم قضائي، ومع ذلك لا نتبع هذا التوجه، لأن قانون التعمير يمنعنا من منح الشواهد الإدارية في هذا المجال.

هذا فقط للتوضيح للإخوان فيما يتعلق بالشواهد الإدارية، ونبني على مقررات الدورة، ولا شيء آخر.

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

كإضافة، وأعرج إلى تساؤلات بعض الإخوان بشأن الاسم، نوضح أنه لم يتم وضع الاسم ليكون إسما قدحيا، بل لأنه يندرج ضمن برنامج التأهيل الحضري وبرامج التمويل التابعة لوزارة الصناعة والتجارة. هذه الأسماء مُدرجة لديها، ويمكن القول إنه في إطار إنجاز المشروع أو تسليمه، يمكن التفكير في تغيير الاسم إلى "مركب" أو "مجمع". لكن فيما يخص برامج التمويل، فإن الاسم الرسمي هو "منطقة الأنشطة". وعند سماع مصطلح "منطقة الأنشطة الصناعية"، فهذا الاسم الرسمي المعتمد في هذه البرامج. هذا الأمر يظل في إطار برنامج تمويلي لوزارة الصناعة والتجارة، وليس اقتراحنا الشخصي، لكن من الممكن عند تسلم المشروع اعتماد الاسم الذي اقترحتموه وهو "المركب" أو "المجمع."

كما أنه عند الحديث عن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهي كانت شريكا لنا في مشاريع أخرى. وللتوضيح، ليس لدينا نقاشات فردية على هذه المشاريع، و إنما نتبع استر اتيجية ضمن برنامج اسمه "البرنامج المندمج"، ونسعى من خلاله للحصول على التمويل. كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية ساهمت معنا في إعادة تأهيل سوق جنان الجامع ومشاريع أخرى، حيث منحناها الحق في اختيار المشاريع ذات الأولوية لديها. وبما أنها ساهمت في مشاريع سابقة، فقد توجهنا للحصول على دعم إضافي من وزارة الصناعة والتجارة.

علما أن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ساهمت معنا في برنامج التأهيل الحضري بحوالي 30 مليون درهم، بالإضافة إلى مساهمة وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي في 6 أو 7 مشاريع أخرى. ننتقل إلى النقطة المتعلقة بالمبلغ المذكور، والمحدد في 15 مليون درهم، وهل هو كافٍ أم غير كافٍ. ولتوضيح الأمر، فالجماعة لن تتكفل

مباشرة بإنجاز الأشغال، إذ سبق أن صادق المجلس في الدورة السابقة على انتداب شركة العمران لتتولى إنجاز المشروع، وهي الجهة التي ستتكفل بالاستشارة المعمارية، والدراسة التقنية، والمختبر التقني، ثم إعلان الصفقات الخاصة بالمشروع.

نحن حاليا في مرحلة إعداد الدراسات التقنية والاستشارات المعمارية، وخلال هذه المرحلة سيتضح بشكل دقيق ما إذا كان المبلغ المرصود كافيا أم يحتاج إلى مراجعة. غير أن التقديرات المالية التي تمت برمجتها لم تكن اعتباطية، بل تم إعدادها بناء على تقييم تقني أنجزه تقنيو الجماعة وتقنيو العمالة في إطار لجنة إعداد المشروع. ونأمل إن شاء الله أن يكون المبلغ كافيا وألا يتم تجاوزه.

وفيما يتعلق بمساحة 12 هكتار، فهي مساحة كافية في هذه المرحلة. وكما يعلم الإخوة، لا يمكن حاليا تسليم البقع للمهنيين قبل إنجاز الاستشارة المعمارية، وما تم إدراجه هو تقدير أولي فقط، وستعقب ذلك نقاشات وإجراءات أخرى في إطار المسطرة القانونية المعمول بها.

أؤكد كذلك أن هذا الملف لم نطرحه في إطار المزايدات، بل وضعناه في إطاره القانوني والمؤسساتي الصحيح. وعندما أشرت إلى أن الملف عرف سابقا بعض الإشكالات القانونية المرتبطة بالتوزيع العشوائي، لم أكن أقصد المجلس السابق، بل على العكس، فإن تعبئة الوعاء العقاري تمت في عهد المجلس السابق برئاسة السيد إسماعيل الحريري، وهو ما نسجله بكل موضوعية.

نحن لا نبخس عمل أي مجلس سابق، بل نقر بالمجهودات التي بذلت، لكن كان لزاما علينا ضبط الإطار القانوني حتى لا يسجل علينا أي خلل مستقبلا. ونحن نتابع ما يتداول في الشارع وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يقال إن هذا الملف لم يعط له الاهتمام الكافي، وهذا غير صحيح. الأمر لا يتعلق بغياب الإرادة، بل بمسطرة إدارية وقانونية يجب احترامها. أخلاقيا ومؤسساتيا، لا يمكننا الاشتغال على ملف بهذه الأهمية خارج الإطار القانوني السليم.

وقد تواصل معنا الإخوة في الفيدرالية المهنية، وأكدنا لهم أنه لا يمكن عقد لقاءات رسمية قبل وضع الملف في سكته القانونية الصحيحة. والحمد لله، الملف اليوم يسير في مسار واضح: الوعاء العقاري محفظ ومصفى منذ سنة 2016، ولدينا تصميم تهيئة منذ سنة 2018، مؤشر عليه من طرف الأمانة العامة للحكومة، وهو ما يؤطر الحديث عن المنطقة الصناعية بشكل قانوني.

كما أننا اليوم نتوفر على تمويل مؤشر عليه من طرف وزارة الصناعة والتجارة بقيمة 15 مليون درهم، ولدينا اتفاقية في طور المصادقة.

وبالتالي، الحمد لله، أصبح المسار واضحا، وعند التواصل مع المهنيين سيكون الخطاب واضحا ومؤسسا على معطيات دقيقة. ونحن حاليا نعقد اجتماعات في إطار اللجنة الإقليمية، بتنسيق مع شركة العمران، على أساس التوصل بمخطط بداية الأشغال والانطلاق الفعلي في تنزيل المشروع.

عائشة تغموت: .....النائبة السادسة للرئيس.

في البداية، أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، إذ أنه منذ بداية ولايتنا، والحمد لله، كان شغلنا الشاغل هو العمل على إنجاز مجموعة من الأسواق التي تحترم كرامة التجار، وكذا ساكنة المدينة. ومن بين هذه المشاريع سوق نصف الجملة، إلى جانب سوق التقسيط، حيث عقدنا منذ انطلاق ولاية المجلس عدة اجتماعات مع المهنيين في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، كان التوجه في البداية نحو إنجاز سوق الجملة بمدخل المدينة قرب واد سوس، غير أن المهنيين عبروا عن رفضهم لفكرة الانفصال والابتعاد عن سوق التقسيط. وبناء عليه، تم الاتفاق على إنجاز مشروع المحطة الطرقية بهذا الموقع، على أساس المصادقة على هذا العقار، الذي تبلغ مساحته حوالي 4 هكتارات بمنطقة سطاح المدينة، والذي سيضم كلاً من سوق نصف الجملة وسوق التقسيط.

وفيما يخص إشكالية "السهب"، فهذا الأمر لا يشكل عائقا، كما تعلمون، إذ من المرتقب، إن شاء الله، أن تعرف المنطقة أشغال تهم شركة La Belle Vie، ونفس الأمر كان بالنسبة لشركة "أتقاداو"، التي سبق لها الاشتغال على تسوية هذه السهوب

وإعداد الأرضية. وبالتالي، لن يكون هناك أي مشكل بالنسبة للجماعة، خاصة و أننا نتوفر على شريك وازن يتمثل في وزارة الصناعة والتجارة.

أما بخصوص باقي الأسواق، فمجرد تذكير بأن الأشغال بسوق القرب بسيدي بلقاس، وكذا السوق الدائم بالمعديات، تسير على قدم وساق. وهنا لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للسلطات المحلية، وعلى رأسها السيد باشا المدينة، على الاجتماعات المتواصلة والمضنية التي تعقد من أجل أن يرى السوق الدائم بالمعديات النور في القريب العاجل، ولم لا قبل شهر رمضان إن شاء الله.

كما أن سوق سيدي بلقاس يعرف بدوره تتبعا ميدانيا مستمرا من خلال الزيارات الميدانية. وكل هذا المجهود المبذول يندرج في إطار خدمة مصلحة ساكنة مدينة تارودانت، والعمل على توفير فضاءات تجارية تحترم معايير كرامة التجار، وتراعي في الوقت ذاته مصلحة الساكنة.

الزهراء دنبي: ..... مستشارة جماعية.

تعقيب.

فيما يخص تساؤلي، أود الاستفسار عما إذا كانت المنطقة المخصصة لإحداث مركب المهن والمهارات هي نفسها العقار الذي كان مبرمجا له سابقا، أم أن هناك تغييرا في الوعاء العقاري. ذلك أنه خلال الولاية السابقة، وبعد تحفيظ العقار، تم قطع مراحل مهمة، من بينها إنجاز العملية الطبوغرافية المرتبطة بالمشروع، وكذا إعداد ملف الصفقة الخاصة بالتعاقد مع المهندس المعماري. وعليه، إذا كانت نفس المنطقة، فهل سيتم الاستمرار في نفس المراحل التي تم الشروع فيها سابقًا، أم أن هناك تصورا جديدا بخصوص هذا المشروع؟

أما بخصوص النقطة الثانية، والمتعلقة بالتقسيم الذي أشار إليه السيد النائب، وخاصة ما وصف بالتقسيم العشوائي بمنطقة لا سطاح، فلتصحيح المعلومة، فإن هناك أصلا على أربعة رسوم تحفيظ، وهي: ملك بلدي 1، وملك بلدي 2، وملك بلدي 3، وملك البركة، وبالتالي فنحن أمام أربعة رسوم تحفيظ وليس رسما واحدا. و فيما يتعلق بمسألة التقسيم، فإن المشرع الذي نص على منع التقسيم، هو نفسه الذي أقر منع تسليم الشهادة الإدارية. وبالتالي، وحتى في حالة محاولة تقنين التقسيم إلى أقصى حد، فإن القانون واضح في هذا الشأن. نعم، قد يكون هناك تقسيم عشوائي فرضته ظروف الزمن والحاجة، خاصة في إطار إحداث تجزئات سكنية وغيرها، ولا يمكن إنكار ذلك.

غير أنني أطرح هذا الموضوع ليس من باب الاستفزاز أو المزايدة، و إنما من باب التنبيه إلى وجود إشكال حقيقي يجب الانكباب على معالجته، حتى لا يساء فهم طرح هذا الموضوع. وأذكر في هذا السياق أننا خلال الولاية السابقة، والتي كنت عضوا بها، حلت المفتشية العامة لوزارة الداخلية، ومن بين الملاحظات التي سجلتها ما يتعلق بالشهادات الإدارية التي تم اعتبارها قانونية. ولو كانت هذه الشهادات سليمة قانونيا، لما وجهت بشأنها ملاحظات إلى المجلس.

وعليه، فإن إثارة هذا الإشكال اليوم تهدف إلى التدارك، وإلى التفكير في تصور عام لفك هذا الإشكال، مع التأكيد على أن الأمر ليس سهلا، غير أنه لا ينبغي إغفال هذا الإشكال أو تجاوزه في مسار تنزيل المشاريع.

وأشير كذلك إلى أننا داخل مؤسسة واحدة، وأن الشهادة الإدارية يوقعها شخص واحد، وهو ما يجعله معرضا لمسؤولية ومخاطر قانونية. وبالتالي حين نطرح هذه النقطة هنا فحتى وإن وقع السيد العامل أو أي أحد، حتى في الولاية السابقة يوقع السيد العامل و جميع اللجن توقع كذلك، وفي الأخير كانت هناك ملاحظات موجهة إلى السيد نائب الرئيس المكلف بالتعمير. لذلك، فإن طرح هذا الإشكال يهدف بالأساس إلى المعالجة والتصحيح، وليس مزايدة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس للتصويت مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية الشراكة الخصوصيتين المتعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2029/2025

أ. تمويل و إنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت..

ب. تمويل و إنجاز منطقة الأشغال الملوثة والمزعجة بتارودانت،

فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي **عدد 102 / 2026**	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقيتي الشراكة الخصوصيتين المتعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025–2026.** **أ: تمويل وإنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت.** **ب: تمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقيتي الشراكة الخصوصيتين المتعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.

أ: تمويل و إنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت.

ب: تمويل و إنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت العملية على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:17 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 17صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين: .....:17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سمير الشيهب	زهرة دنبي
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقيتي الشراكة الخصوصيتين المتعلقتين بالمشاريع الممولة من طرف وزارة الصناعة والتجارة والمدرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2026.

أ: اتفاقية تمويل و إنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت كما يلي:

اتفاقية شراكة خاصة متعلقة بتمويل وإنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025 ـ 2029

اتفاقية شراكة خاصة متعلقة بتمويل وإنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025 ـ 2029

بين الأطراف المتعاقدة :

وزارة الاقتصاد والمالية؛

وزارة الصناعة والتجارة؛

عمالة إقليم تارودانت؛

و

جماعة تارودانت.

ديباجة

- استحضارا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده الرامية إلى إرساء أسس تنمية مندمجة ومستدامة ذات أبعاد جهوية تستند على ترسيخ مبدأ الشراكة الفعالة والتعاون بين مختلف الشركاء المعنين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة؛
- تماشيا مع مقتضيات دستور 2011 والتي تحث على التشاوروالتعاون والشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 من رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 01.03.195 صادر في 16 رمضان 1424 الموافق ل 11 نونبر 2003 بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات اخرى؛
- بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168.75.1 بتاريخ 25 صفر 1397 (15 فبراير 1977) بشأن اختصاصات العامل كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 293.93.1 بتاريخ 19 ربيع الثاني 1414(16 أكتوبر 1993)؛
- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 23 نونبر (2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.450 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- وتعزيزا للتعاون القائم بين القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة والتكامل الممكن تحقيقيه بينهم؛
- بناء على اتفاقية إطار المتعلقة بتمويل و إنجاز برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025/2029 المصادق عليها سنة 2025؛
- بناء على مداولات اللجنة الإقليمية المنعقد بتاريخ 10 شتنبر 2025.
- بناء على مداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 شتنبر 2025.
- بناء على مداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته العادية لشهر فبراير 2026 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026

تم الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

المادة 01: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنظيم كيفية التعاون والعمل المشترك بين الأطراف المتعاقدة من أجل إنجاز مشروع إحداث سوق أسبوعي بجماعة تارودانت كما تحدد هذه الاتفاقية التزامات الأطراف المتعاقدة ومدة وكيفية انجاز مضامينها بالإضافة إلى تحديد مساهمة الأطراف المتعاقدة وطريقة صرفها.

المادة 02: تكلفة المشروع

تحدد الكلفة التقديرية للمشروع في 20 مليون درهم تشمل مصاريف الدراسات والاشغال ومصاريف تنفيذ مشروع انجاز سوق اسبوعي بجماعة تارودانت موضوع هذه الاتفاقية، على أن يتم حصر التكلفة النهائية لمختلف المشاريع والتدخلات بعد انجاز الدراسات والمصادقة عليها، والإعلان عن الصفقات العمومية والعقود المتعلقة بها.

وفي حالة تسجيل فائض مالي بعد استكمال إنجاز المشروع وتسوية جميع الالتزامات المالية المرتبطة به، يتم البت في كيفية استعمال هذا الفائض بقرار صريح من اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم، ووفقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وفي إطار المشاريع المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029 الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة ، ومن ضمنها مشروع إنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت ، دون أن يترتب عن ذلك أي تحويل تلقائي للاعتمادات.

أما في حالة تسجيل خصاص في الاعتمادات المالية المرصودة لتمويل المشروع، فيتم عرض الوضعية على اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم من أجل دراسة الإمكانيات المتاحة في هذا الإطار للبحث عن اعتمادات مالية إضافية، حيث تبقى مساهمة وزارة الصناعة والتجارة محدودة في 20 مليون درهم.

المادة 03: مكونات المشروع

سيتم احداث السوق الأسبوعي على العقار ذي الرسم 39/38543 التابع للملك الجماعي، وتقدر المساحة الاجمالية لهذا السوق ب 04 هكتار 05 ار. على ان يتم تحديد مكونات المشروع بعد انجاز الدراسات اللازمة.

المادة 04: صاحب المشروع

تعتبر جماعة تارودانت صاحب المشروع، ويمكن لصاحب المشروع تعيين صاحب المشروع المنتدب للقيام بإنجاز المشروع وذلك بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم.

المادة 05 : مساهمة الشركاء

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال رصد مساهمات مالية من ميزانيتها، كما هي مبينة في الجدول التالي:

توزيع المساهمات المالية للأطراف المتعاقدة

الشركاء	المساهمة المالية والعينية
وزارة الصناعة والتجارة	20 مليون دهم
مجلس جماعة تارودانت	تعبئة وتصفية العقار

المادة 06: التزامات الأطراف

✓ **وزارة الصناعة والتجارة:**

يتم تحويل المساهمة المالية لوزارة الصناعة والتجارة الى الحساب الخاص المفتوح بالخزينة العامة رقم: 001010000800020110390357 باسم جماعة تارودانت بصفتها صاحب المشروع، وذلك على الشكل التالي:

- **10 بالمائة : بعد تعبئة وتصفية العقار الذي سيقام عليه المشروع؛**
- **40 بالمائة : بعد إنجاز والمصادقة على الدراسات التقنية والمالية؛**
- **50 بالمائة : بعد الانتهاء من إنجاز 50% من الأشغال.**

يسمح هذا الحساب الخاص بتحديد كل المعاملات المالية المتعلقة بإنجاز المشروع من حيث الموارد والمصاريف بما فيها مصاريف الدراسات التقنية والمالية، وكذا الأشغال اللازمة لإنجاز مكونات المشروع.

✓ **التزامات عمالة إقليم تارودانت:**

تقوم عمالة إقليم تارودانت بما يلي:

- تتبع وتقييم انجاز مكونات المشروع المدرجة بهذه الاتفاقية في إطار اللجنة الاقليمية للإشراف والتتبع؛
- العمل على تنسيق تدخلات الفرقاء المعنيين بهذا المشروع؛
- مواكبة وتأطير ودعم المشروع.

✓ **الجماعة الترابية تارودانت:**

- تعبئة وتصفية الوعاء العقاري؛
- إعداد جميع الدراسات ذات الصلة بإنجاز المشروع؛
- توفير التراخيص والوثائق الإدارية الضرورية للإنجاز المشروع؛
- رفع وبصفة منتظمة إلى اللجنة الإقليمية تقريرا مفصلا حول السير التقني والمالي للعمليات المبرمجة بالإضافة الى سير الاشغال لإنجاز المشروع موضوع الاتفاقية؛
- إنجاز ومواكبة وتتبع الأشغال إلى غاية التسلم النهائي للأشغال؛
- تتبع تنفيذ خدمات المختبرات ومكاتب الدراسات والطبوغرافيين والشركات المتعاقدة لإنجاز المشروع؛
- اعتماد محاسبة خاصة بالمشروع والمصادقة على المصاريف المرتبطة بإنجاز المشروع وعلى الكشوفات ومذكرات الرسوم والفواتير والنفقات التي تتعلق بإنجازه بعد التأكد من الأشغال والخدمات المنجزة واخبار لجنة الإشراف والتتبع والتقييم بذلك؛
- القيام بالاستلام المؤقت والنهائي للمنشآت، موضوع هذه الاتفاقية وكذا صيانة المنشئات من طرف صاحب المشروع.
- تسيير السوق الأسبوعي بعد إنجازه وإعادة تأهيل الباعة والتعاونيات والجمعيات المعنيين بتسويق المنتوجات المحلية وفق المقتضيات القانونية المعمول بها
- مواكبة إنشاء جمعية التجار المستفيدين من المشروع والتي ستتولى تدبير وتسيير المشروع بتنسيق مع الجماعة.
- إنجاز التقرير النهائي الخاص بالوضعية المالية والتقنية للأشغال المنجزة.

وتلتزم جماعة تارودانت، بصفتها صاحب المشروع، بتنفيذ كافة العمليات الكفيلة بإنجاز المشروع خلال مدة زمنية تحدد في (24 شهرا) وذلك ابتداء من تاريخ التأشير على الاتفاقية.

المادة 07: لجنة الإشراف والتتبع والتقييم

تشرف اللجنة الإقليمية المكلفة بالإشراف والتتبع وتقييم وتنفيذ الاتفاقية الإطار المتعلقة بتمويل وإنجاز برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029، على تتبع والإشراف على المشروع بالخصوص:

- تتبع وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية وتقدم إنجاز المشروع؛
- تحيين برنامج المشروع إذا اقتضت الضرورة ذلك؛
- اقتراح الحلول الناجعة للمشاكل التي يمكن أن تطرأ أثناء إنجاز المشروع؛
- المصادقة على تقارير تقدم المشروع والتقرير المالي و التقني النهائي وتشرف على عمليات تسليم المشروع إلى الجماعة؛
- اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تسهل تنفيذ المشروع؛

تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتعهد كتابة لجنة التتبع والإشراف إلى الكتابة العامة لعمالة إقليم تارودانت.

المادة 08: صلاحية الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من طرف جميع الأطراف المتعاقدة، وتبقى سارية المفعول إلى حين إنهاء إنجاز الأشغال المرتبطة بالمشروع والتسليم النهائي لها وتسوية جميع الجوانب المالية والإدارية.

المادة 09: المحاسبة وضبط الوثائق.

يلتزم صاحب المشروع بمسك جميع الوثائق الإدارية والمالية والمحاسباتية والتقنية المرتبطة بالمشروع، وذلك وفق القوانين الجاري بها العمل.

المادة 10: تعديل الاتفاقية

تتم مراجعة مقتضيات هذه الاتفاقية باقتراح كتابي من أحد الأطراف الموقعة عليها، وتكون هذه التعديلات موضوع ملاحق للاتفاقية وتخضع لنفس المسطرة والشروط المطبقة على هذه الاتفاقية.

وإذا لم يشرع في إنجاز المشروع خلال السنة الأولى بعد تاريخ التأشير على الاتفاقية، أو في حالة عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته التعاقدية، تصبح هذه الاتفاقية لاغية.

المادة 11: فض الخلافات.

يعرض كل خلاف ناتج عن تأويل أو تنفيذ بنود هذه الاتفاقية على اللجنة الإقليمية المكلفة بالإشراف و التتبع و التقييم لاتخاذ القرار المناسب بشأنه، وإيجاد حل توافقي له. وفي حال تعذر ذلك، يعرض الموضوع على الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية.

المادة 12: مقتضيات مختلفة

يتم تحرير هذه الاتفاقية في خمسة (05) نسخ أصلية باللغة العربية.

اتفاقية شراكة خاصة متعلقة بتمويل وإنجاز سوق أسبوعي بمدينة تارودانت في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025 ـ 2029

توقيعات الأطراف المتعاقدة

السيد وزير الصناعة والتجارة	السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية
السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت	السيد عامل إقليم تارودانت

ملحق الاتفاقية

1. خريطة تموقع المشروع
2. مكونات المشروع
3. التركيبة التقنية والمالية للمشروع
4. ورقة تقنية خاصة بالمشروع

ب: اتفاقية تمويل و إنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت. كما يلي:

اتفاقية شراكة خاصة متعلقة بتمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025 ـ 2029

اتفاقية شراكة خاصة متعلقة بتمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025 ـ 2029

الأطراف المتعاقدة:

- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- عمالة إقليم تارودانت؛
- جماعة تارودانت.

ديباجة

- ✓ تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى تطوير النسيج الحضري لمدن المملكة بشكل متناسق ومتوازن والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات ساكنتها؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 25 صفر 1397(15 فبراير 1977) يتعلق باختصاصات العامل، كما تم تعديله وتتميمه؛
- ✓ بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات؛
- ✓ بناء على القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية؛
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.16.533 الصادر في 29 شوال 1437 (03 أغسطس 2016) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الصناعة والتجارة؛
- ✓ تنفيذا للسياسة العامة للحكومة في مجال سياسة المدينة والتي يتم تنفيذها بهدف تحسين ظروف عيش الساكنة، وتحسين جاذبية المدن؛
- ✓ بناء على تطلعات البرنامج الحكومي برسم2029/2025 ؛
- ✓ بناء على اتفاقية إطار المتعلقة بتمويل و إنجاز برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025/2029 المصادق عليها سنة 2025؛
- ✓ بناء على مداولات اللجنة الإقليمية المنعقد بتاريخ 10 شتنبر 2025.
- ✓ بناء على مداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 11 شتنبر 2025.
- ✓ بناء على مداولات مجلس جماعة تارودانت في دورته العادية لشهر فبراير 2026 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026

تم الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

المادة الأولى :موضوع الاتفاقية

تشكل هذه الاتفاقية إطارا للشراكة والتعاون بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصناعة والتجارة وعمالة إقليم تارودانت من جهة وجماعة تارودانت من جهة أخرى، لتعبئة الوسائل المادية وتوفير الامكانيات الضرورية لإنجاز المشروع موضوع الاتفاقية وتحقيق الاهداف المتوخاة منه.

وتحدد هذه الاتفاقية تنظيم تدخل الأطراف المتعاقدة والتزاماتها.

ويتعلق المشروع موضوع الاتفاقية بتمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت مكونة من بقع أرضية صناعية مخصصة للكراء لفائدة المستثمرين.

المادة الثانية: أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- العمل على تمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بمدينة تارودانت ؛

- إحداث فضاء مهيكل ومؤهل لاحتضان الأنشطة الصناعية الملوِّثة والمزعجة خارج النسيج العمراني وفق مقاربة مستدامة؛
- تحسين جاذبية المجال الترابي عبر تنظيم الأنشطة الصناعية وتمكينها من بنية تحتية مناسبة.

المادة الثالثة: محتوى الاتفاقية

ترتكز هذه الاتفاقية على تمويل وانجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بمدينة تارودانت.

وتقدر المساحة الاجمالية لهذه المنطقة ب 12 هكتار و 10 ار و 00 سنتيار ذي الرسم العقاري عدد 39/38543. التابع للملك الجماعي.

تتضمن تهيئة وتجهيز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بمدينة تارودانت انجاز الاشغال التالية:

- انجاز الدراسات التقنية والمالية؛
- إنجاز وتهيئة وتجهيز منطقة الانشطة الملوثة والمزعجة (شبكات الطرق، الماء الصالح للشرب، المياه العادمة والكهرباء....).
- الترويج والتسويق للمشروع من أجل جلب المستثمرين.
- تدبير و تسيير المشروع.

المادة الرابعة: صاحب المشروع وصاحب المشروع المنتدب

تعتبر جماعة تارودانت صاحب المشروع، ويمكن لصاحب المشروع تعيين صاحب المشروع المنتدب للقيام بإنجاز المشروع، وذلك بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم.

المادة الخامسة: الكلفة المالية لإنجاز المشروع

تبلغ الكلفة التقديرية لإنجاز هذا المشروع 15مليون درهم وتشمل مصاريف الدراسات والاشغال ومصاريف تنفيذه، على أن يتم حصر التكلفة النهائية للمشروع بعد انجاز الدراسات والمصادقة عليها، والإعلان عن الصفقات العمومية والعقود المتعلقة بها.

وفي حالة تسجيل فائض مالي بعد استكمال إنجاز المشروع وتسوية جميع الالتزامات المالية المرتبطة به، يتم البت في كيفية استعمال هذا الفائض بقرار صريح من اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم، ووفقاً للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وفي إطار المشاريع المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029 الخاصة بوزارة الصناعة و التجارة ، ومن ضمنها مشروع إنجاز السوق الأسبوعي، دون أن يترتب عن ذلك أي تحويل تلقائي للاعتمادات.

أما في حالة تسجيل خصاص في الاعتمادات المالية المرصودة لتمويل المشروع، فيتم عرض الوضعية على اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم من أجل دراسة الإمكانيات المتاحة في هذا الإطار للبحث عن اعتمادات مالية إضافية، حيث تبقى مساهمة وزارة الصناعة والتجارة محدودة في 15 مليون درهم.

المادة السادسة: المساهمات المالية للأطراف المتعاقدة لتمويل الاتفاقية

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال رصد مساهمات مالية من ميزانيتها، كما هي مبينة في الجدول التالي:

توزيع المساهمات المالية للأطراف المتعاقدة

الأطراف المتعاقدة	المساهمة المالية والعينية
وزارة الصناعة والتجارة	15 مليون درهم
جماعة تارودانت	تعبئة وتصفية العقار

المادة السابعة: التزامات الأطراف

✓ **وزارة الصناعة والتجارة:**

يتم تحويل المساهمة المالية لوزارة الصناعة والتجارة الى الحساب الخاص المفتوح بالخزينة العامة رقم : **00101000080002011039035**7 باسم جماعة تارودانت بصفتها صاحب المشروع، وذلك على الشكل لتالي:

- 10 بالمائة : بعد تعبئة وتصفية العقار الذي سيقام عليه المشروع؛
- 30 بالمائة : بعد إنجاز والمصادقة على الدراسات التقنية والمالية؛
- 40 بالمائة : بعد الانتهاء من إنجاز 50% من الأشغال؛
- 20 بالمئة : بعد إحداث هيئة لتدبير المشروع.

يسمح هذا الحساب الخاص بتحديد كل المعاملات المالية المتعلقة بإنجاز المشروع من حيث الموارد والمصاريف بما فيها مصاريف الدراسات التقنية والمالية، وكذا الأشغال اللازمة لإنجاز مكونات المشروع.

✓ **التزامات عمالة إقليم تارودانت:**

تقوم عمالة إقليم تارودانت بما يلي:

- تتبع وتقييم انجاز مكونات المشروع المدرجة بهذه الاتفاقية في إطار اللجنة الاقليمية للإشراف والتتبع؛
- العمل على تنسيق تدخلات الفرقاء المعنيين بهذا المشروع.

✓ **التزامات جماعة تارودانت:**

تلتزم الجماعة بإنجاز العمليات المنصوص عليها بهذه الاتفاقية، بحيث تتولى القيام بالمهام التالية :

- دراسة جدوى المشروع مع إنجاز الدراسات التقنية والمالية الخاصة بالمشروع؛
- تعبئة وتصفية الوعاء العقاري الخاص بالمشروع؛
- إعداد برنامج الاشغال الخاص بالمشروع بتنسيق مع باقي الأطراف؛
- توقيع كل الوثائق والعقود والصفقات اللازمة للمشروع؛
- إنجاز وتتبع الدراسات والأشغال ومدى مطابقتها لمواصفات الجودة والسلامة طبقا لمقتضيات وبنود الصفقات المتعلقة بالمشروع؛
- تتبع المشروع إلى نهايته وفق القوانين والمساطير الجاري بها العمل؛
- إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالدراسات والأشغال طبقا للقوانين الجاري بها العمل؛
- التدبير والصرف المالي لكل مكونات المشروع؛
- تسليم رخص القيام بالأشغال وفق المساطر القانونية حسب طبيعة الاشغال؛
- رفع تقارير دورية حول التقدم المادي والمالي للمشروع الى اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم؛
- إزالة العراقيل التي يمكن أن تؤثر سلبا على السير العادي للمشروع؛
- التسليم المؤقت والنهائي للأشغال المتعلقة بالمشروع موضوع هذه الاتفاقية؛
- الاستلام المؤقت والنهائي للمنشآت، موضوع هذه الاتفاقية؛
- صيانة المنشئات؛

- تدبير المشروع بمجرد الانتهاء من الأشغال وكذا بوضع الصيغ المناسبة لتدبيره بعد المصادقة عليها من طرف اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم؛
- إعداد دفتر التحملات والذي يتضمن شروط الاستفادة من هذه المنطقة ولا سيما منع استعمال القطع الأرضية أو المنشآت المقامة بها لأي غرض سكني أو إيوائي، بصفة دائمة أو مؤقتة، كيفما كان نوعه؛
- احترام مقتضيات دفتر التحملات والشروط؛
- عدم تفويت ملكية البقع للمستفيدين.
- إنجاز التقرير النهائي الخاص بالوضعية المالية والتقنية للأشغال المنجزة.

وتلتزم جماعة تارودانت، بصفتها صاحب المشروع، بتنفيذ كافة العمليات الكفيلة بإنجاز المشروع خلال مدة زمنية تحدد في (24 شهرا) وذلك ابتداء من تاريخ التأشير على الاتفاقية.

المادة الثامنة: لجنة الإشراف والتتبع والتقييم

تشرف اللجنة الإقليمية المكلفة بالإشراف والتتبع والتقييم على تتبع هذا المشروع وبالخصوص:

- تتبع وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية وتقدم إنجاز المشروع؛
- تحيين برنامج المشروع إذا اقتضت الضرورة ذلك؛
- اقتراح الحلول الناجعة للمشاكل التي يمكن أن تطرأ أثناء إنجاز المشروع؛
- المصادقة على تقارير تقدم المشروع والتقرير النهائي وتشرف على عمليات تسليم المشروع إلى الجماعة؛
- اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تسهل تنفيذ المشروع؛
- دراسة وتنقيح دفتر التحملات الخاص المنظم لعملية استغلال منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة لتارودانت؛
- المصادقة على التقرير المالي والتقني النهائي للمشروع؛
- تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها كل ثلاثة أشهر، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة التاسعة: صلاحية الاتفاقية.

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من طرف جميع الأطراف المتعاقدة، وتبقى سارية المفعول إلى حين إنهاء إنجاز الأشغال المرتبطة بالمشروع والتسليم النهائي لها و تسوية جميع الجوانب المالية و الإدارية.

وإذا لم يشرع في إنجاز المشروع خلال السنة الأولى بعد تاريخ التأشير على الاتفاقية، أو في حالة عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته التعاقدية، تصبح هذه الاتفاقية لاغية.

المادة العاشرة: تعديل الاتفاقية

تتم مراجعة مقتضيات هذه الاتفاقية باقتراح كتابي من أحد الأطراف الموقعة عليها، وتكون هذه التعديلات موضوع ملاحق للاتفاقية وتخضع لنفس المسطرة والشروط المطبقة على هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشرة: المحاسبة وضبط الوثائق.

يلتزم صاحب المشروع بمسك جميع الوثائق الإدارية والمالية والمحاسباتية والتقنية المرتبطة بالمشروع، وذلك وفق القوانين الجاري بها العمل.

المادة الثانية عشرة: فض النزاعات.

يعرض كل خلاف ناتج عن تأويل أو تنفيذ بنود هذه الاتفاقية يحال على اللجنة الإقليمية المكلفة بالإشراف والتتبع والتقييم لاتخاذ القرار المناسب بشأنه، وإيجاد حل توافقي له. وفي حال تعذر ذلك، يعرض الموضوع على الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة: أحكام عامة.

تعد وتوقع هذه الاتفاقية في خمسة (05) نسخ أصلية باللغة العربية..

اتفاقية شراكة خاصة متعلقة بتمويل وإنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة بتارودانت في إطار برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025 ـ 2029

توقيعات الأطراف المتعاقدة

السيد وزير الصناعة والتجارة	السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية
السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت	السيد عامل إقليم تارودانت

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الثالثة:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي أن هذا المشروع مرّ بعدة مراحل معقدة. وفي هذا الإطار، أتقدم أولا بالشكر لوزارة الصناعة والتجارة التي دعمت وساهمت في مشروعين كبيرين أولهما في إطار برنامج FONZED ومشروع تمويل و إنجاز السوق الأسبوعي، وتمويل و إنجاز منطقة الأنشطة الملوثة والمزعجة.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، بصفته رئيس اللجنة الإقليمية، وإلى السيد باشا المدينة وكافة القياد العاملين رفقته، على الاجتماعات المتواصلة والمكثفة التي تم عقدها، وعلى تفاعل السلطة و انسجامها الإيجابي معنا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس المجلس، السيد عبد اللطيف وهبي، على تفاعله وسهره على تعبئة وجلب التمويلات الخاصة بالمشاريع بروح إيجابية وتشاركية. كما أوجه الشكر للسيد مدير المصالح، ولكافة أطر الجماعة ورؤساء الأقسام والمصالح والمكاتب، لما يبذلونه من مجهودات كبيرة، إذ إن هذا العمل يمر أساسًا عبرهم.

و أتقدم كذلك بالشكر لجميع مكونات المجلس، دون استثناء، لأن تجويد العمل الجماعي يقتضي هذه الملاحظات والتدخلات التي نتلقاها دائمًا بروح إيجابية، لما تحمله من تجربة وخبرة ميدانية.

كما أتوجه بالشكر لساكنة مدينة تارودانت العزيزة على صبرها وثقتها في المجلس، الذي يشتغل في إطار التنمية المنشودة التي ننشدها جميعا، مع التأكيد على التزامنا الدائم بالوفاء بوعودنا.

في مستهل مناقشة هذه النقطة، أشار السيد محمد أمهرسي، النائب الأول للرئيس، إلى أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي.

وذكر في هذا الإطار بقرب توصل جماعة تارودانت بشاحنة كبيرة مخصصة لجمع النفايات المنزلية، في إطار هبة مقدمة من طرف جماعة شومبيري الفرنسية، وذلك ضمن علاقات الشراكة التي تجمع جماعة تارودانت بعدد من المدن الفرنسية، من بينها مدينتا أنطوني وشومبيري، والتي بدأت تعطي نتائجها الإيجابية.

بعد ذلك، أحال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب، رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والإعلام والتواصل، لتقديم عرض حول موضوع اتفاقية الشراكة.

فاطمة الزهراء شهاب..... رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والإعلام الاتصال.

فعلا، فالشاحنة توجد حاليا في طريقها إلى ميناء الدار البيضاء، ومن المرتقب التوصل بها في القريب العاجل. وفي هذا الإطار، أود التذكير كذلك بأنه سيحل بمدينة تارودانت وفد ابتداء من يوم الأحد 08 فبراير 2026، في إطار مهمة للإبداع الفني بشراكة مع الفنانين المحليين، والتي ستمتد طيلة الأسبوع الموالي. وسيكون الاستقبال الرسمي لهذا الوفد يوم الاثنين على الساعة العاشرة صباحا.(10 :00)

أما فيما يخص اتفاقية الشراكة بين جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي، وقبل التطرق إلى مضامينها، لابد من التذكير بالسياق العام والتداعيات والمخاض الذي مر منه تأسيس هذه الجمعية " جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي" أولا فكرة تأسيس هذه الجمعية ، هي جمعية تعنى بالتعاون اللامركزي ليست وليدة اليوم ، و إنما كانت حاضرة منذ سنة2008 ، منذ كانت مدينة تربطها علاقات تعاون لا مركزي مع مدينة " رومون " الفرنسية حينها كانت السيد مصطفى المرتقي هو رئيس قسم العلاقات الخارجية والمكلف بهذا المشروع وحقيقة تعلمنا معه ابجديات التعاون اللامركزي مع

المدن الأجنبية وهذا الفن ، وهذا الفن ربما لا يجيده الكثيرون ، نعم إنه فن و إنه مسؤولية تعكس صوربلدنا الغالي وعلاقته مع الدول الأجنبية ، ويجب أن تكون الصورة في أبهى وأحسن حله ، إذن ومنذ ذلك الوقت كانت مدينة " رومون " الفرنسية حينها تقوم بعلاقة التعاون اللامركزي عبرجمعية وسيطة من أجل تفعيل هذه العلاقات ومن أجل تنفيذ برامج التعاون اللامركزي عبرهذه الجمعيات التي يصطلح عليها association opératrice de coopération des centralisé وهو أمر معروف على مستوى المدن الفرنسية ، كذلك اليوم نرى أن مدينة " شومبيري" الفرنسية" تلجأ لجمعية وسيطة من أجل تفعيل اتفاقية التعاون اللامركزي مع تارودانت أو مع مدن أخرى وهي Association Chambérienne de Solidarité Internationaleإذن وكمقارنة بسيطة فقط فيما يخص تنفيذ مشروع 1 padel في نسخته الأولى المشترك ما بين مدينة تارودانت ومدينة "شومبيري" والذي كانت مدة إنجازه سنة واحدة فقط ، نجد أن مدينة شومبيري قد أنجزت المشروع في المدة المحددة عبر Association Chambérienne de Solidarité Internationale في حين أن جماعة تارودانت لم تنجز المشروع ومرت مدة المشروع كلها في الإجراءات التداولية والمسطرية والقانونية من قبيل خلق حساب cdd و أنتم تعلمون هذا الشيء ،

إذن في النهاية تم خلق هذا الحساب تزامنا مع نهاية السنة المالية 2025ولم نتمكن من الصرف وإلى حدود الساعة لم نتمكن من الصرف، وللإشارة فحسابcddيسري عليه ما يسري على الميزانية العامة للجماعة لا من حيث الصرف ولا من حيث التبويب، يعني لا زلنا سنتعرض لصعوبات أخرى في إنجاز المشاريع ،إذن ونحن بصدد مشروع ثالث وهو PADELفي نسخته الثانية ونرجو الا نتعثربنفس الطريقة الأولى في إنجاز المشروع هذه المقارنة فقط بسيطة من أجل التوضيح لمجلسكم الموقر مقارنة فيما يخص الاختلاف في موازين القوى بين " شومبيري " وتارودانت لا من حيث الموارد البشرية و لا المالية و لا اللوجيستيكية في تنفيذ هذه المشاريع، على سبيل المثال فقط نجد في مدينة شومبيري موظفين اثنين يسيرون مشروع التعاون اللامركزي موظفين في الجماعة و4 موظفين في جمعية Chambérienne de Solidarité Internationaleعندها إدارة وعندها موظفين، فيحين نحن في المقابل نجد موظف واختلال في التوازن،

لكن بالرغم من كل هذه الاختلالات وهذه الصعوبات والنقص في الوسائل نجد أن الشراكة ما بين مجلس الجماعة لتارودانت ومدينة "شومبيري" الفرنسية فهي شراكة واعدة ونموذجية على المستوى الوطني ، فتارودانت نجحت في هذه الشراكة ، أولا ملفها ثم انتقاءه من بين 5 مدن أخرى ، كما ذكرنا سابقا 3 مدن تونسية ومدينتين مغربيتين ، وثانيا لأنها كانت في المستوى المطلوب ، وكانت شراكة نموذجية يحتذى بها ولله الحمد ، وبهذه المناسبة أشكر جميع الفاعلين الذين انخرطوا في هذا المشروع الواعد خاصة السيد الرئيس والسادة المستشارون ومديرالمصالح والأكر وموظفي الجماعة ، كذلك الجمعيات المحلية ، الصناع التقليديون ، الفنانون ، الإعلام المحلي ، الذين كانوا دائما في استقبال ضيوفنا وضيوف هذا الوطن ، فحين نقوم بزيارة " شوميري" لا يخاطبوننا كرودانيين بل كمغاربة ، فنحن نمثل بلدنا المغرب.

إذن من خلال كل ما سبق جاء تأسيس هذه الجمعية لتكون خطوة جريئة وبداية جديدة على غرار Association Chambérienne de Solidarité Internationale من أجل مواكبة الجماعة في تطويروتنفيذ مشاريع التعاون اللامركزي كما هو موضح في الاتفاقية التي بين أيديكم، وللإشارة فجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي استطاعت توقيع اتفاقية شراكة مع مثيلتها ونظيرتها في «شومبيري" ونتمنى إن شاء الله تسير إلى الأمام، ولمجلسكم الموقر واسع النظر.

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

شكرا فاطمة الزهراء شهاب، هذا أمرلا يختلف عنه اثنان، صراحة الأستاذة فاطمة الزهراء شهاب من أطرالجماعة المكلفة بالتعاون اللامركزي، والحمد لله أعطى أكله بشكل غيرمتوقع لا مع " شومبيري" ولا مع " انطوني" في إطار مجموعة من المصفوفات التي ثم وضعها ونجحت على مستوى المجتمع المدني ولا على المستوى التقني ولا على المستوى الإداري وعلى مستوى الهبات التي تصلنا من هذه الجماعات وبصراحة كانت شراكة ناجحة ، ولإنجاحها أكثر و أنتم تعرفون المساطر والسيدة فاطمة الزهراء شهاب تحدثت عن حساب CDD التي عانين فيه الأمرين وإشكاليات كبيرة على مستوى خلق vat et

Vien بين وزارة الداخلية والجماعة وهذه تجربة أولى ومن الطبيعي أن تعرف إشكالات كبيرة ، و انطلاقاً من حرصنا على تجاوز هذه الإكراهات، سرنا على نفس النهج المعتمد من طرف مدينة "شومبيري"، وارتأينا إحداث إطار جمعوي يتولى مواكبة هذا المسار، فتم تأسيس "جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتضامن الدولي"، والتي تترأسها الأستاذة فاطمة الزهراء شهاب. وسيكون من شأن هذا الإطار تسهيل المساطر، وتقليص الآجال الزمنية، وتجاوز عدد من التعقيدات الإدارية التي كانت تتطلب وقتاً طويلاً. ولله الحمد، فقد تمت المصادقة خلال دورة أكتوبر من ميزانية سنة 2026 على برمجة منحة لفائدة هذه الجمعية قدرها 100,000.00 درهم، وذلك في إطار دعم برنامج الشراكة، بما سيمكن من تعزيز الفعالية وتسريع وتيرة الإنجاز، وتسهيل مختلف الإجراءات الإدارية المرتبطة بهذا المشروع.

الزهراء ذنبي..... مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة اتفاقية الشراكة بين الجماعة وجمعية التعاون الدولي اللامركزي والتضامن الدولي، إن كان بإمكاني طرح بعض الأسئلة، فهل من الممكن أن تقدموا لنا مكتب الجمعية وسنة تأسيسها، لأنه سمعنا أنه تم منحها100,000.00 درهم كمنحة هل هذا ما قلته السيد الرئيس؟

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

أشير في هذا الإطار إلى أن الأستاذة فاطمة الزهراء شهاب، بصفتها رئيسة جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتضامن الدولي، ستتفضل بتقديم المعطيات المتعلقة بالجمعية، وكذا تشكيلة المكتب المسير.

فاطمة الزهراء شهاب.....رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والإعلام والاتصال

بالنسبة للجمعية، فقد تم تأسيسها خلال شهر يناير 2025، في إطار مواكبة وتفعيل برامج التعاون اللامركزي والتضامن الدولي، وتضم تشكيلة المكتب المسير الأعضاء التالية:

- الرئيسة : فاطمة الزهراء شهاب
- نائب الرئيسة : عبد المنعم المناني
- أمين المال : لحسن رفيق
- نائب أمين المال : بوبكر الرامي
- الكاتب : إدريس ورزكن.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

أود التوضيح أن تشكيلة المكتب المسير للجمعية تتكون من موظفي الجماعة، وذلك من باب الشفافية وتعزيز الثقة، كما أن الجمعية تربطها شراكة رسمية مع الجماعة، وستشتغل في إطار برنامج الجماعة وتوجهاته الاستراتيجية. وفيما يخص مسألة المنحة، أرجو تحري الدقة في نقل المعطيات. لم أصرح بأنه تم منح الجمعية المنحة، و إنما أكدت أنه تمت برمجة منحة لفائدتها ضمن ميزانية سنة 2026، في باب التحويلات، وقد صادق عليها المجلس. إلى حدود الساعة، لم يتم صرف هذه المنحة، ولا تزال في إطار البرمجة، وذلك في انتظار استكمال المساطر القانونية المرتبطة باتفاقية الشراكة، والتي تخول للجمعية إمكانية الاستفادة منها. كما أن الجمعية ستتقدم ببرنامج عمل مفصل يحدد طبيعة المشاريع والأنشطة المزمع إنجازها، وذلك وفق مقاربة تشاركية، وبتنسيق مع برنامج PADEL، بما يضمن انسجام التدخلات وتحقيق الأهداف المسطرة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي. للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 103 / 2026	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتعاون الدولي.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:17 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها: .....: 17صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:16 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سمير الشيهب	حامد جودي
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: (1) وهي السيدة الزهراء دنبي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتضامن الدولي. كما يلي:

جماعة تارودانت
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⴷⴰⵏⵜ
COMMUNE DE TAROUDANNT

تمـــهيـــــد

- ✓ تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.
- ✓ بناء على الظهير الشريف عدد 1.58.376 الصادر في 03 جمادى الأولى 1378 الموافق 15 نونبر 1958 يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات كما تم تعديله بموجب القانون عدد 75.00 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.206 بتاريخ 05 يوليوز 2002، والظهير الشريف رقم :1.09.39 الصادر في 18 فبراير 2009 بتنفيذ القانون 07.09.
- ✓ وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 02-09-1 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-45 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- ✓ وبناء على المرسوم رقم 2.09.441 الصادر في 17 محرم 1431 موافق 3 يناير 2010 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- ✓ وفي إطار التعاون اللامركزي بين الجماعات الترابية المغربية والجماعات الترابية الأجنبية خصوصا الفرنسية منها والتي تعد نموذجاً للشراكة الاستراتيجية، سواء التي تدعمها وزارة الداخلية المغربية والوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية. من خلال صندوق الدعم المشترك للتعاون اللامركزي المغربي الفرنسي أو عبر برامج أخرى.
- ✓ وتعزيزا لآلية الشراكة التعاقدية الرامية إلى تكثيف التعاون وتفعيله مع مختلف الفاعلين والمتدخلين وتوظيف مواردهم ووسائلهم لتحقيق التنمية الثقافية المستدامة وفق أهداف نوعية وكمية مدروسة؛
- ✓ وتماشيا مع الرؤية الاستراتيجية لجماعة تارودانت بجعل تارودانت "مدينة تاريخية، مستدامة ومنفتحة"
- ✓ وبناء على محضر مداولات المجلس الجماعي في إطار دورته العادية لشهر فبراير 2026 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

تم الاتفاق على ما يلي:

البند الأول: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد وتنظيم إطار تدخل الطرفين المتعاقدين من أجل التعاون والشراكة للعمل المشترك بخصوص مشاريع التعاون اللامركزي و أنشطة التضامن الدولي لجماعة تارودانت والجماعات الترابية الوطنية والأجنبية الشريكة لها والهيئات الوطنية والدولية.

البند الثاني: أهداف الاتفاقية

تكمن أهداف الاتفاقية في:

- مواكبة جماعة تارودانت في تطوير وتنفيذ مشاريع التعاون اللامركزي بينها وبين الجماعات الترابية الوطنية والأجنبية الشريكة (مدينة شامبري و شامبري الكبير، مدينة أنطوني ،...) .
- دعم مشاريع و أنشطة التضامن الدولي لجماعة تارودانت.

- التنظيم والمشاركة في أوراش تنموية وتظاهرات فنية وثقافية ورياضية.
- دعم التسويق الترابي للمدينة.
- التعريف بالمؤهلات الثقافية والتراثية للمدينة وتشجيع التبادل الثقافي.

البند الثالث: تدبير الشراكة.

يعمل الطرفان بروح تشاركية وبمنهج تكاملي على ضمان حسن التعاون من أجل جعل تارودانت مدينة منفتحة ، من خلال تطوير برامج التعاون اللامركزي و التضامن الدولي و التعريف بالمدينة و بمؤهلاتها على المستوى الوطني و الدولي ، ولهذه الغاية تحدث بموجب هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تعمل على تدبير الاتفاقية.

ويحرص الطرفان، في إطار هذه الشراكة على اتخاذ كل التدابير الرامية إلى تحسين العمل و التسويق الترابي للمدينة على المستوى الوطني و الدولي.

البند الرابع: التزامات الأطراف

❖ التزامات الجماعة الترابية لتارودانت

- تلتزم جماعة تارودانت ب:

- تخصيص دعم مالي سنوي يقدر بمئة ألف (100 000.00) درهما برسم كل سنة لمدة خمس سنوات، و يمكن الرفع من المبلغ حسب تطور المشاريع والأنشطة المبرمجة.
- تحول الاعتمادات المالية الملتزم بها من طرف جماعة تارودانت لفائدة جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتضامن الدولي إلى الحساب البنكي رقم 310041103812270646160108 المفتوح لدى الخزينة العامة للمملكة.
- المساهمة بالوسائل اللوجيستيكية وفق الممكن لدعم المشاريع و الأنشطة والتظاهرات و اللقاءات.
- الدعم بالوسائل الإدارية والفنية الممكنة.
- وضع المرافق الجماعية المحتضنة للمشاريع و الأنشطة والتظاهرات و اللقاءات رهن إشارة الجمعية.

❖ التزامات جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتضامن الدولي:

- تلتزم الجمعية بـ:

- مواكبة جماعة تارودانت في تطوير و تنفيذ مشاريع التعاون اللامركزي بينها و بين الجماعات الترابية الوطنية والأجنبية الشريكة (مدينة شامبري و شامبري الكبير، مدينة أنطوني ،...)
- التنسيق وإشراك الجماعة في إطار التحضير لمختلف المشاريع و الأنشطة والتظاهرات و اللقاءات .
- حسن التدبير المالي والإداري والمحافظة على الممتلكات الموضوعة رهن إشارتها وتحقيق نتائج ايجابية ومرضية في مستوى تطلعات سكان الجماعة.
- صرف الاعتماد المخصص لها في المجالات ذات الصلة بتنفيذ البرنامج المتفق عليه.
- تقديم تقرير أدبي ومالي لجماعة تارودانت بعد نهاية التظاهرة.
- احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستفادة من المنح العمومية، مع موافاة جماعة تارودانت بالبيانات والتقارير المالية والوثائق الثبوتية المتعلقة بمجال صرف الدعم المشار إليه أعلاه، قبل نهاية السنة المالية بشهر.

البند الخامس: اللجنة المشتركة.

- تتكون اللجنة المشتركة للتتبع والتنسيق من:

- عنصرين عن الجماعة.
- عنصرين عن الجمعية.

يعهد إلى اللجنة المشتركة بتتبع والتنسيق وتنفيذ بنود الاتفاقية، وذلك بتنظيم اجتماعات تنسيقية مع انجاز تقارير تقييمية للتظاهرة.

البند السادس: مدة الاتفاقية

يشرع في تطبيق هذه الاتفاقية بعد المصادقة عليها وتمتد لخمس سنوات قابلة للتجديد ضمنيا.

البند السابع: تعديل الاتفاقية

تعدل الاتفاقية باتفاق الطرفين كلما دعت الضرورة إلى ذلك، طبقا للقوانين الجاري بها العمل:

- بالنسبة للمجلس الجماعي تعدل بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية.
- وبالنسبة للجمعية يتخذ بقرار من طرف مكتبها ويرسل إلى رئيس الجماعة بواسطة البريد المضمون مع تقديم تبريرات تعديل الاتفاقية.

البند الثامن: فسخ الاتفاقية

- يمكن لطرفين فسخ هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

- بالنسبة للمجلس الجماعي لتارودانت، تفسخ بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية دون قيد أو شرط إذا تبين لها تجاوزات في التسيير وعدم القيام بالواجب والتقصير من طرف مكتب الجمعية.
- بالنسبة للجمعية، تفسخ هذه الاتفاقية بقرار يتخذ من طرف المكتب ويرسل بالبريد المضمون إلى رئيس الجماعة مع تقديم تبريرات لذلك، قبل انعقاد أية دورة من دورات المجلس بشهر كامل.

البند التاسع:

في حالة وجود خلاف بين الطرفين يتم حله بالتراضي و إذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة.

حرر بتارودانت بتاريخ : .....

التوقيعـــــــات

جماعة تارودانت	جمعية تارودانت للتعاون اللامركزي والتضامن الدولي
توقيع :النائب الأول للرئيس	توقيع: كاتب المجلس الجماعي
محمد أمهرسي	رشيد فنان





النقطة الرابعة:	الدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي "سطاح المدينة " لمجموعة "لابيل في Label 'Vie"..

في بداية دراسة هذه النقطة، أشار السيد محمد أمهرسي، النائب الأول للرئيس، إلى أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات الخاص بتفويت قطعة أرضية كائنة بالحي المحمدي "سطاح المدينة" لفائدة مجموعة .Label 'Vie.

وأوضح أنه سبق للمجلس، خلال إحدى دوراته السابقة، أن صادق على تفويت هذه البقعة الأرضية لفائدة المجموعة المذكورة، التي تقدمت آنذاك بعرض استثماري متكامل يضم سبعة مشاريع، وهي:

- فضاء تجاري للبيع بالجملة يحمل العلامة التجارية Atacadão؛
- فضاء تجاري لبيع المواد الاستهلاكية بالتقسيط تحت علامة Carrefour؛
- محطة لبيع الوقود؛
- محلات تجارية ومعارض؛
- مصحة خاصة؛
- مو اقف للمركبات؛
- فضاء لألعاب الأطفال.

وأضاف أن الاتفاقية المبرمة حددت أجلا زمنيا قدره 24 شهرا لإنجاز مجموع المشاريع، غير أنه إلى حدود الساعة لم يتم إنجاز سوى مشروع Atacadão Market، فيما لم يتم استكمال باقي المشاريع داخل الأجل المحدد.

و أكد أن المجلس، من منطلق احترام روح القانون ومقتضيات الاتفاقية، كان يتعين عليه، مع اقتراب انتهاء مدة سريانها، مراسلة المجموعة لإشعارها بقرب انتهاء الأجل القانوني ومطالبتها بتوضيح مآل المشاريع المتبقية وبرمجة إنجازها.

غير أنه، وقبل توجيه تلك المراسلة، توصلت الجماعة بتاريخ 26 دجنبر 2025 بمراسلة من القسم القانوني للمجموعة، مفادها تعذر إنجاز مشروع المصحة الخاصة، بعد إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إثر إحداث مصحة خاصة بالإقليم، مما أثر على توازن العرض الصحي بالسوق المحلية، وطلبت بالمقابل منحها مهلة إضافية قصد اقتراح مشروع بديل يعوض مشروع المصحة.

وأشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس إلى أن هدف المجلس يتمثل أساسا في تعزيز البنيات التحتية بالحي المحمدي، واستقطاب استثمارات مهيكلة ذات قيمة مضافة، من حجم مشروع Atacadão، لما لذلك من أثر اقتصادي واجتماعي وتنموي. كما أن إنجاز مثل هذه المشاريع الكبرى لا يتأتى إلا في مدن محددة، وغالبا ما يقتصر على المدن الكبرى كمدينة أكادير.

وبناء عليه، تفاعل المجلس بشكل إيجابي مع طلب المجموعة، من خلال إعداد ملحق لدفتر التحملات يهم تفويت القطعة الأرضية المذكورة، يقضي بتمديد الأجل الزمني لمدة 24 شهرا إضافية، وذلك لتمكينها من استكمال إنجاز المشاريع المبرمجة.

غير أن هذا التمديد يبقى مشروطا بتعويض مشروع المصحة بمشروع بديل ذي جدوى تنموية، مع الإبقاء على باقي المشاريع الملتزم بها، خاصة محطة الوقود، والمحلات التجارية، وفضاء ألعاب الأطفال، والمر افق الخدماتية، وفضاء .Carrefour Market.

بعد ذلك أحال السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس الكلمة للسيد عبد المنعم المناني رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي من أجل تقديم عرض حول الموضوع.

عبد المنعم المناني ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

بطبيعة الحال، كما أشرتم السيد الرئيس، فإن كناش التحملات كان موضوع مداولات المجلس الجماعي خلال سنة 2022، ويتضمن تنصيصا صريحا على أن مدة إنجاز المشروع محددة في 24 شهرا بعد تحرير العقد.

وقد انتهت الإجراءات القانونية مع نهاية سنة 2023، وقبل انقضاء الأجل المحدد توصلت جماعة تارودانت بمراسلة من طرف الشركة المعنية، تلتمس من خلالها منح مهلة إضافية من أجل تنزيل المشروع، وكذا تغيير طبيعة بعض المشاريع، كما أشار إلى ذلك السيد الرئيس. وعلى إثر ذلك، عقد لقاء مع السيد العامل والسلطات الإقليمية لتدارس موضوع الطلب.

وبعد دراسة المشروع والطلب المقدم، تقرر إمكانية تمكين الرئاسة من تمديد مدة الإنجاز إلى 48 شهرا عوض 24 شهرا. أما فيما يتعلق بمحتويات المشروع، فقد بقيت كما هي، مع إضافة مقتضى ينص على إمكانية تغيير طبيعة بعض المشاريع بناء على طلب صاحب المشروع، شريطة تقديم التبريرات والدواعي اللازمة، وألا يتعدى التغيير مشروعا واحدا، وذلك استنادا إلى محضر اجتماع.

إذن، فحوى الاتفاقية ينحصر في فصلين أساسيين: فصل يتعلق بمدة الإنجاز، وفصل يتعلق بمكونات المشروع.

الزهراء رحموني: ..... مستشارة جماعية.

السيد الرئيس، لدي تساؤل واحد وملاحظة موضوعة في اتفاقية الشراكة، وحرصا على مصلحة الجماعة، والأكيد أن الكل يحرص عليها.

لدي ملاحظة لابد من قولها، أنه في إطار تفويت الأرض لمجموعة Label 'Vie، والتي فُوِّتت لها بناء على مجموعة من المشاريع التي ذكرتم، وأهم هذه المشاريع هي المصحة الخاصة. ونحن نعرف إشكالية العرض الصحي بمدينة تارودانت، ولا يزال هناك إشكال، رغم أننا بعيدون عن هذه النقطة، بوجود ما تم ذكره.

نحن مع التجديد لأن هدفنا هو إنجاز المشروع، خاصة أن مدينة تارودانت تفتقر إلى مثل هذه المشاريع التي تعطي قيمة لتلك الأرض. لكن، السيد الرئيس، نحن فوتنا له بثمن معين بناء على مجموعة من المشاريع، وأهمها المصحة الخاصة، والآن نسمح له بالتراجع عن إنجاز المصحة الخاصة بتبرير مفاده وجود مصحة خاصة بتارودانت.

وهل تارودانت لا يمكن أن تنجز فيها مصحة أخرى؟ لأنه بقدر ما كانت هناك مصحات كثيرة، بقدر ما كانت هناك منافسة، وبقدر ما قطعنا الطريق عن جهة ما قد تمارس مجموعة من الأمور على المواطن.

أيضًا، بناء على طلب صاحب المشروع بتقديم تبريرات لتغيير المشروع، فأنا أرى أن هذه التبريرات يجب أن تكون موضوعية ومقنعة.

وجود مصحة خاصة بتارودانت ليس مبررا أمام المجهود الذي بذلته الجماعة من أجل تفويت تلك الأرض مقابل ثمن من أجل تنزيل هذه المشاريع.

كما أن الاتفاقية تقتضي أن نعرف المشروع الذي سيعوض المصحة الخاصة، وهل سيكون بنفس القيمة؟ وبنفس الأثر على المدينة؟ أم يمكن أن يأتي بأي مشروع ويقول لقد قمت بتعويض مشروع بمشروع؟

والكل يعلم أن مشروع المصحة الخاصة، فالعرض الصحي بتارودانت يحتاج إلى تعزيزه بمجموعة من المصحات.

الزهراء ذنبي: ..... مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة المتداول بشأنها، والمتعلقة بملحق دفتر التحملات الخاص بتفويت بقعة أرضية بالحي المحمدي لمجموعة Label'Vie، فإن دفتر التحملات الذي صادقنا عليه سابقا – حسب علمي والوثائق المتوفرة لدي – كان مع شركة "أتقاداو"، ما لم يكن قد طرأ أي تعديل لم أطلع عليه.

وبناء عليه، أطلب من السيد الرئيس توضيح هذه النقطة لتصحيح معلوماتي: هل تم إعداد ملحق جديد لدفتر التحملات مع مجموعةLabel 'Vieبدلا من الصيغة السابقة؟

بالانتقال إلى مضمون الملحق، أسجل أن مدة الإنجازكانت محددة في 24 شهرا، وتمت مضاعفتها إلى 48 شهرا. كما أنني أود إثارة ملاحظة تتقاطع مع ما سبق أن أشارت إليه الأستاذة الزهراء رحمون، وتتعلق بتحديد المساحة ونوع وعدد المشاريع بناء على طبيعة المشروع. فإذا كانت المعايير نفسها تقريبا، فلماذا تم تخفيض ثمن العقار؟، كما أن المدة الأولى (24 شهرا) لم ينجز خلالها سوى مشروع واحد، علما أن المصحة أنجزت فوق وعاء عقاري آخر. وهذا يطرح، من وجهة نظرنا، تساؤلا حول حصيلة الشراكة معLabel 'Vie، خاصة وأن الزمن الذي خصص لتنزيل هذه المشاريع لم يستثمر بالشكل المطلوب. ثم إن الملحق ينص على أنه يتعين على المشترية الشروع في الأشغال داخل أجل ستة (6) أشهر من تاريخ توقيع عقد البيع. غير أن عقد البيع قد تم توقيعه والمصادقة عليه سابقا، فلماذا يعاد إدراج هذا المقتضى من جديد؟هل سيتم إبرام عقد بيع جديد؟ أم أن التعديل سيقتصر فقط على الملحق، خاصة فيما يتعلق بتغيير نوع المشروع والمدة الزمنية للإنجاز؟ وبالتالي، يجب تعديل الفصل الرابع من الملحق لأنعقد البيع أبرم سابقا.

هشام امزراو: ..... نائب كاتب المجلس.

فيما يخص النقطة المتعلقة بهذا المشروع، فما يجب معرفته أولا هو أن المستثمر دائما مع متغيرات السوق ومتغيرات الأوضاع سواء العالمية أو الوطنية أو المحلية، فحين يأتي مستثمر لإنجاز مشروع فبناء على دراسة مشروع متكامل مبني على التوقعات والتكلفة بناء على أرضية معطيات في فترة معينة، يضطر إلى تغيير طبيعة المشروع أو تغير في المساحة إن أتضحت له أنه سيحتاج لإضافة توسعة معينة، أو أنحجم المشروع الذي برمج في السابق لن نكفيه وربما يحتاج لمساحة أكبر.

فدورنا كمجلس هو إنجاح هذه المشاريع وتشجيع الاستثمار ومدينتنا في حاجة للاستثمار، وهذه المشاريع السابقة التي نحن بصدد إعطاء انطلاقتها أعتبرها هي المشاريع التي ستعطي النور والقيمة أكبر للمشاريع القادمة، وتعطي جاذبية للمدينة من خلال المشاريع السابقة التي ثم وضعها، وهنا تتوفر القوة للمشاريع التي يتم تنزيلها في المدينة وتكون لديك اختيار لإقصاء مشاريع لفائدة مشاريع أخرى.

فنحن ولله الحمد في مرحلة بناء هذه الجاذبية فما أطلبه هو أن يكون هذا التعاون والتشجيع ، فعندما يجد المستثمر مجلس وإدارات تدعمه وتتيسر له الأمور ويترك صيت وتأثير إيجابي على مستوى المدينة وتخلق نوعا من الأريحية لذى المستثمر من اجل الاستثمار ، فبالتالي مسألة التشجيع ضروري أن تكون مع أي مستثمر كان ، فنحن نريد أن نبني ولابد من التعاون من أحل إعطاء الانطلاقة، فالمدينة تسير في التطور والتقدم ، فهذا المشروع ستكون لديه جاذبية كبيرة ، فنحن لسنا ضد المدن المجاورة ونتمنى التوفيق للجميع لكن نرى مثلا في نهاية الأسبوع بعض سكان تارودانت وأولاد تايمة وأولاد برحيل يقومون بالتسوق بالأسواق الكبرى بأكادير، فلماذا لا تكون مدينتنا جاذبية للقدوم إليها من أجل التسوق وقضاء أغراض أخرى والقيام ببعض الأنشطة وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد ،

فأنا أطلب المرونة مع جميع المشاريع حتى تخرج إلى حيز الوجود.

سعاد أبلعيد: ..... مستشارة جماعية.

أريد الحديث عن مسألة في هذا المشروع وسمعت أنه فاشل و أثارتني هذه الكلمة فاين الفشل والمشروع قائم، و اتقداو موجود، على أساس تغيير مشروع واحد وحتى ربما الجملة المضافة في الاتفاقية والتي تعني تغير طبيعة بعض المشاريع بناء على طلب صاحب المشروع وألا يتعدى تغير أكثر من مشروع واحد ،لأنه جميع المشاريع المدرجة في هذه الاتفاقية ستطبق كلها،

فالمشروع الوحيد الذي سيتغير هو المصحة ولديهم تبريرات وبالتالي لن نوقف7 مشاريع على مشروع واحد لن ينجز فنحن في إطار تشجيع المستثمرين والراغبين في تنمية المدينة لأنه عندما تطبق هذه المشاريع ستقدم إضافة للمدينة.

شكيب أريج: ..... مستشار جماعي.

باختصار مفيد ، أنا مع تيسير المساطر التقنية ويتجلى لي عند الاطلاع على الاتفاقية لم تمس من حيث الجوهر ، وأنا أتحدث عن هذه النقطة وحتى النقطة السابقة ، بالنسبة لقرارات المجلس تأثيرها البين هو في تسهيل هذه المساطر وفي تيسير ما هو آت ، لإنه إذا ناقشنا التفاصيل وغيرها ، أي شيء سيبقى و اقفا وراكضا ، لذلك أن مع التيسير و أثمن توجه المجلس نحو فتح الباب لكي لا نترك أعذار ومشاكل ونضيف مشكلا آخر ، فنحن جزء من الحل وخاصة أن جزء من هذا المشروع رأى النور لا يحتاج فقط إلا التطوير والتجويد وزيادة الخيرزيادة ، فنحن رابح رابح ، والمواطن أيضا رابح رابح ، وهذا مبعث فخر واعتزاز لمدينة تارودانت .

رشيد فنان: .....كاتب المجلس.

كإضافة في هذه النقطة، في الحقيقية وقع لدينا مشكل كبير فيما يخص المصحات الطبية، ولن أتحدث عن LABEL VIE ولكن الو اقع يبين أن مجموعة مشاريع المصحات توقفت لنفس السبب، كنا قد قمنا بالتنسيق مع مجموعة من الأطباء من أجل إنشاء مصحات، و البعض منهم قام باقتناء عقار في أرض خاصة وأوقفوا المشاريع ، فتقريبا 3 مصحات توقفت مشاريعها لنفس السبب، لأن هناك زحف وطني لمشروع يتوسع ويختار المو اقع الإستر اتيجية ، المصحة إن أنجزت في منطقة سطاح المدينة ليس هي المصحة حين تنجز بقرب المحطة الطرقية .فهذا إكراه ، ورأس المال جبان و المرء يفكر لرأسماله وهذه نقطة مهمة يجب أن نشير إليها

فالمسألة الثانية والمهمة جدا بالنسبة للاستثمار في عقار تارودانت ونحن في الولاية السابقة وفي هذه الولاية الحالية نرى أن مجموعة من المستثمرين يأخذون منا المو افقة للعمل ويضطرون للمغادرة لعدة أسباب، منها غياب البنية التحتية، فمثلا LABEL VIE قامت بمجهود كبير من أجل تسوية وتهيئة " السهب " باستثمار كبير جدا .فهذا الجانب من الاحسن أن تراعي فيه المرونة و انا مع هذا الأمر. فبمجرد أن المستثمر يبدي رغبة في الاستمرار في مشاريعه فهذا أمر إيجابي جدا ويجب ان نأخذه بعين الاعتبار

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

كما قال الأخ رشيد فنان، فرأس المال جبان؛ إذا لم نتعامل مع المستثمرين بقدر من المرونة فلن ننجح. وهذا و اقع على المستوى العالمي، إذ لا يوجد مستثمر يمكن أن يغامر ويصرّح بأنه سيستمر في الاستثمار رغم الخسارة، فهذا أمر مستحيل، لأن هدفه الأساسي هو تحقيق الربح.

غير أننا نشتغل داخل إطار المساطر القانونية المعمول بها والمتاحة، ومن ثم فإن إمكانية تغيير الاتفاقية تبقى قائمة، ولا يطرح ذلك أي إشكال قانوني، بل على العكس، فالقانون يخول لصاحب المشروع إمكانية الاستفادة من مهلة إضافية، وهذا معمول به في مجال الاستثمار، سواء داخل المناطق الصناعية أو خارجها، وهو أمر واضح ولا لبس فيه.

وفي هذا الإطار، قمنا بتشجيع هذه الجهة المستثمرة، اعتبارا لكون ظروف إنجاز المشروع غير ملائمة. وقد سبق لنا أن ناقشنا، إن كنتم تتذكرون، مسألة إمكانية تسوية "السهوب" من عدمها، إذ إننا منحنا للمستثمر أرضا غير مجهزة. وللتذكير، فهناك مؤسسات عمومية قوية واجهت نفس الإشكال، من بينها وزارة الصناعة والتجارة، التي منح لها وعاء عقاري من أجل بناء معهد للتعدين، ولم تكن لديها القدرة على تهيئته. ونفس الوضع ينطبق على مشروع الحي الجامعي، حيث تم منح الأرض للمكتب الوطني للأحياء الجامعية، ولم يتمكن من تهيئتها لكونها أرضا غير مستوية وغير جاهزة، وهو ما يتطلب كلفة مالية كبيرة.

وللإشارة، فإن مجموعة Label ' Vie استثمرت ما بين 3 و4 ملايين درهم فقط من أجل تهيئة الأرضية وضمان استقرارها، كما أنها تعتمد على البناء الخفيف القابل للتفكيك، وليس البناء الإسمنتي،

وفي نظركم، من سيتأثر في حال فشل هذا المشروع؟ المدينة هي التي ستتضرر، إذ يشغل 60 شخصا من اليد العاملة بشكل مباشر، وكلهم من أبناء تارودانت. فإذا تعنتنا مع صاحب المشروع وفرضنا عليه الالتزام بمشروع الصحة، فمن الممكن أن يُقدم

المستثمر على إغلاق المشروع ومغادرة المدينة، وهو ما سيخلق مشكلا كبيرا يصعب حله. و أنتم تعلمون أن هناك وضعية سابقة كان فيها صاحب المشروع على وشك إغلاق أبواب المشروع، واضطررنا حينها إلى التدخل شخصيا رفقة السيد الرئيس عبد اللطيف وهبي لدى المدير العام للمشروع للعدول عن قرار الإغلاق والمغادرة. وأضيف أيضا أن أتقداو تارودانت يحتل المرتبة الأولى وطنيا في بيع الدقيق، و أنا على تواصل دائم مع مدير المشروع. كما أؤكد لكم أن التخوف الذي كان مطروحا بخصوص تأثير المشروع على التجار قد تبدد، إذ أصبحوا يشترون من أتقداو نظرا لأن أثمنته أقل من أثمنة السوق. كل هذه المعطيات يجب أخذها بعين الاعتبار، خاصة وأن ثمن تفويت هذه البقعة الأرضية هو 35 درهما للمتر المربع، وهي أرض غير مجهزة، أضاف لها صاحب المشروع كلفة تهيئة الأرض بلغت 170 درهما للمتر المربع، ما يعني أن التكلفة الإجمالية للبقعة تجاوزت 200 درهم للمتر المربع بالنسبة لصاحب المشروع.

وأضيف إلى ذلك إشكالا آخر، يتمثل في أن سبب تأخر إنجاز أحد المشاريع لا يرجع إلى تغيير طبيعة المشروع، إذ كان المستثمر بصدد إنجاز محطة لبيع الوقود، غير أن ما حال دون ذلك هو وجود خطوط كهرباء متوسطة الجهد. وهذا الإشكال ما يزال قائما إلى اليوم، حيث إن المستثمر في تواصل مستمر معنا في إطار هذا المشروع، كما أنه على اتصال مع الشركة الجهوية للخدمات من أجل تعديل وتعويض مسافة تقدر بـ 120 مترا مربعا بسبب هذه الخطوط الكهربائية.وبالتالي، فإن شركة LA BEL VIE ماضية في إنجاز مشاريعها، غير أنها اصطدمت بعراقيل تقنية، إضافة إلى عراقيل مرتبطة بالسوق. وبالعكس، فنحن نرغب في تشجيع إحداث المصحات، وما زلنا منخرطين في هذا النقاش مع الإخوة داخل المؤسسة، من أجل إحداث المصحة النهارية التي تم اقتراحها، وهو أمر ممكن، لكن المستثمر يشتغل بمنطق الربح.

ومن هذا المنطلق، يجب أن نتعامل مع هذا الملف بالمرونة اللازمة، ولكن دون الخروج عن إطار القانون. فلا يمكن، مثلا، ألزام المستثمر بإنجاز مشروع سكني، فهذا أمر غير مطروح. بل إننا مستعدون للسير معه أبعد من ذلك، وقد ناقشنا معه إمكانية تقديم مشروع أقرب نسبيا إلى البعد الاجتماعي.

غير أنه يجب التذكير بأننا فوتنا له هذا الوعاء العقاري من أجل إنجاز مشروع تجاري، وبالتالي فإن هذا التخوف ينبغي تبديده، والتعامل معه بقدر من الليونة، مع منحه فرصة إضافية تمتد لسنتين من أجل استكمال إنجاز المشروع.

وأضيف أيضا أن من بين المشاريع الجذابة بمنطقة سطاح المدينة مشروع أتقداو، الذي ساهم بشكل واضح في الرفع من السومة الكرائية، كما أن أثمنة بيع العقارات المجاورة للمشروع قد تضاعفت تقريبا ثلاث مرات، وهو ما يصب في صالحنا كمجلس جماعي. غير أنه في المقابل، يجب أخذ الإكراهات التي يواجهها صاحب المشروع بعين الاعتبار، وذلك في أفق التوصل إلى حل متوازن يخدم مصلحة الجماعة ويضمن استمرارية الاستثمار.

فاطمة الزهراء خلوفي: ..... مستشارة جماعية.

نحن نرى أن المستثمر، عندما يقدم على الاستثمار، فإنه يبحث أساسا عن تحقيق الربح، وليس بالضرورة عن البعد الاجتماعي. وبخصوص العرض الصحي، فنحن نعلم جميعا أن الإقليم يعرف خصاصا واضحا في هذا المجال، وقد صادقنا خلال دورة سابقة على إحداث مستشفى إقليمي كبير، وذلك لوجود إكراه حقيقي على مستوى العرض الصحي بمدينة تارودانت.

وفيما يتعلق بهذا المشروع، فأي مستثمر يمنح بقعة أرضية في نفس الموقع الذي يتواجد فيه مشروع أتقداو، وهي أرض غير مستقرة وغير مستوية لن يغامر بالاستثمار فيها، خاصة في ظل التعثرات التي مر بها المشروع. فالمستثمر يبحث دائما عن شروط ميسرة وأرض جاهزة، لأن تفكيره ينحصر في نهاية المطاف في منطق: ماذا سأربح؟، ونحن، كجماعة، نريد أن نسير إلى الأمام، وأن نعمل على تذليل العقبات أمام المستثمرين، خصوصا وأن المدينة تعاني من إكراهات مرتبطة بشبكة الصرف الصحي والبنيات التحتية. وفي هذا الإطار، فإن الشركة الجهوية متعددة الخدمات ستباشر أشغال تجديد شبكة الصرف الصحي، وهو ما من شأنه تحسين ظروف الاستثمار ودعم الدينامية الاقتصادية للمدينة.

الزهراء دنبي: ..... مستشارة جماعية

تعقيب.

فقط توضيح بخصوص هذه التصويبات التي تم طرحها خلال النقاش. فيما يتعلق بالوثيقة الصادرة عنا، أود التأكيد أننا، عندما نحرر دفاتر التحملات، لا نحررها في حالة تو افق مع الشركة، بل نحررها في وضعية عدم التو افق، وذلك بهدف حماية ممتلكات الجماعة، وعلى رأسها العقار.

وعندما أشرت إلى الفصل الر ابع، فأنا على علم بأنه تم إدراجه فقط عن طريق النسخ واللصق، دون أن يؤخذ بعين الاعتبار بشكل دقيق. غير أن السؤال المطروح هو: لماذا نحن هنا اليوم؟ نحن هنا من أجل تصحيح الأمور التي سقطت سهوا.

وفي النقطة الثانية، عندما يتحدث هذا الفصل عن مرور ستة أشهر من عقد البيع، فيجب التوضيح أننا أبرمنا عقد البيع منذ سنتين، وليس منذ ستة أشهر. وبالتالي، فالصيغة الصحيحة هي: بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إبرام العقد، وهذا ما يتعين تصحيحه بشكل صريح.

أما بخصوص مدة الإنجاز، فقد تطرح إشكالا قانونيا في حالة نشوء نزاع مع الشركة المعنية واللجوء إلى القضاء. فنحن نضبط هذه الأمور سواء في حالة التو افق أو في حالة النزاع، وذلك ضمانا لحقوق الجماعة. إذ ينص الفصل على أنه في حالة عدم وفاء المشتري بأحد الشروط الواردة فيه، يتم فسخ عقد البيع. وهنا يطرح السؤال: هل سنفسخ العقد بكامله، بما في ذلك مشروع أتقداو؟

وعليه، يجب التنصيص بوضوح على أن فسخ العقد يهم المشروع الذي لم تلتزم به الشركة، وليس مجموع المشاريع. لأن عدم التوضيح في هذا الشأن قد يخلق إشكالا قانونيا حقيقيا في حالة نزاع قضائي. ونحن لسنا في سباق نحو المحاكم، لكن من واجبنا أن نضع هذا الاحتمال نصب أعيننا، حماية لممتلكات الجماعة.

وبالتالي، فإن مسطرة فسخ البيع يجب أن تكون مرتبطة بالمشروع الذي لم يتم إنجازه،

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

ما يمكن تعديله، كما أشارت إليه الأستاذة الزهراء ذنبي في هذا الملحق، ليس بعد البيع، و إنما بعد المصادقة على الملحق التعديلي. أما سحب مشروع، فذلك غير مطروح أصلًا، لأن المشروع هو في شكل تجزئة، والمجموعة تتوفر على رسم عقاري واحد. وأحيل الكلمة على السيد عبد المنعم المناني، رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي، لتقديم مجموعة من التوضيحات.

عبد المنعم المناني: ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي

فعلا، التخوفات والملاحظات التي طرحتها السيدة المستشارة الزهراء ذنبي هي في محلها، غير أننا نتحدث هنا عن كناش التحملات الأصلي. ما هو مطروح أمامنا حاليا لا يتعلق إلا بتعديل مدة إنجاز المشروع، وذلك برفعها من 24 شهرا إلى 48 شهرا، مع بقاء باقي مقتضيات الفصل سارية المفعول دون أي تغيير.

على اعتبار أن المشروع انطلق فعليا داخل الأجل المحدد، فإن التعديل يهم فقط إضافة مدة الإنجاز، أي الانتقال من 24 شهرا إلى 48 شهرا، بينما تبقى باقي الشروط والمقتضيات المنصوص عليها في الملحق الأصلي، بما فيها المادة المتعلقة بطلب رخص إنجاز المشروع، كما هي دون تغيير. فالمشروع مر في شموليته كتجزئة، وتم الشروع في تنزيله.

الإشكال المطروح لدينا اليوم هو إشكال تنزيل المشروع على أرض الو اقع داخل الأجل الذي كان محددا في 24 شهرا، لذلك ارتأى المجلس، في إطار المرونة والتفاعل الإيجابي، تمديد مدة الإنجاز، مع الإبقاء على باقي فقرات الفصل دون تعديل.

ونفس الأمر ينطبق على الفصل المتعلق بمحتوى المشروع، حيث تم تنزيل جميع مكوناته. غير أن المجلس، وبناء على ما أشار إليه السيد الرئيس، ارتأى إمكانية تغيير طبيعة بعض المشاريع، نظرا للإكراهات المستجدة، خاصة في ظل وجود مصحة خاصة،

وكذا في إطار الشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، حيث تمت برمجة مستشفى إقليمي ضمن برنامج التنمية الحضرية بغلاف مالي يقدر بـ 930 مليون درهم.

وفي حال اقتراح أي تغيير في طبيعة أحد المشاريع، فسيتم عرضه على أنظار المجلس، مع عقد اجتماع في هذا الشأن، بتنسيق مع السلطات المحلية، لتحديد طبيعة المشروع الذي سيعوض المشروع المعني بالتغيير.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي «سطاح المدينة «لمجموعة لا بيل في .Label 'Vie. للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 104 / 2026	الدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي "سطاح المدينة " لمجموعة "لا بيل في Label 'Vie".

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي "سطاح المدينة " لمجموعة " لا بيل في Label 'Vie".

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	سمير الشيهب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	الزهراء رحمون	
عائشة تاغموت	نزهة أيت حبان	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي "سطاح المدينة " لمجموعة " لا بيل في Label 'Vie". كما يلي:

ملحـــق

دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي (سطاح المدينة) لمجموعة (لابيل في Label'Vie)

الفصل 1: موضوع ملحق دفتر التحملات

يهدف ملحق دفتر التحملات هذا إلى تغيير طبيعة بعض المشاريع بالفصل الثالث وتمديد مدة إنجاز المشروع بالفصل الرابع (باقي الفصول دون تغيير) الخاص بتفويت بقعة أرضية تابعة للملك الخاص لجماعة الترابية تارودانت بالحي المحمدي (سطاح المدينة) المشار إليها فيما يلي بلفظ " البقعة"، بين:

الطرف الاول: جماعة تارودانت، في شخص رئيس مجلسها الجماعي.

الطرف الثاني: مجموعة " Label 'Vie" في شخص ممثلها القانوني، شركة مساهمة مقيدة في السجل التجاري للمحكمة التجارية بالرباط تحت عدد 27433، مقرها الاجتماعي بالرباط – السويسي – كيلومتر 3.5 زاوية زنقة الريف وزعير، مستغلة علامة «كارفور carrefour» و «اتاكاداو Atacadão »، المشار اليها فيما يلي بلفظ «المشترية».

وذلك من اجل بناء مركب تجاري، وطبي، وترفيهي، في إطار تنزيل رؤية مجلس جماعة تارودانت الرامية الى استقطاب استثمارات تساهم في تنمية وتثمين الحي المحمدي (سطاح المدينة)، وتقريب خدمات الأسواق الممتازة لساكنة جماعة تارودانت والجماعات المحيطة بها، وتنويع العرضين الصحي والترفيهي عبر إحداث مصحة خاصة وفضاء لألعاب الأطفال، وخلق فرص شغل للشباب القاطنين بالجماعة.

الفصل 2: المراجع القانونية

تخضع عملية التفويت موضوع دفتر التحملات هذا للنصوص القانونية الجاري بها العمل، ولا سيما:

- ✓ - الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436هـ موافق 07 يوليو 2015م بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات.
- ✓ -الظهير الشريف رقم 01.09.02 الصادر في 22 من صفر 1430 هـ موافق 18 فبراير 2009 م بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية و مجموعاتها.
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.21.74 الصادر في 3 ذي الحجة 1442 هـ موافق 14 يوليو 2021 م بتنفيذه القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعة الترابية .
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر 16 ذي الحجة 1428 هـ موافق 27 ديسمبر 2007 م بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم و الحقوق و المساهمات و الأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر في 19 من ذي القعدة 1428 هـ موافق 30 نوفمبر 2007 م بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات المحلية ، كما تم تغييره و تتميمه بالقانون رقم 20.07 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 هـ موافق 31 دجنبر 2020 م.
- ✓ الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 هـ موافق 12 غشت 1913 م المعتبر بمثابة قانون الالتزامات و العقود ، كما تم تغييره وتتميمه.؛
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 هـ موافق 17 يونيو 1992 م بتنفيذ القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير ، كما تم تعديله بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة و زجر المخالفات في مجال التعمير والبناء الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 هـ 25 اغسطس 2016 م ، والنصوص الصادرة لتنفيذه.
- ✓ الظهير الشريف رقم 1.92.7 الصادر في 15 من ذي الحجة 1412 هـ موافق 17 يونيو 1992 م بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجوعات السكنية و تقسيم العقارات ، كما تم تعديله بالقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة و زجر

المخالفات في مجال التعمير و البناء الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.16.124 بتاريخ 21 من ذي القعدة 1437 هـ 25 اغسطس 2016 م و النصوص الصادرة لتنفيذه.

- ✓ الظهير الشريف رقم 1.11.178 الصادر في 25 من ذي الحجة 1432 هـ موافق 22 نوفمبر 2011 م بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية ، كما تم تعديله و تتميمه.
- ✓ المرسوم رقم 2.18.141 الصادر في 26 من جمادى الآخرة 1439(15 مارس 2018) بالموافقة على التصميم و النظام المتعلق به الموضوعين لتهيئة جماعة تارودانت (خارج الأسوار) بإقليم تارودانت و بالإعلان أن في ذلك منفعة عامة.
- ✓ المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في ربيع الأول 1439 هـ موافق 23 نونبر 2017 م بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية و مؤسسات التعاون بين الجماعات.
- ✓ المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 الموافق ل 26 ماي 1980 بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية الى استتباب الأمن و ضمان سلامة المرور و الصحة و المحافظة على الصحة العمومية .
- ✓ مقرر المجلس الجماعي لتارودانت عدد 2022/50 المتخذ خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2022/05/12 من الدورة العادية لشهر ماي 2022 و القاضي بالمصادقة على تفويت بقعة ارضية لفائدة شركة « carrefour ».
- ✓ مقرر المجلس الجماعي لتارودانت عدد ..../2026 المتخذ خلال الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ ..../2026/02 من الدورة العادية لشهر فبراير 2026 و القاضي بالمصادقة على ملحق دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي
- ✓ (سطاح المدينة) لمجموعة ((لابيل في Label' Vie))
- ✓ القرار الجبائي رقم 2019/15 بتاريخ 2019/11/18 المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات والأتاوى المستحقة لفائدة جماعة تارودانت، كما تم تعديله وتتميمه بالقرار الجبائي التعديلي عدد 02 بتاريخ 2021/02/17.

الفصل 3 : محتوى المشروع

يتكون المشروع المزمع إنجازه في الوعاء العقاري للبقعة من :

- مواقف للمركبات
- فضاء تجاري خاص بالبيع بالجملة، يحمل العلامة التجارية « أتاكاداو» (Atacadão)
- فضاء تجاري خاص ببيع المواد الاستهلاكية بالتقسيط، يحمل العلامة التجارية «كارفور » (Carrefour).
- محلات تجارية ومعارض.
- مصحة خاصة.
- فضاء لألعاب الأطفال.
- فضاء للأكلات السريعة.
- محطة لبيع الوقود.

ويمكن تغيير طبيعة بعض المشاريع بناء على طلب صاحب المشروع وتقديم تبريرات ودواعي التغيير على ألا يتعدى التغيير أكثر من مشروع واحد وذلك بناء على محضر اجتماع.

الفصل 4 : طلب الرخص اللازمة لإنجاز المشروع ـ الشروع في الأشغال ـ مدة الإنجاز

يتعين على المشترية، داخل أجل ستة (06) أشهر يبتدئ من تاريخ إبرام عقد بيع البقعة، تقديم طلبات الحصول على الرخص اللازمة لإنجاز المشروع، وفق الضوابط القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

وتتحمل المشترية مصاريف جميع الدراسات التقنية والمعمارية، وعلى العموم، جميع المصاريف اللازمة لتجهيز ملفات طلبات الرخص اللازمة لإنجاز المشروع والحصول عليها.

يجب على المشترية الشروع في أشغال تنفيذ المشروع داخل أجل ثلاثة (03) أشهر يبتدئ من تاريخ حصولها على الرخص المذكورة أعلاه.

← **تحدد مدة إنجاز المشروع في ستين (60) شهرا.**

وفي حالة عدم وفاء المشترية بأحد الشروط المذكورة في هذا الفصل، يفسخ عقد بيع البقعة، مع خصم نسبة 5%(خمسة في المائة) من ثمن التفويت المحدد في الفصل 4 أعلاه لفائدة جماعة تارودانت، دون حاجة لقيام جماعة تارودانت بتوجيه إنذار بذلك للمشترية، ما لم تدل هذه الأخيرة تلقائيا بعذر يبرر تأخر وفائها بكل أو بعض تلبك الشروط، و يعرض ذلك العذر على مجلس جماعة تارودانت الذي يتداول في قبوله مع منح أجل إضافي يحدده للمشترية، أو رفضه مع فسخ عقد بيع البقعة.

لا تعتبر مشاكل التمويل عذرا مقبولا لعدم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه، أو التأخر في الوفاء بها.

في حالة فسخ عقد بيع البقعة، تبقى التجهيزات و البنايات التي تكون المشترية قد أنجزتها في البقعة كسبا لجماعة تارودانت، دون أن تكون الجماعة ملزمة بأداء ثمنها للمشترية.

الفصل5: دخول دفتر التحملات حيز التنفيذ

يدخل هذا الملحق حيز التنفيذ بعد توقيعه من الطرفين و تأشير السيد عامل إقليم تارودانت عليه.

ملحـــق

دفتر التحملات المتعلق بتفويت قطعة أرضية بالحي المحمدي (سطاح المدينة)

لمجموعة ((لابيل في Label' Vie))

المشترية	السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت
(الإمضاء مسبوق بعبارة «اطلع ووافق عليه» مكتوبة بخط اليد) .....بتاريخ.....	تارودانت، بتاريخ .....
تأشيرة السيد عامل إقليم تارودانت تارودانت، بتاريخ	

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الخامسة:	الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية - فرع كرة القدم.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية – فرع كرة القدم. تهم وضع رهن إشارة الجمعية الحافلة رقم ww718335لنقل الفريق التابع للجمعية. متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح في مسارهم الرياضي.

عملية التصويت

في غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية – فرع كرة القدم. للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 105 / 2026	الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية – فرع كرة القدم.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية – فرع كرة القدم.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	سمير الشيهب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	الزهراء رحمون	
عائشة تاغموت	نزهة أيت حبان	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية – فرع كرة القدم. كما يلي:

اتفاقية شراكة
بين
المجلس الجماعي لتارودانت
و
جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية
لتارودانت
فرع كرة القدم

ديباجة

- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.10.150 الصادر في 13 رمضان 1431هـ (24 أغسطس 2010) بتنفيذ القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.
- ✓ بناء على المرسوم رقم:764-93-02 الصادر في 29-اكتوبر-1993 ومساهمة من الجماعة في تنمية الرياضة والنهوض بالمستوى الاجتماعي والمهني للرياضيين.
- ✓ بناء على دورية السيد وزير الداخلية رقم 31 بتاريخ 11 مارس 1997 حول التنشيط الرياضي للجماعات ومساهمة هذه الأخيرة في التنمية الرياضية.
- ✓ ووعيا من الأطراف بضرورة تنسيق الجهود للرقي بالرياضة بهذه الجماعة وتأطير الشباب وتهيئ الجو المناسب لممارسة الرياضة والتكوين.
- ✓ ونظرا للدور الذي تلعبه الرياضة والتربية البدنية من أجل تنمية المجتمع.
- ✓ ومؤازرة للجمعيات الرياضية ودعمها ماديا ومعنويا للتغلب على المعيقات المالية التي تحول دون تحقيق أهدافها وبرامجها.
- ✓ بناء على موافقة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار دورته العادية لشهر يوليوز 2014 خلال الجلسة الفريدة المنعقدة بتاريخ 23 يوليوز 2014.
- ✓ بناء على موافقة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار دورته العادية لشهر يوليوز 2015 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 09 يوليوز 2015.
- ✓ بناء على موافقة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة الاستثنائية خلال الجلسة الفريدة المنعقدة بتاريخ 15 يناير 2021.
- ✓ بناء على موافقة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار دورته العادية لشهر ماي 2024 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 22 ماي 2024.
- ✓ بناء على موافقة المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار دورته العادية لشهر فبراير2026 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ .... فبراير 2026.
- ✓ بناء على القانون الأساسي المحدث بموجبه اتحاد الشبيبة الرياضية لتارودانت فرع كرة القدم.

اتفقت الأطراف على ما يلي:

البند الأول : أهداف الاتفاقية.

✓ تهدف هذه الاتفاقية إلى:

1. تمكين جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية لتارودانت - فرع كرة القدم-من تأطير الأنشطة الرياضية طبقا للأخلاق والقواعد القانونية والتقنية الجاري بها العمل والمنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.
2. وتنظيم ملتقيات وأنشطة لفائدة شباب الجماعة ونشر الوعي الرياضي.
3. التعاون مع الأندية والجمعيات التي لها نفس الأهداف محليا وجهويا ووطنيا سعيا لتوطيد الروح الرياضية.

البند الثاني: تدبير الشراكة.

- يعمل الطرفان، بروح تشاركية وبمنهج تكاملي على ضمان حسن التعاون لتطوير والنهوض بالرياضة بصفة عامة ولعبة كرة القدم بصفة خاصة بالمدينة، ولهذه الغاية تحدث بموجب هذه الاتفاقية لجنة مشتركة تعمل على تدبير الاتفاقية.
- ويحرص الطرفان، في إطار هذه الشراكة على اتخاذ كل التدابير الرامية إلى تحسين العمل ويلتزمون في هذا الصدد بإدماجه في آفاق الشراكة والتعاون المحلي والجهوي الوطني والدولي للأطراف المعنية.

البند الثالث: التزامات الأطراف.

✓ التزامات الجماعة الترابية لتارودانت:

- تلتزم جماعة تارودانت بدعم جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية لتارودانت - فرع كرة القدم- بالوسائل الإدارية والمالية والفنية الممكنة.
- تساهم جماعة تارودانت بمبلغ مالي سنوي لمدة ثلاث سنوات يحدد من طرف المجلس برسم كل سنة في إطار المقرر الخاص بدعم الجمعيات، بما يساعد على ضمان وتحقيق أهداف الاتفاقية.
- وضع رهن اشارة الجمعية البقعة الأرضية ذات الرسم العقاري رقم 39/38627 لفائدة الجمعية مساحتها 1 هكتار 51 آر 22 سنتيار المحادية لملعب محمد الجديدي لسطاح المدينة قصد تهيئته واتخاذه مقرا لتداريب الفريق لمدة غير محددة ما دام المشروع قائما.
- **وضع رهن اشارة الجمعية الحافلة رقم WW 718335 من نوع IVECO لنقل الفريق التابع للجمعية على أن يقتصر عمل الحافلة على التنقلات الخاصة بفريق كرة القدم.**
- وضع قاعة بملعب الأب جيكو رهن إشارة الجمعية لوضع الأمتعة الرياضية الخاصة بالجمعية مع اعتبارها مقرا للجمعية.

✓ التزامات الجمعية.

- يلتزم المكتب المسير لجمعية اتحاد الشبيبة الرياضية لتارودانت - فرع كرة القدم-على حسن التدبير المالي والإداري والمحافظة على الممتلكات الموضوعة رهن إشارته وتحقيق نتائج ايجابية ومرضية في مستوى تطلعات سكان الجماعة.
- البحث عن الشركاء من أجل تهيئة الملعب بالتنسيق مع الجماعة.
- تخصيص الملعب الموضوع رهن إشارة الجمعية لتداريب الفريق وفئاته الصغرى.
- صرف الاعتماد المخصص له في المجالات ذات الصلة بتنفيذ البرنامج الرياضي الرسمي للنادي، ويلتزم بتقديم تقرير دوري لجماعة تارودانت نهاية كل ثلاثة أشهر.
- احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستفادة من المنح العمومية، مع موافاة جماعة تارودانت بالبيانات والتقارير المالية والوثائق الثبوتية المتعلقة بمجال صرف الدعم المشار إليه أعلاه، قبل نهاية السنة المالية بشهر.
- العمل على تنمية الرياضة والرفع من مستواها.
- فتح المجال للشباب والأطفال لممارسة الرياضة وتأطيرهم، مع ضرورة خلق مدرسة للتكوين.
- تنظيم تظاهرات رياضية وإعداد برنامج سنوي لتنشيط الرياضة بالإحياء وفق البرامج المقترحة من طرف جماعة تارودانت وكذا تنظيم دوريات بمناسبة الأعياد الوطنية وكلما طلبت منه الجماعة ذلك.

- تأطير الأطفال والشباب طبقا لتوجهات عصبة سوس وبرنامج الجامعة
- التنسيق مع الفعاليات التربوية والمؤسسات التعليمية والصحية قصد المساهمة في تطوير الرياضة المدرسية لمؤسسات التعليمية بالمدينة والاستفادة من خدماتها.

البند الرابع: اللجنة المشتركة.

تتكون اللجنة المشتركة للتتبع والتنسيق من:

- رئيس المجلس الجماعي أو من يقوم مقامه.
- باشا المدينة أو من يقوم مقامه.
- مدير المصالح الجماعية أو من يقوم مقامه.
- رئيس جمعية. اتحاد الشبيبة الرياضية لتارودانت - فرع كرة القدم- أو من يقوم مقامه.
- يعهد إلى اللجنة المشتركة بتتبع والتنسيق وتنفيذ بنود الاتفاقية، وذلك بتنظيم اجتماعات دورية نهاية كل ثلاثة أشهر مع انجاز تقارير تقييمية.

البند الخامس: مدة الاتفاقية

يشرع في تطبيق هذه الاتفاقية بعد المصادقة عليها وتمتد ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

البند السادس تعديل الاتفاقية

تعدل هذه الاتفاقية باتفاق الأطراف الثلاثة كلما دعت الضرورة الى ذلك وطبقا للقوانين الجاري بها العمل

- بالنسبة للمجلس الجماعي تعدل بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية
- وبالنسبة للجمعية يتخذ بقرار من طرف مكتبه ويرسل إلى رئيس الجماعة بواسطة البريد المضمون مع تقديم تبريرات فسخ الاتفاقية.

البند السابع: فسخ الاتفاقية

يمكن للطرفين فسخ هده الاتفاقية في الحالات التالية:

✓ **بالنسبة للمجلس الجماعي لتارودانت.**

تفسخ بقرار متخذ في إحدى دوراته العادية أو الاستثنائية دون قيد أو شرط إذا تبين لها تجاوزات في التسيير وعدم القيام بالواجب والتقصير من طرف مكتب الجمعية.

✓ **بالنسبة للجمعية**

تفسخ هذه الاتفاقية بقرار يتخذ من طرف المكتب ويرسل بالبريد المضمون إلى رئيس الجماعة مع تقديم تبريرات لذلك وذلك قبل انعقاد أية دورة من دورات المجلس بشهر كامل.

البند الثامن:

وفي حالة وقوع خلاف بين الأطراف يتم اللجوء إلى أعضاء اللجنة المشتركة، وفي حالة عدم التوصل الى حل نهائي يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة.

التوقيعات:

رئيس المجلس الجماعي لتارودانت

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

رئيس اتحاد الشبيبة الرياضية لتارودانت

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة التاسعة:	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل إسناد الإشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت-الشطر الأول

في بداية هذه النقطة وضح السيد محمد أمهرسي أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل إسناد الإشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت-الشطر الأول. ثم أحال الكلمة إلى السيد هشام امزراو نائب كاتب المجلس من أجل تقديم إحاطة حول الموضوع بحكم تتبعه لملف المشروع.

هشام امزراو: .....**نائب كاتب المجلس.**

فيما يخص النقطة المتعلقة بإحداث الشطر الأول من مشروع المنطقة الصناعية المستدامة والمندمجة بسطاح المدينة – تارودانت، فإننا جميعا ندرك قيمة هذا المشروع ودوره التنموي، وكذا الأثر الإيجابي المرتقب له على المدينة. فإحداث الشطر الأول من هذه المنطقة الصناعية سيمنح قيمة مضافة لما تبقى من الوعاء العقاري.

وفي هذا الإطار، أود إحاطة الإخوة علما بأن المساحة الإجمالية للمشروع تقدر بحوالي 40 هكتارا، دون احتساب الطرق والمرابد، حيث ستتبقى مساحة صافية تناهز 29 هكتارا مخصصة لإحداث المشاريع الصناعية.

أما بخصوص الشركاء، فهم على النحو التالي:

- جهة سوس ماسة، التي ساهمت بنسبة 22% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- وزارة الصناعة والتجارة، في إطار برنامج FONZED، الذي يمول ما يقارب 26% من المشروع.
- جماعة تارودانت، باعتبارها صاحبة المشروع.

وما يميز هذا المشروع كذلك هو أن الجماعة تربطها اتفاقية شراكة وتعاون مع التعاونية الفلاحية كوباك، التي تعد شريكا استراتيجيا في هذا المشروع، وساهمت بشكل كبير في إنجاحه. ذلك أن منصة FONZED كانت تشترط إشراك شريك اجتماعي من أجل قبول المشروع، وهو ما لقي تفاعلا إيجابيا من طرف تعاونية كوباك، التي انخرطت معنا وستلعب دورا محوريا في تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع.

ولا يفوتني التذكير كذلك بأن الجماعة تجمعها اتفاقية شراكة مع التعاونية من أجل إنجاح وتطوير هذا المشروع، الذي من المرتقب أن يساهم في خلق فرص شغل مهمة بالمنطقة.

وبهذه المناسبة، أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الشركاء الذين ساهموا في إخراج هذا المشروع وإنجاحه، كما أشكر السلطات المحلية والإقليمية، وعلى رأسها السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، لما يقوم به من مجهودات كبيرة في هذا الإطار، إلى جانب السيد باشا المدينة وجميع الأطر الإدارية. كما لا أنسى توجيه التحية والتقدير إلى جنود الخفاء داخل الجماعة، من مدير المصالح الجماعية إلى مختلف الأطر التي تشتغل ليلا ونهارا، بالنظر إلى الكم الهائل من المشاريع التي تمت إحالتها على المجلس الموقر في ظرف زمني وجيز، وهو أمر ليس بالهين.

وفيما يخص حالة تقدم الإتفاقية، فقد تم التوقيع عليها من طرف السيد وزير الصناعة والتجارة، وكذا من طرف السيد رئيس المجلس الجماعي عبد اللطيف وهبي، الذي نوجه له التحية من هذا المنبر على المجهودات التي يقوم بها. كما وقع عليها السيد عامل الإقليم والسيد والي الجهة، وتم التأشير عليها والمصادقة عليها من طرف مجلس جهة سوس ماسة خلال إحدى دوراته السابقة، حيث خصص غلاف مالي مهم للمشروع بنسبة 22% من تكلفته الإجمالية.

كما تم التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف وزارة المالية، وهي حاليا بين يدي وزارة الداخلية من أجل التوقيع الأخير، بما سيمكن من خروج المشروع إلى حيز الوجود.

وبخصوص إسناد مهام الإشراف المنتدب، فسيعهد بها إلى شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، التي قطعنا معها أشواطا متقدمة في إعداد المشروع، والتزمت بإنجازه داخل أجل لا يتجاوز 24 شهرا. ولا شك أن هذا المشروع سيلعب دورا كبيرا في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المحلي للمدينة.

أما الاتفاقية المعروضة اليوم على أنظار المجلس، والخاصة بشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، فقد أنجزت على أساس أرضية تقنية وقانونية مهمة، وسنعتمد عليها من أجل التصويت. وإذا كانت هناك أي ملاحظات أو تعديلات، فسيتم أخذها بعين الاعتبار، مع إجراء مقارنة دقيقة بين هذه الاتفاقية والاتفاقية الأصلية الجاري تنفيذها.

وذلك تفاديا لأي خلاف محتمل، سواء بخصوص المساحة أو غيرها من التفاصيل، وحتى لا يتوقف المشروع بسبب خطأ غير مقصود. ويبقى المجلس صاحب الصلاحية الكاملة لضمان مرور هذه الاتفاقية في أحسن الظروف، بما يخدم مصلحة المدينة ويضمن نجاح المشروع.

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

الأخ هشام امزراو قدم لنا مجموعة من المعطيات المهمة المتعلقة بهذا المشروع، بحكم تتبعه لهذا الملف من موقعين، أولهما داخل تعاونية كوباك، وثانيهما من موقعه داخل المجلس الجماعي لتارودانت. وهذه الاتفاقية تعلمون تفاصيلها جيدا، بحكم أننا صادقنا عليها خلال دورة سابقة للمجلس، وهي تندرج في إطار صندوق تمويل المناطق الصناعية المستدامة، الذي جاء بفلسفة جديدة اعتمدتها وزارة الصناعة والتجارة.

وكما تعلمون، فإن المغرب يتوفر على عدد مهم من المناطق الصناعية، غير أن إشكالية احتضانها وتوطين الشركات بها ما تزال قائمة. ومن هنا جاءت هذه الفلسفة الجديدة، التي تقوم على ضرورة البحث أولا عن شريك في المشروع، قبل منح التمويل. والحمد لله، نشكر تعاونية كوباك في شخص مديرها السيد مولاي محمد الولتيتي، الذي ما فتئت التعاونية تحت إشرافه، تعكس صورة التعاونية المواطنة في عدة محطات ومواقف، من خلال مساهمتها في رفع مستوى التنمية وتوفير فرص الشغل، وتأثيرها الإيجابي على المستويين الجهوي والوطني، ونأمل إن شاء الله أن يمتد هذا التأثير مستقبلا إلى المستوى الدولي.

وقد وافقت تعاونية كوباك على الانخراط معنا في هذا المشروع، ونحن اليوم في مرحلة متقدمة، بحكم أن الاتفاقية تم التأشير عليها والمصادقة عليها. كما تم عقد لقاء مع السيد رئيس جهة سوس ماسة، السيد كريم أشنكلي، بحضور السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، مبروك ثابت، وذلك في إطار تعبئة الموارد المالية. والحمد لله، فإن جهة سوس ماسة، مشكورة في شخص رئيسها ومجلسها، أعطت موافقتها لتسريع هذه التمويلات، علما أن من بين الاختصاصات الذاتية للجهات دعم الاستثمار وخلق فرص الشغل.

وعليه، فنحن اليوم، ولله الحمد، في مرحلة متقدمة من هذا المشروع. كما أننا بصدد دراسة اتفاقية ثنائية مع شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، التي أسندت إليها مهمة الإشراف المنتدب على إنجاز أشغال المشروع، نظرا لما تتوفر عليه من تجربة كبيرة في هذا المجال.

ويقدّر الغلاف المالي الإجمالي للمشروع بحوالي 87 مليون درهم، ويقع الوعاء العقاري المخصص له بالمنطقة الصناعية – الشطر الأول، على مساحة تناهز 40 هكتارا. وستكون هذه المنطقة الصناعية، في الغالب، مخصصة للصناعات التحويلية والصناعات الغذائية، التي لا تشكل أي تأثير سلبي على المحيط البيئي للمدينة. كما أنها تندرج ضمن مشروع المناطق الصناعية المستدامة، الموجهة للمشاريع المرتبطة بالمحافظة على البيئة، وهو ما ينسجم تماما مع التوجه العام لمشاريعنا داخل هذه المنطقة الصناعية.

ومباشرة بعد التوقيع، سنتوصل بمبلغ 27 مليون درهم، تليه دفعات أخرى وصولا إلى الدفعة النهائية المقدرة بـ 6 ملايين درهم. كما نشتغل على أن تكون مدة إنجاز المشروع قصيرة، لا تتجاوز سنة إلى سنة ونصف.

وأشير كذلك إلى أننا عقدنا اجتماعا مع السيد عامل الإقليم، حيث باشرت شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة إعداد الدراسات المتعلقة بالمشروع، في حين سيعمل المجلس الجماعي على استخراج الرسم العقاري الخاص بالبقعة من الرسم العقاري الأم. وعلى إثر ذلك، وخلال الأيام القليلة المقبلة، ستنطلق الاستشارة المعمارية، ليأخذ هذا المشروع طريقه نحو الوجود الفعلي.

الزهراء دنبي: ..... مستشارة جماعية.

لدي تساؤل بخصوص المادة 6 المتعلقة بـ شروط وكيفية أداء أجرة صاحب المشروع المنتدب، حيث تنص هذه المادة على أن:

"تقوم جماعة تارودانت بتحويل المساهمات المالية التي تم التوصل بها من طرف جهة سوس ماسة والبالغة 25.420.000,00 درهم، وكذا تحويل مساهمة صندوق المناطق الصناعية المستدامة البالغة 30.000.000,00 درهم، إضافة إلى تحويل مداخيل تسويق المشروع ومداخيل أخرى يتم تعبئتها من طرف جماعة تارودانت، والبالغة 32.482.471,16 درهم."

أود توضيحا بخصوص عبارة «إضافة إلى تحويل مداخيل تسويق المشروع»، لكون مبلغ 32.482.471,16 درهم يطرح لدي علامة استفهام.

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

شكرا للأستاذة الزهراء ذنبي على هذا السؤال الوجيه.

فبخصوص الاتفاقية السابقة التي صادقنا عليها ووقعناها مع وزارة الصناعة والتجارة ومجلس جهة سوس ماسة، كما لاحظتم، فإن تركيبتها المالية واضحة ومحددة، إذ تشمل:

- مساهمة الجماعة من خلال الوعاء العقاري، بقيمة 20.000.000,00درهم؛
- مساهمة جهة سوس ماسة بمبلغ 25.400.000,00درهم؛
- مساهمة برنامج FONZEDالتابع لوزارة الصناعة والتجارة بمبلغ 30.000.000,00درهم؛
- إضافة إلى مبلغ 32.482.471,16درهم، والمتعلق بمداخيل تسويق المشروع، ومداخيل أخرى سيتم تعبئتها من طرف جماعة تارودانت.

وبالتالي، فإن مداخيل المشروع ستتم تعبئتها أساسا من خلال الشركات التي سيتم توطينها بالمنطقة الصناعية المستدامة، وذلك عبر بيع بقع الأرض وليس تفويتها مجانا .هذه الشركات ستستقطب أساسا بشراكة مع تعاونية كوباك، كما سينخرط معنا فاعل مؤسساتي جديد يتمثل في المركز الجهوي للاستثمار، الذي سيتولى استقبال ودراسة ملفات الشركات الراغبة في توطين مشاريعها داخل المنطقة الصناعية، بطبيعة الحال وفق مسطرة بيع الأرض.

هذه المداخيل سيتم تجميعها من أجل بلوغ الغلاف المالي الإجمالي للمشروع، والمحدد في 87.000.000,00درهم .وبالتالي، فإن إنجاز الأشغال مرتبط ارتباطا مباشرا بعملية تسويق منتوج الأرض، وستسير العملية وفق هذا المنطق. بمعنى أن قيمة بيع الأرض تدخل ضمن التركيبة المالية لإنجاز المشروع، المقدرة بـ 87مليون درهم، وهذه هي بالضبط فلسفة برنامج FONZED، إذ لولا توفر الشركاء لما تمت المصادقة على المشروع.

والحمد لله، هناك مجموعة من الشركات التي أبدت استعدادها للانخراط في هذا المشروع، وفور المصادقة على هذه الاتفاقية ستباشر تقديم ملفاتها إلى المركز الجهوي للاستثمار، ليتم بعد ذلك تحديد موعد انعقاد اللجنة المختصة، التي سيرأسها السيد والي جهة سوس ماسة.

وهذا توضيح بخصوص سؤال الأستاذة الزهراء ذنبي المتعلق بمبلغ تحويل مداخيل تسويق المشروع، المقدرة بـ 32.482.471,16درهم.

وبالمناسبة، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لوزارة الصناعة والتجارة، ونحن محظوظون بكون جماعة تارودانت واحدة من جماعتين فقط على مستوى الجهة حظيتا بهذا المشروع، إلى جانب جماعة أيت ملول، من أصل 60 مشروعا على المستوى الوطني، حيث لم تتم المصادقة سوى على 5مشاريع وطنية.

كما أتقدم بالشكر الخالص للسيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، الذي كان من أوائل المتدخلين السباقين إلى توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 25يونيو 2025، وهو مجهود يحسب له بكل موضوعية. والشكر موصول كذلك للسيد باشا مدينة تارودانت، الذي حضر معنا اجتماعات مطولة ومارا ثونية في إطار هذا المشروع، إلى جانب السادة القياد.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد عبد اللطيف وهبي، رئيس المجلس الجماعي، الذي ينتقل شخصيا إلى مقر وزارة الصناعة والتجارة للتباحث مع السيد الوزير قصد توقيع هذه الاتفاقية.

والشكر موصول أيضا للسيد كريم أشنكلي، رئيس جهة سوس ماسة، على مساهمة الجهة بمبلغ 25.400.000,00درهم.

كما أشكر أطر عمالة إقليم تارودانت، وعلى رأسهم السيد الكاتب العام ورئيس قسم الشؤون التقنية، وأطر جماعة تارودانت كافة، وعلى رأسهم مدير المصالح الجماعية ورؤساء الأقسام والمصالح.

ولا أنسى توجيه الشكر لأطر تعاونية كوباك على مساهمتهم الفعلية وإشرافهم على المشروع وحرصهم على تنزيله، وكذا لأطر المركز الجهوي للاستثمار بأكادير على العمل الذي قاموا به معنا في إطار هذا المشروع.

وأخيرا، أشكر السيدات والسادة أعضاء ومستشاري جماعة تارودانت، ونسأل الله تعالى أن يرى هذا المشروع النور في أقرب الآجال، لما فيه خير المدينة وساكنتها.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل إسناد الإشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت – الشطر الأول. للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 106 / 2026	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل اسناد الاشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت - الشطر الأول.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل اسناد الاشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت – الشطر الأول.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:17 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 17صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	سمير الشيهب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	الزهراء رحمون	
عائشة تاغموت	نزهة أيت حبان	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من اجل اسناد الاشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت – الشطر الأول. كما يلي:

المملكة المغربية



اتفاقية خصوصية بشأن إسناد مهام الإشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، من طرف جماعة تارودانت، لإنجاز المنطقة الصناعية المستدامة والمندمجة بتارودانت - الشطر الأول

اتفاقية رقم ...../ فبراير 2026

الديباجة

تخضع هذه الاتفاقية، على وجه الخصوص، لمقتضيات النصوص التالية:

- ✓ التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تطوير النسيج الحضري لمدن المملكة بشكله المتناسق والمتوازن، الارتقاء بها الى مستوى تطلعات ساكنتها.
- ✓ تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بسياسة المدينة والقائمة على مقاربة أفقية تكفل التلقائية تدخلات قطاعات متعددة، والهادفة الى ضمان نمو منسجم ومتناسق للمراكز الحضرية التي تعرف تطورا سريعا وضغطا اجتماعيا وخصوصا على مستويات متعددة؛
- ✓ القانون رقم 112.13 المتعلق برهن الصفقات العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.05 بتاريخ 29 ربيع الثاني 1436 (19 فبراير 2015)؛
- ✓ مقتضيات القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20من رمضان 1436 هـ (7 يوليوز 2015)؛
- ✓ مقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20من رمضان 1436 هـ (7 يوليوز 2015)؛
- ✓ مقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168.75.1 بتاريخ 25 صفر 1397 هـ (15 فبراير 1977) بشأن اختصاصات العمال كما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 293.93.1 بتاريخ 19 ربيع الثاني 1414 هـ (6 أكتوبر 1993)؛
- ✓ القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)؛
- ✓ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)؛
- ✓ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.195، الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1426 (11 نوفمبر 2003)؛
- ✓ المرسوم رقم 2.07.1235 الصادر في 5 ذي القعدة 1429 (4 نوفمبر 2008) المتعلق بمراقبة نفقات الدولة؛
- ✓ المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 13 من رجب 1434 (24 ماي 2013) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛
- ✓ المرسوم رقم 2.16.344 الصادر في 17 شوال 1437 (22 يوليو 2016) بتحديد آجال الأداء وفوائد التأخير المتعلقة بالطلبيات العمومية؛
- ✓ المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛
- ✓ المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 من ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- ✓ المرسوم رقم 2.22.431 الصادر في 15 شعبان 1444 (08 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية، ولا سيما المادة 154 منه؛

- ✓ المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية؛
- ✓ البيان العام للهندسة المعمارية المصادق عليه بتاريخ 27 فبراير 1956 والذي تم تمديد تطبيقه بموجب المرسوم الملكي رقم 406.67 بتاريخ 9 ربيع الثاني 1387 (17 يوليو 1967) على جميع الأشغال ذات الاستعمال الإداري أو الصناعي أو السكني وعلى جميع صفقات الأشغال العمومية والبناء؛
- ✓ قرار وزير الداخلية رقم 660.24 صادر بتاريخ 24 شعبان 1445 (5 مارس 2024) بتحديد شروط وأشكال الاتفاقيات المتعلقة بالأعمال المزمع إنجازها لحساب الجماعات الترابية من لدن الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام التابعة لها أو شركات التنمية الجهوية أو شركات التنمية أو شركات التنمية المحلية.
- ✓ بناء على اتفاقية الشراكة الخاصة بإنجاز المنطقة الصناعية المستدامة والمندمجة بتارودانت - الشطر الأول-
- ✓ مراسلة وزير الداخلية بتاريخ 24 شتنبر 2024، حول الاتفاقيات المتعلقة بالأعمال المزمع إنجازها لحساب الجماعات الترابية من لدن الأشخاص الاعتبارية الخاضعة للقانون العام التابعة لها أو شركات التنمية الجهوية أو شركات التنمية المحلية؛
- ✓ قرار السيد وزير الداخلية الصادر في 29 نونبر 2019 بشأن التأشير على النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة؛
- ✓ مقرر مجلس جماعة تارودانت المتخذ خلال دورته ..... بتاريخ .....

تم الاتفاق بين:

- ➢ **ولاية جهة سوس ماسة؛**
- ➢ **عمالة إقليم تارودانت؛**
- ➢ **مجلس جماعة تارودانت.**

من جهة،

- ➢ **وشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة المؤهلة بصورة قانونية، لتولي الإشراف المنتدب على المشروع، ممثلة من طرف المدير العام، المتصرف بموجب الصلاحيات المخولة له.**

- عنوان الموطن المختار: الطابق الأول والثاني، عمارة إكودار، شارع الجيش الملكي؛
- المنخرطة في السجل التجاري لمدينة أكادير تحت رقم 42095؛
- والمنخرطة في الضريبة المهنية تحت رقم 48301317؛
- ورقم التعريف الموحد للمقاولة: 002361581000069؛

المشار إليها بعده باسم «صاحب المشروع المنتدب»؛

من جهة أخرى.

على ما يلي:

المادة 1: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط وآليات الشراكة بين الأطراف المتعاقدة، بشأن إسناد مهام الإشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، من طرف جماعة تارودانت، لإنجاز المنطقة الصناعية المستدامة والمندمجة بتارودانت - الشطر الأول- ، وتحديد المهام التي ستسند بهذا الخصوص لمختلف المتدخلين.

المادة 2: الوعاء العقاري للمشروع

يُنجز المشروع بجماعة تارودانت، وستقوم الجماعة بالإجراءات اللازمة من أجل تعبئة العقار اللازم بصفتها صاحب المشروع، ووضعه رهن إشارة شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، من أجل إنجاز الأشغال، بصفتها صاحب المشروع المنتدب.

المادة 3: مكونات المشروع

يروم المشروع إلى إنجاز تجزئة صناعية على مساحة إجمالية قدرها 38،5 هكتار، تتضمن المحاور التالية:

- قطع أرضية صناعية مهيأة؛
- تهيئة الشبكة الطرقية والأرصفة ومسارات الولوج؛
- التشوير الطرقي الافقي والعمودي؛
- إنجاز شبكات التطهير المنفصلة لمياه الأمطار والمياه العادمة؛
- تمديد شبكة الماء الصالح للشرب والري مع نقاط الربط عند حدود القطع؛
- الربط بالشبكة الكهربائية، مع الإنارة العمومية؛
- إرساء أنظمة المراقبة بالكاميرات وربطها بمركز تحكم؛
- تشييد محطة معالجة المياه العادمة وتشغيلها الأولي؛
- إنجاز المبنى الإداري والمرافق المشتركة الأساسية؛
- تهيئة المساحات الخضراء وإنجاز السور والبوابات.

المادة 4: إبرام الصفقات والعقود

يتم إبرام العقود، الصفقات والطلبيات العمومية الخاصة بالمشروع موضوع الاتفاقية، من طرف صاحب المشروع المنتدب طبقا لنظام قانون الصفقات الخاص بشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة.

المادة 5: لجنة الإشراف والتتبع والتقييم

تحدث لجنة الإشراف والتتبع والتقييم يرأسها عامل عمالة إقليم تارودانت، أو من يمثله وتتكون من ممثلي الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، وتتولى هذه اللجنة القيام ب:

- دراسة تصاميم الهندسة والتهيئة الخاصة ببناء وتجهيز هاذا المشروع واعتمادها؛
- السهر على تتبع تنفيذ بنود الاتفاقية؛
- دراسة واعتماد التقارير الدورية حول تقدم الأشغال؛
- عقد اجتماعات تحسيسية مع كافة المهنيين والفاعلين من أجل إنجاح المشروع؛
- حل النزاعات والاكراهات التي قد تعترض إنجاز المشروع.

تجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة بدعوة من رئيسها، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك أو بدعوة من أحد الأطراف، ويمكن أن تستدعي كل شخص ترى في حضوره إغناء لأشغالها بحكم تجربته وخبرته.

المادة 6: شروط وكيفيات أداء أجرة صاحب المشروع المنتدب

لتنفيذ هذا المشروع، وبلوغ الأهداف المسطرة. يرصد له غلاف مالي يقدر بسبعة وثمانون مليون وتسعة مائة و اثنان ألف وأربعة مئة وواحد وسبعون درهم وستة عشرة سنتيم (87 902 471.16 درهم) دون احتساب مصاريف توفير الوعاء العقاري، ويشمل هذا الغلاف، كل المصاريف المتعلقة بالدراسات، الأشغال والتجهيز بما في ذلك مستحقات الرخص الإدارية والربط بالشبكات التقنية والمواكبة التواصلية لتنفيذ المشروع وكذا مستحقات الإشراف المنتدب.

تقوم جماعة تارودانت بتحويل المساهمات المالية التي تم التوصل بها من طرف جهة سوس ماسة، والبالغة 25.420.000،00 (خمسة وعشرون مليون وأربعة مائة وعشرون ألف) درهم، وكذا تحويل مساهمات صندوق المناطق الصناعية المستدامة والبالغة 30.000.000,00 (ثلاثون مليون) درهم، إضافة إلى تحويل مداخيل تسويق المشروع ومداخيل أخرى يتعين تعبئتها من طرف جماعة تارودانت والبالغة اثنان وثلاثون مليون وأربعة مائة واثنان وتمانون ألف وأربعة مائة وواحد وسبعون درهم وستة عشرة سنتيم (32 482 471.16 درهم) وذلك لفائدة شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، باعتبارها صاحب المشروع المنتدب.

وتُحَددُ المساهمات المالية لجماعة تارودانت وفق الجدولة المالية والزمنية التالية:

مصدر التمويل	الجدولة المالية (بالدرهم)			المجموع
	تاريخ توقيع الاتفاقية	50% من نسبة تقدم الأشغال	80% من نسبة تقدم الأشغال	
جماعة تارودانت	27 710 000.00	54 192 471.16	6 000 000.00	87 902 471.16

ويمكن أن تكون هذه التركيبة المالية موضوع تعديل، بناء على اقتراح جماعة تارودانت وبعد موافقة لجنة الاشراف والتتبع والتقييم وذلك في الحالات التالية:

- في حالة تجاوز التكلفة التقديرية للمشاريع، تلتزم جماعة تارودانت بتمويل هذه الزيادة عبر تخصيص اعتمادات إضافية؛
- في حالة وجود فائض في التكلفة الإجمالية للمشروع، تقرر لجنة الإشراف والتتبع والتقييم مال هذا الفائض.

المادة 7: تكاليف تدخل صاحب المشروع المنتدب

لتنفيذ هذا المشروع وِفق الجدولة الزمنية المحددة، يعهد لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة، بإنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية، كصاحب مشروع منتدب، مقابل نسبة مئوية قدرها أربعة في المئة (4%) من التكلفة الإجمالية، ويتم زيادة الضريبة على القيمة المضافة طبقا للقوانين الجاري بها العمل، كما يتم استخلاص مستحقات صاحب المشروع المنتدب، موازاة مع أداء المستحقات الناجمة عن تنفيذ المشروع.

تحول الاعتمادات المالية السنوية لفائدة شركة التنمية المحلية "أكادير سوس ماسة تهيئة" بالحساب البنكي رقم: ..... المفتوح لدى الخزينة العامة للمملكة.

المادة 8: التزامات الشركاء

تحدد التزامات الشركاء كما يلي:

➢ **<u>ولاية جهة سوس ماسة</u>:**

- المساهمة في التعبئة والتنسيق بين كل الشركاء والفاعلين الترابيين، حسب الحاجة، قصد الانخراط في هذا المشروع وضمان حسن تنزيلها؛
- المساهمة في تعبئة شركاء آخرين، والعمل على تيسير انخراطهم لإنجاز مختلف العمليات المبرمجة بموجب هذه الاتفاقية؛

- الاشراف على تتبع عمليتي تنفيذ وتقييم المشروع.

➢ **عمالة إقليم تارودانت:**

- مواكبة تنزيل مقتضيات هذه الاتفاقية لضمان حسن سير المشروع؛
- التنسيق بين جميع المتدخلين والسهر على ضمان كافة الرخص الإدارية والتسهيلات المسطرية والمواكبة في تعبئة العقارات اللازمة من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية؛
- المساهمة في التعبئة والتنسيق بين كل الشركاء والفاعلين الترابيين حسب الحاجة، قصد الانخراط في هاته المشروع وضمان حسن تنزيلها؛
- رئاسة لجنة الإشراف والتتبع والتقييم.

➢ **مجلس جماعة تارودانت:**

- توفير الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشروع ووضعه رهن إشارة شركة التنمية المحلية، أكادير سوس ماسة تهيئة خالية من كل تكاليف أو أي حق لفائدة الغير؛
- تحويل مبلغ مساهمة الشركاء المشار إليهم في المادة السادسة أعلاه، لفائدة شركة التنمية المحلية، أكادير سوس ماسة تهيئة بمجرد توقيع الاتفاقية من قبل الأطراف المتعاقدة؛
- توفير الرخص وكل المساطر الإدارية المتعلقة بإنجاز المشروع؛
- تأطير الساكنة المعنية من أجل الانخراط الفعلي في إنجاز المشروع؛
- تسلم للمشروع مع التوقيع على محاضر استلام المنشآت؛
- تسيير واستغلال المشروع بعد استلامه؛
- المشاركة في تتبع عمليتي تنفيذ وتقييم المشروع في كافة المراحل، عبر المشاركة في لجنة الإشراف والتتبع والتقييم.

➢ **التزامات شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة:**

تلتزم شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة بصفتها صاحب المشروع المنتدب، بما يلي:

- إعداد جميع الدراسات المتعلقة بالمشروع؛
- التتبع والتنسيق التقني للمشروع بالتعاون مع المشرفين على الأشغال: مكاتب الدراسات المعمارية والتقنية المهندسون الطوبوغرافيون المختبرات وكل المتدخلين بالمشروع.؛
- القيام بأشغال التهيئة حسب وتيرة تحويل الدفعات المالية المشار إليها بالمادة السادسة أعلاه؛
- إبرام الصفقات والطلبات العمومية والعقود المتعلقة بالخدمات اللازمة طبقا لمقتضيات قانون الصفقات العمومية لشركة التنمية المحلية، اكادير سوس ماسة تهيئة؛
- إعداد تقارير دورية حول مدى تقدم الأشغال، يتم إرسالها إلى السيد والي جهة سوس ماسة، عامل عمالة أكادير اداوتنان، عامل إقليم تارودانت، ورئيس جماعة تارودانت؛
- إعداد تقرير نهائي عند نهاية أشغال تهيئة المشروع؛
- التسليم المؤقت والنهائي لكل العقود والصفقات المتعلقة بالمشروع؛
- تولي كتابة لجنة الإشراف والتتبع والتقييم.

المادة 9: حساب التسيير للمشروع

يمسك صاحب المشروع المنتدب سجلا خاصا لجميع العمليات المنجزة بموجب هذه الاتفاقية، والذي يشمل جميع المداخيل والنفقات المرتبطة بهذه المشروع.

تدون في هذا السجل:

1) **في الجانب الدائن:**

- الاعتمادات المفوضة أو المبالغ المحولة من لدن صاحب المشروع، حسب الحالة.

2) **في الجانب المدين:**

- نفقات الدراسات، عند الاقتضاء؛
- النفقات المرتبطة بالأشغال، عند الاقتضاء؛
- أتعاب باقي المتدخلين (المسَّاحِين ومكاتب الدراسات والمهندسين المعماريين ومكاتب المراقبة...)، عند الاقتضاء؛
- جميع النفقات الأخرى المؤداة برسم المشروع، عند الاقتضاء.

المادة 10: الحصيلة النهائية للمشروع

يحرر صاحب المشروع المنتدب، عند التسلم النهائي للأشغال أو عند التوقف النهائي للمشروع، حصيلة إنجاز المشروع والتي تُوَجَّه إلى صاحب المشروع.

يتم إقرار هذه الحصيلة على أساس العناصر التالية:

- نفقات الدراسات، عند الاقتضاء؛
- نفقات المرتبطة بالأشغال، عند الاقتضاء؛
- أتعاب باقي المتدخلين (المسَّاحِين ومكاتب الدراسات والمهندسين المعماريين ومكاتب المراقبة...)، عند الاقتضاء؛
- جميع النفقات الأخرى المؤداة برسم المشروع، عند الاقتضاء.

المادة 11: إغلاق الحسابات

عند التسلم النهائي للأشغال أو عند التوقف النهائي للمشروع، يتم حصر الحسابات المتعلقة بالمشروع والتي يرسل مستخرج منها إلى صاحب المشروع داخل أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ إصداره.

يجب تصفية أي رصيد مدين محتمل للحسابات من لدن صاحب المشروع في أقرب الآجال بعد إصدار المستخرج المشار إليه أعلاه. في حالة وجود رصيد دائن، يتم إعادة برمجته طبقا لمقتضيات المادة 7 من الاتفاقية الإطار داخل أجل لا يتعدى ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ إعلان الاستلام النهائي للأشغال.

المادة 12: تعديل اتفاقية الإشراف المنتدب

يمكن تعديل اتفاقية الإشراف المنتدب بموجب عقد ملحق بين صاحب المشروع المنتدب وصاحب المشروع، بناء على اقتراح يتقدم به أحد الاطراف المتعاقدة، وذلك بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإشراف والتتبع والتقييم.

المادة 13: مدة إنجاز المشروع

يمتد إنجاز مكونات المشروع على مدة أقصاها 24 شهرا، تحتسب ابتداءً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتم تنفيذ مختلف الأشغال والمراحل وفق الجدول الزمني الذي تعتمده لجنة الإشراف والتتبع والتقييم.

المادة 14: سريان مفعول الاتفاقية

يتم العمل بهذه الاتفاقية إلى غاية:

- التسليم النهائي للمشروع؛
- تسوية جميع الجوانب التقنية والمالية والإدارية والمسطرية المرتبطة بتنفيذ المشروع.

ويمكن تمديد العمل بها لفترة أطول باتفاق بين أطرافها. وتتم مراجعة الاتفاقية إما على شكل إبرام اتفاق جديد مكتوب يلغي ويقوم مقام هذه الاتفاقية أو في شكل ملحق بها يخضع لنفس مسطرة إبرامها.

المادة 15: تسليم وتدبير المشروع

يسلم المشروع مباشرة بعد الانتهاء من أشغال انجازه الى جماعة تارودانت، مع التزام بتوفير جميع الامكانيات المادية والبشرية لأجل ضمان التدبير الأمثل له.

المادة 16: فسخ الاتفاقية

تفسخ هذه الاتفاقية جزئيا أو كليا في حالة التوقيف النهائي لإنجاز المشروع، كما يمكن فسخها بمبادرة من صاحب المشروع أو باتفاق الطرفين أو كجزاء على إخلال صاحب المشروع المنتدب بأحد التزاماته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وذلك بعد موافقة لجنة للإشراف والتتبع والتقييم.

المادة 17: تسوية المنازعات

يعرض كل خلاف ناجم عن تأويل مضمون هذه الاتفاقية أو حصل أثناء تنفيذ بنودها على لجنة الإشراف والتتبع والتقييم لاتخاذ القرار المناسب بشأنه، وإيجاد حل توافقي له. وفي حال تعذر ذلك، يعرض النزاع، إذ ذاك على الجهات المختصة.

المادة 18: توقيع الاتفاقية

يتم توقيع هذه الاتفاقية في أربع (04) نسخ أصلية.

الموضوع: اتفاقية خصوصية بشأن تنفيذ الاشراف المنتدب على إنجاز المنطقة الصناعية المستدامة والمندمجة بتارودانت - الشطر الأول- والمسندة لشركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة.

حرر بأكادير في.....

التوقيعات:

والي جهة سوس ماسة، عامل عمالة اكادير اداوتنان	عامل إقليم تارودانت
رئيس مجلس جماعة تارودانت	المدير العام لشركة التنمية المحلية، أكادير سوس ماسة تهيئة

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة السادسة:	الدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص، ثم أحال الكلمة إلى السيد عبد المنعم المناني رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي من أجل تقديم عرض حول هذه النقطة.

عبد المنعم المناني: ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

بطبيعة الحال، فالأمر يتعلق بمشروع اقتناء ثلاث بقع أرضية في إطار تنزيل مشاريع برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025–2029. ومن بين الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التي تهم الجماعة توفير العقار، وهو ما اشتغلت عليه الجماعة في إطار تعبئة الأوعية العقارية، مع الأخذ بعين الاعتبار إعمال مبدأ العدالة المجالية.

فيما يخص البقعة الأولى، فهي في ملكية "ميروش" والمتواجدة بزاوية سيدي داوود. صحيح أننا سبق أن اقتنينا بقعة أرضية بنفس الحي، غير أنها كانت داخل تصميم التهيئة، بينما هذه البقعة تقع خارج نطاق تصميم التهيئة، وبالضبط داخل أراضٍ فلاحية، الأمر الذي يصعب تنزيل المشاريع الممكن إنجازها بها. وهذا ما جعل الجماعة تبحث عن بقعة أرضية مستوفية للمعايير، ليتم اقتراح بقعة أرضية في ملكية "ميروش" بزاوية سيدي داوود، مساحتها 2600 متر مربع، ستخصص للمشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الحضرية، سواء تعلق الأمر بملعب القرب أو دار الحي، وكلاهما مبرمجان ضمن نفس الإطار.

أما البقعة الثانية، فتتعلق بملك "الناجفي و ايت صالح" والمتواجدة بحي المعديات، وتبلغ مساحتها حوالي 3400 متر مربع. وهي تعرف نفس الإشكال، خاصة أن منطقتي المعديات و بلقشاش تفتقران إلى المر افق الجماعية.

وبخصوص القطعة الثالثة، فهي في ملكية "ورثة أيت المزود"، والتي سبق أن صادقنا عليها في دورة سابقة في إطار نزع الملكية. وفي إطار التواصل الودي الذي جمع السيد الرئيس بأحد ورثة أيت المزود، تم التوصل إلى اتفاق يقضي ببيع البقعة الأرضية لفائدة جماعة تارودانت، مع المضي في سلك مسطرة البيع، في انتظار الثمن الذي ستحدده لجنة التقييم.

وعليه، فإن الجماعة تتوفر حاليا على خيارين: عدم إلغاء القرار الأول المتعلق بنزع الملكية، وفي الوقت نفسه المضي في مسطرة الاقتناء، على أساس أنه في حال تعذّر تفعيل الخطة "أ" يتم اللجوء إلى الخطة "ب"، خاصة وأن هناك مشاريع مبرمجة في إطار برنامج التنمية الحضرية، لاسيما تلك المتعلقة بالساحات المقابلة للأسوار.

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

باختصار، وفي إطار توطين المشاريع على مستوى برنامج التأهيل الحضري، وكما هو متعارف عليه، فإن الوعاء العقاري يساوي توطين المشاريع. نحن نتوفر على مجموعة من المقترحات في هذا الإطار، مع الحرص على احترام مبدأ العدالة المجالية، إذ لا يمكن توطين جميع المشاريع بمنطقة "سطاح المدينة"، كما لا يمكن كذلك توطينها كلها داخل الأسوار، بل يتعين توزيعها بشكل عادل ومتوازن.

وبخصوص المحطة الطرقية، فقد كان لدينا إشكال منذ المجالس السابقة، يتعلق أساسا بتوفير العقار، حيث تم اقتناء عقار خلال الولاية السابقة التي ترأسها السيد إسماعيل الحريري.

أما فيما يخص بقعة ورثة أيت المزود، فهي توجد بالقرب من المحطة الطرقية الحالية، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للسيد الحبيب أيت المزود على تفاعله الإيجابي، ومو افقته على سلوك مسطرة التراضي لتفويت البقعة الأرضية لفائدة جماعة تارودانت عن طريق البيع، ربحا للوقت.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص. للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 107 / 2026	الدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:17 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها: .....: 17صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	إبراهيم المدلاوي	زهرة دنبي
شرف الدين أسقرو	هشام امزراو	سمير الشيهب	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران	
عائشة تاغموت	نزهة أيت حبان	أسماء القجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اقتناء أراضي من الخواص. كما يلي:

- قطعة أرضية في ملكية عمر مروش حسب عقد بيع مصحح الامضاء بتاريخ 03 شتنبر 1998 مسجل لدى مديرية الضر ائب بتاريخ 1998/09/17 مساحتها حوالي 2600 متر مربع الكائنة بحي زاوية سيدي داود فدان ايت حماد اوعلي تارودانت.
- قطعة أرضية في في ملكية ورثة الناجفي و ايت صالح مساحتها حوالي 3831 متر مربع الكائنة بحي المعديات.
- قطعة أرضية في ملكية ورثة المزود مساحتها حوالي 5853 ذات الرسم العقاري عدد 15782/39 الكائنة خارج باب بنيارة تارودانت.

توقيع :النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2026
جلسة علنية: الجلسة الثانية

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر فبراير2026

الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ: الجمعة 20 فبراير2026

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2026 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الجمعة 20 فبراير 2026، على الساعة العاشرة(10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد عنات كرام باشا مدينة تارودانت والسيدات والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 24
- وهم السادة:

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	سعاد أبلعيد	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	اسماء القجدر	مستشارة جماعية
شرف الدين أسقرو	النائب الثالث للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	الزهراء دنبي	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	سمير شيهب	مستشار جماعي	حامد جودي	مستشار جماعي
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية		
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	عبد الحق يسري	مستشار جماعي		
رشيد فنان	كاتب المجلس	سعاد اريب	مستشارة جماعية		
هشام أمزراو	نائب كاتب المجلس	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		
رشيد وحيد	مستشار جماعي	محمد احسان	مستشار جماعي		
شكيب اريج	مستشار جماعي	زينب الخياطي	مستشارة جماعية		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر : .....عضو (01) واحد وهو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: .....سبعة أعضاء (07) وهم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
مينة فريسي	مستشارة جماعية
محمد جبري	مستشار جماعي
فاطمة الزهراء خلوفي	مستشارة جماعية
مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي
كنزة عزمي	مستشارة جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

- عبد المنعم المناني.....: رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.
- حفيظة بن يحي .....: رئيسة مصلحة الموارد البشرية والتكوين المستمروشؤون المجلس.
-مصطفى حنون .....: المكلف بتسيير مصلحة الشؤون المالية والاقتصادية وتنمية المداخيل
- ادريس ورزيكن.....: رئيس مكتب النفقات
-هشام ضفير.....: عن مكتب شؤون المجلس

استأنف السيد محمد أمهرسي، النائب الأول لرئيس المجلس، أشغال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير 2026، مرحبًا بالسيد كرم عنات باشا المدينة، وبالسادة الأعضاء، وأطروموظفي الجماعة، وبممثلي الجسم الإعلامي المحلي والإقليمي، وكذا بالحضورالكريم. كما قدم عبارات التهنئة بمناسبة حلول شهررمضان المعظم، راجيا من الله عزوجل أن يدخله على الجميع بالصحة والعافية والمغفرة.

بعد ذلك، تمت تلاوة سورة الفاتحة ترحما على روح الفقيد، والد السيدة فاطمة الزهراء شهاب، موظفة بالجماعة، الذي و افته المنية الأسبوع الماضي، سائلين الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته. بعدها، عقب ذلك، ذكر بالقانون الداخلي للمجلس، حيث حُددت مدة المداخلة في أربع (4) دقائق، ومدة التعقيب في دقيقتين (2)، مع السماح بنقطتي نظام خلال الجلسة بأكملها، لا تتجاوز مدة كل واحدة دقيقة (1). بعدها عرض النقط المدرجة بجدول أعمال الدورة الخاصة بهذه الجلسة، وهي كالتالي:

الجلسة الثانية: الجمعة 20 فبراير 2026 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.

7. الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة.

8 . الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية ومركز الإيواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.

9. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل إسناد الإشراف المنتدب لشركة التنمية المحلية أكاديرسوس ماسة تهيئة لإنجاز مشروع المنطقة الصناعية المستدامة بتارودانت- الشطر الأول.

10.الدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز.

11.الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز.

12.الدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية.

13.الدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL.

14.المصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026.

15. الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025.

سعاد اريب .....مستشارة جماعية.

نقطة نظام

رمضان مبارك سعيد نسأل الله تعالى أن يتقبل منا ومنكم الصيام والقيام وخالص الأعمال،

في إطار نقطة نظام أريد أن أثير الانتباه إلى أن لجنة التعمير لم تنعقد منذ مدة، وسبق لي أن حضرت ولا أجد أحد، وكنت أنبه السيد أكرم في كل مرة أحضر فيها بتأكيد حضوري، وأحيانا يقال لي انتظري حضور السيد نائب الرئيس، ولعلمي أن السيد وحيد لم يعد

يتواجد بتارودانت، وهذا لا يمنع بأن تنعقد لجنة التعمير للاختصاصات المنوطة بها في إطار مسؤولية أو صلاحيتها، أود أن أعرج إلى مسألة السور، كلنا نعلم بأن كثير من الناس تتدخل وتطرح رأيها.

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

أستاذة سعاد أريب، نقطة نظام محددة في دقيقة فقط، باختصار حيث المدة انقضت.

محمد إحسان: ..... مستشار جماعي.

نقطة نظام.

السيد الرئيس أريد أن أتقدم بإحاطة لكن غير مدرجة بجدول الاعمال لكن تهم المدينة، فالحاجة التي تهم المدينة نطرحها من باب الغيرة، المسألة تتعلق بتلوث الهواء و انبعاث الروائح الكريهة، فهذه المسائل تسبب لنا إحراج، الموظفون الجدد الذين التحقوا للعمل بتارودانت يستغربون من انبعاث هذه الروائح ونضطر لاستنشاق روائح كريهة. فهذه المسألة يجب أن نأخذها على محمل الجد السيد الرئيس.

النقطة السابعة:	الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة.

في مستهل هذه النقطة، أشار السيد محمد أمهرسي، النائب الأول للرئيس، إلى أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة، وذلك من أجل إتمام أشغال بناء مقر مؤسسة سوس للمدارس العتيقة، وتنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة برسم سنة 2026.

وأضاف أن هذه المؤسسة سبق أن تسلمت بقعة أرضية من طرف جماعة تارودانت، بعد المصادقة عليها خلال دورة سابقة للمجلس برسم الولاية السابقة سنة 2016، حيث شرعت في إنجاز مشروع بناء المعهد ومركز الاستقبال الخاص بالمؤسسة.

كما أشار إلى الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسة على مستوى إقليم تارودانت وعلى الصعيد الوطني، وكذا إلى الأنشطة الدينية والعلمية التي تنظمها، وعلى رأسها الموسم السنوي للمدارس العتيقة الذي بلغ دورته السابعة، والذي يندرج في إطار التنشيط الديني والانفتاح على مختلف المؤسسات الدينية.

وأوضح في هذا السياق أن إقليم تارودانت يعد من بين الأقاليم المتميزة وطنيا في تنظيم الموسم الديني للمدارس العتيقة، غير أن المؤسسة اضطرت إلى توقيف أشغال تتمة البناء وتجهيز مقرها ومركز الاستقبال، نتيجة انعدام السيولة المالية اللازمة لاستكمال هذه الأشغال.

وبناء عليه، ستساهم جماعة تارودانت في دعم هذا المشروع، مع الإشارة إلى أن المؤسسة تستفيد كذلك من اتفاقيات دعم أخرى مع جهة سوس ماسة وبعض المحسنين. وستتمثل مساهمة الجماعة في مبلغ إجمالي قدره 1.000.000,00درهم، مضافة إلى 800.000,00درهم في إطار المساهمة في بناء وتتمة الأشغال، و 200.000,00درهم مخصصة لتنظيم الموسم الديني للمدارس العتيقة.

كما أشار السيد محمد أمهرسي إلى أن هذه الاتفاقية تم التوصل بها من الجهة المعنية، وقد تم إعدادها من طرف لجنة مختصة، قبل أن يفتح باب المناقشة أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم و اقتراحاتهم، سواء بالإغناء أو التعديل، بخصوص هذه الاتفاقية.

محمد إحسان: ..... مستشار جماعي.

فيما يخص اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة أرى بأن هذا الامر يهم بالدرجة الأولى وزارة الأوقاف والأحباس، وهي الوصية على المدارس العتيقة ويعني كان من الأجدر ومن الأجدى أن تدعم وزارة الأوقاف هذه المؤسسة، وخصوصا نعلم أن مدينة تارودانت كلها أحباس وأوقاف ومداخيل كبيرة وطائلة تحصل عليها وزارة الأوقاف من تارودانت و إقليم تارودانت،

إذن هذه المدارس العتيقة يجب أن تعتني بها وزارة الأوقاف وتكون هي الممول الرئيسي ،وهذا من صميم عملها ،وهي التي يجب أن تدعم مثل هذه المشاريع، نحن نرحب بالمدارس العتيقة ونعتز بتواجدها في مدينة تارودانت وهذه مدينة العلم والعلماء.

لدينا مشاكل مع وزارة الأحباس بخصوص بعض الأراضي ويجب أن نفتح قنوات التواصل مع الوزارة ، حيث هناك مشاريع معطلة بسبب عدم إيجاد أماكن غيرلائقة لإنجاز بعض المشاريع كالمحطة الطرقية ، إضافة إلى مشكل حي " فرق الأحباب" حيث كان من الطبيعي إزالة الميضأة ويتم تعويض مكانه حيث يجب ضبط الأمور مع وزارة الأوقاف، لأنه هذا ملف أطالب السيد الرئيس بضرورة فتحه بالتفاوض مع المسؤولين بوزارة الأوقاف وفتح نقاش حول بعض الأماكن اللائقة للمصلحة العامة لتارودانت، منها المحطة الطرقية ومنها حي " فرق الأحباب" إذن علينا بإيجاد حل لهذا المشكل وهذا قطاع

حكومي أساسي ، فهل ممنوع الحديث والتفاوض معهم ؟ وهل ممنوع تقديم ملتمسات والطلبات ؟وعليها أن تكون من بين المساهمين الأساسيين في هذه الاتفاقية وعلينا أن نفتح معهم قنوات التواصل وندرس معهم بعض الملفات التي تخص تارودانت.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

اتمنى ان يكون الوقت كافي السيد النائب لكي نتمكن من التعبير لان حضورنا يستوجب ذلك،

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

أستاذة فقط احترام القانون الداخلي.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

القانون الداخلي لا يمكن ان يمنعنا من ان نعبر عن آرائنا وان نشارك في الشأن العام،

بالنسبة لهذه الاتفاقية اولا اطرح سؤالا: المجلس البلدي لتارودانت يقوم بعقد اتفاقية مع سوس ماسة للمدارس بصفتها ماذا؟ علما بان المدارس العتيقة متواجدة بالإقليم ككل فهي سلسلة من المدارس ولديها رو ابط تجمعها يعني ما يجمعها اكبر من مسؤولية اعتقد جماعة تارودانت.

سأعود للمسائل التي تهم اهداف الاتفاقية يتضح لي بانه المسألة لا تتجاوز الدعم من حيث التجهيز ومن حيث انهاء اشغال البناء الا من نقطة واحدة، وهي تنشيط الحركة العلمية والثقافية داخل المدرسة، اعتقد بأنه من المنطقي ان يتم ادراج الامور التي يمكن للجماعة ان تشارك فيها فيما يتعلق بالأنشطة العلمية والفكرية والتربوية المتعلقة بهذه المدارس، لان ما نراه للأسف الشديد هو انها تحيي مهرجان احيانا وآخره ما تم احيائه بساحة ولم يحضر له احد، يعني ما الاثر الذي من أجله يمكن ان نعقد اتفاقية مع المدارس العتيقة، علما بأن هذا ليس ضربا في المدارس العتيقة لأننا نعلم بأن التعليم الأصيل والمدارس العتيقة تصنف على انهم جزء مهم على مستوى المنظومة التربوية بالنسبة لسوس فبالتالي اذا كانت المسألة مجرد مساعدة ستتوقف عند التجهيزات والبناء وكذا وكذا، فلا علاقة لها بالحركة التنشيطية والعلمية والثقافية الا اذا كان هناك تصور يعني دقيق وبالتالي يجب ان يدرج بهذه الاتفاقية وشكرا.

سمير الشيهب ..... مستشار جماعي.

انا نفس المداخلة حول هذه الاتفاقية حول هذه المدارس العتيقة، اولا اليوم نشجع هذه المؤسسات فهي جمعيات مكونة من فقهاء وعلى رأسها السيد العلامة سي الراضي، كما اننا نعلم بعمل هذه المؤسسة منذ سنوات، كتنظيم وتأطير الى آخره، ولكن تساؤلي هو اين القطاع الوصي؟، لأننا نحن اليوم كمجلس بلدي بالنسبة لمهرجان الموسم الذي ينظم بتارودانت هناك علاقة تأطير من مجموعة للمقيمين الديني ولكن السؤال اين هي الوزارة الوصية؟، لان الوصية ليست في الحاجة لديها موارد مالية كثيرة جدا، كما اننا نلاحظ مجموعات الاستخلاصات التي تتلقاها ماليا، اين يتم توجيه هذه المداخيل؟.

ثانيا لبناء المقر لأنه من العيب ان تساهم الجماعة في بناء مقر ديني لمؤسسة دينية كبيرة جدا وهي تمثل احدى الرموز بهذا البلد. علما اننا لسنا ضد الدعم ف مليون 1.000.000,00 درهم ليس بمساهمة هينة، فتتبع وان الجماعة هي من سيترأس لجنة التتبع والتقييم، كذلك المؤسسة ستقوم بصرف مبالغ مالية وهل سيتم ذلك أم لا ؟ وهل ستكفي 1.000.000,00 درهم للبناء المقر ، وما سنستفيد منه نحن كجماعة؟ فعلى سبيل المثال" centre d'accueil " أي مركز الاستقبال هل ستستفيد منه الجماعة مستقبلا؟ في الانشطة التي ستحييها الى آخره، فهذا غير موضح بالاتفاقية وهذا تحفظي حول غياب القطاع الوصي ولن اتدخل في القطاع الوصي ، و اقولها امام وبحضور السيد الباشا لأنه واعي جدا بالمشاكل التي تخلفها الاوقاف، كما تخلف اصطدامات السلطة مع الساكنة وبالتالي فهذه ملاحظة السيد الرئيس،وشكرا.

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية.

في الحقيقة اثمن مداخلة الاخ احسان جملة وتفصيلا ، خصوصا اننا على علم بوزارة الاوقاف مالها وما عليها، وما سأشير اليه هو اختصاصات الذاتية للجماعة، لان البناء ليس من اختصاصها اظن انه من اختصاصات المجلس الجهوي هذا من جهة، من جهة أخرى بالنسبة لهذه المدارس العتيقة فهي منتشرة بالإقليم بأكمله إذن فالمجلس الإقليمي هو من عليه تحمل هذا الملف، لأن بعد أحداث الزلزال توقفت عدة دور الطالب والطالبة و غيابها في بعض المناطق يتجلى في اولاد عيسى بحيث تتوفر دار الطالب والاسر نظرا لقلة حيلتها ولا تتوفر على وسائل النقل خصوصا الفئة التي لها 4 او 5 ابناء ليس في استطاعتها منح 100 درهم عن كل تلميذ وتلميذة فالأسر قامت بحصر الفتيات عن توجيهها للدراسة ويتم تمدرس الابناء فقط ، اذن هناك تنميط يمارس على الفتاة القروية والتي تتواجد بالجبال ، فالفتاة القروية مفروض عليها ان تبقى مرشدة دينية فقط، اوربة بيت ليس لها حق التمدرس بمدارس الذكاء الاصطناعي او بالجامعات المختلفة، اذن يجب ان يكون لدينا بعد النظر، انا لست ضد لأني في صغري كنت اتوجه للمسجد الذي يتواجد بدرب اشقوف خصوصا يوم الجمعة لقراءة القرآن بعد الساعة الخامسة مساء من اجل حفظ القرآن لان اغلب السور المطولة قمنا بحفظها في صغرنا، واستفدنا منها في المستوى الخامس والسادس انداك ، اذن علينا الانتباه بخصوص الهدر المدرسي للفتيات ، وبما اننا في لجنة التتبع والتقييم علينا استخدامها في هذا الاساس فما هي النوعية التي تعطى لهؤلاء الفتيان والفتيات وهل يحق لهم الحصول على شواهد عادلة للتي يحصل عليها بالمدارس العمومية لإنها إن لم تكن علينا فرضها حتى لا يمنع التلاميذ من التمدرس عند غياب دار الطالب و الطالبة كما كان المعهد سابقا بحيث يدرس به دروس عادية ويضاف عليها الدروس الدينية بنسبة اكبر من اجل الحصول على شواهد تعادل البكالوريا او التاسعة من اجل خلق تكافؤ الفرص في التعليم بالنسبة لفتيان وفتيات القرى، لا نريد مفارقات ان ندرس ابناءنا بمدارس " emission " لأننا مقدورين عليها ماديا، في حين المتواجدين بالجبال يتمدرسون بالقرآن فقط، مع العلم انه مسيرة بالفعل ولكننا نريد مورد العيش مستقبلا لأبناء هاته المناطق لانهم يتوفرون على كفاءات نريد ان يصبحوا رياضيين وعلماء وان نراهم في مراكز متعددة كما هو الشأن بالنسبة لأطر المغرب التي اغلبها من هاته المناطق، اذن لان نحرم مستقبل هاته الفئة لإقليم تارودانت وشكرا.

شكيب اريج ..... مستشار جماعي.

لا نختلف بان مسألة المدارس العتيقة التي تدخل ضمن الأمن الديني ونحن في الشهر الفضيل بطبيعة الحال كنا لها داعمين ولا زلنا لكل ما يتعلق بهذا الامر من تنظيم الموسم السنوي الى من ولن ندخل في التفاصيل لان الرؤيا لصاحب الاختصاص مادام هناك وزارة تشرف الأمر فهي مختصة بذلك الأمر. اما تدخل الاطراف الأخرى فإننا في غنى عن ذلك ، فقط ما نطلبه هو الأمن الروحي لهذا البلد، فما دمنا نساهم في الجانب الثقافي تمت اضافتها في البناء حيث اصبحنا نحن نداهم الوزارة رغم ان وزارة الاوقاف ننتظر منها أمورا كثيرة الامر اصبح مقلوب بصراحة لان مسألة البناء غريبة حتى في الاتفاقية غيرواضحة، في اخر الاتفاقية الاطراف التي تتضمنها هي الجماعة و وزارة الداخلية و مساهمتنا 20 %فيه لكن في هذه الحالة اصبحنا نحن صاحب المشروع .أطالب بتقليص الغلاف المالي نحن مع مد اليد من ولكن ان ندعم بحصة الأسد في المشروع كانه يخصنا ، نعم ان نساعد المشروع وندعمه ولا أقول انه غيروارد في اختصاصنا مادام الأمن يهم المواطن فانه يد خل في اختصاصنا.

هشام امزراو.....نائب كاتب المجلس.

بالنسبة لهذه النقطة السيد الرئيس بالنسبة للمؤسسة التي تعتني بالمدارس العتيقة، فهي تقوم بدور مهم بحيث تسهر على التكوين على المستوى الديني، الذي يعد من الأمور الحميدة جدا، ونقدرها كثيرا ونحن مع ولسنا ضد، ولكن لدي توصية و أتمنى أن يصل هذا الصوت لوزارة الأوقاف من هذا المنبر على أساس أن الجماعة يدها ممدودة، لأي مشروع وتساهم في أي مشروع خاصة الذي سيعطي إضافة وسينعكس إيجابا على المدينة، لكن التوصية التي أريدها أن أوصلها حبذا لو أن هذه المشاكل التي نعانيها حول أراضي الأوقاف أن تيسر فيها خصوصا التي تتمركز بمو اقع إستر اتيجية بالمدينة، لأن هناك ارضي في ملكها نتمنى أن تفوتها في إطار المعاوضة خصوصا التي تتموقع بأحياء ر اقية أو الشوارع الرئيسية، من اجل إعطاء إضافة للمدينة على مستوى الجمالي مع

العلم أننا نجد صعوبة في إيجاد حل مع وزارة الأوقاف، أظن أن المنطق يقول رابح رابح فالتوصية التي أريد أن أشير إليها فتواجدها بمدينة تارودانت تحظى بحصة الأسد، لأن عدد كبير من القطع الأرضية تتواجد بمو اقع إستر اتيجية بمدينة تارودانت تعود في ملك الأحباس. ولم تنجز بها مشاريع ولم تحدث بها إدارات تفيد الصالح العام، أتمنى أن يأخذوا بعين الاعتبار أن المجلس ممدود اليد في هذا الجانب ويساعد وليس لديه أي إشكال في الدعم، إلا انه يجب أن يكون هناك مقابل.

زينب الخياطي .....مستشارة جماعية.

لا نختلف حول أهمية تواجد سوس للمدارس العتيقة وعن دور المؤسسات الدينية في حماية النموذج المغربي في المجال الديني الذي اصبح مثالا يحتذى به على المستوى الدولي في التعايش والحفاض على الامن الروحي ومحاربة التشدد، لكن الامر الذي يجب ان ننتبه اليه كجماعة هو الاشكالية المطروحة فيما يتعلق بالمدارس العتيقة هو انه اشكالية كبيرة والتي هي تمثلات الناس بالمنطقة وحتى بعض الساهرين على هذه المؤسسات واشكالية خرق بعض الحقوق للفئة التي اشارت اليها الاخت فضمة من الفتيات لأننا في نقاش مع مشرف على مؤسسات تنطلق من مسألة الخصوصية الجغر افية على انها مبرر يقتصر على الفتيات تواجدهن بهذه المدارس العتيقة والمؤسسات الخصوصية حاليا وفي تعليم عتيق حاليا لن نقول بان المواد التي تمدرس مقتصرة على المجال الديني فقط بل العكس فهي تتوفر على برامج خاصة كاللغات والذكاء الاصطناعي كل هذه المواد حاضرة بهذه المؤسسات ولكن الاشكالية هي في التمثلات الاجتماعية لهذا المشكل وبالتالي فهي خارجة من آليات التتبع المنصوص عليها في القانون الخاص بالنسبة للأطفال، عند عودتنا للقانون المنظم 65-15 نجد بأن هناك استثناء لهذه المؤسسات بصريح القانون وبصريح الفصول القانونية من المر اقبة والتتبع، علينا ان نقوي تواجدنا كجماعة على اساس ان نراعي مسألة الهدر المدرسي ومسألة الخصوصية الجغر افيا على اعتبارها اداة حرمان الفتيات من التمدرس وهذا لا اتحدث اعتباطا ولكني اتحدث انطلاقا من حوار حتى مع الفتيات لان هناك اسر لا تسمح لفتياتها بالمكوث بدار الطالبة ويتم توقيفهن بمستوى معين تحدده اسرهن، وهذا هو الاشكال وعلينا كجماعة ان نساهم وان نكون حاضرين وواعين بهذه المسألة وان نساهم فيها.

الاشكالية المطروحة هو انه علينا ان نكون حاضرين في اعداد الانشطة لأننا لسنوات نحضر فيها الا انها تبقى انشطة نمطية تتكرر بنفس الوثيرة و لا تتسم بروح يمكنها ان تنفتح على فئات اخرى من الشباب مع الاسف تكون منغلقة. وحتى عند حضورنا نجد عدد قليل من الحاضرين وهم من المعنيين وطلبة المدارس العتيقة ولكنها منغلقة على الفئات الاخرى لأنه عليهم الانفتاح على مؤسسات اخرى وهذا الانفتاح يجب ان يكون في التنويع وفي البرامج، وشكرا.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

فيما يخص هذه النقطة المتداولة بشأنها، والمتعلقة ببناء وتجهيز مقر مؤسسة سوس للمدارس العتيقة، وتنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة، فأنا أتفق من حيث المبدأ مع الطرح الذي تقدم به الإخوة، ومع مختلف المداخلات التي أثيرت بخصوص هذه الاتفاقية وبخصوص المؤسسة التي سيتم إبرام عقد الشراكة معها.

غير أنني سأركز تدخلي على الجانب المتعلق بالمبلغ المالي، إذ إن النقاش انصب أساسا حول مبلغ 1.000.000,00درهم (100 مليون سنتيم)، سواء من حيث قيمته أو من حيث الشركاء المفترضين في إنجاز هذا المشروع، وهو ما يظل غير واضح بالنسبة إلينا من خلال مضامين هذه الاتفاقية.

فإذا كان من المرتقب أن تساهم الجماعة بمبلغ 100 مليون سنتيم، فمن الطبيعي أن نكون على بينة تامة بهوية الشركاء، وبحجم مساهماتهم، وبالكلفة الإجمالية للمشروع. وكما أشار السيد شكيب، نتساءل عن مبلغ الدراسة، وعن مساهمة باقي الشركاء المحتملين.

وفي هذا الإطار، أحيلكم على ما ورد بخصوص جهة سوس ماسة: هل تعتبر شريكا فعليا في هذا المشروع؟ كما أحيلكم على الصفحة الثانية والثالثة، أسفل الصفحة، حيث وردت عبارة اتفاقية شراكة بين جهة سوس ماسة ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة، ونتساءل هنا عما إذا كان الأمر يتعلق بخطأ مطبعي كما أشارت إلى ذلك الأستاذة،

بالنسبة لمشروع إتمام الأشغال هل تتوفر بطاقة تقنية تتضمن معلومات؟ حتى نكون على بينة وحتى إذا أردنا لأن ندعم ب 100 مليون سنتيم، هل هي كثيرة؟ وهل سيكون لها وقع على المدينة، هذه تساؤلات لا يمكن أن نرى مبلغ 100 مليون سنتيم ونساهم به كدعم للمؤسسة، لأنها بالنسبة إلينا كثيرة ولكن عند وضع المشروع أمامنا يمكن أن يتضح لنا بان المبلغ قليل خاصة إذا كان سيكون لديه وقع على المدينة يجب أن توفر لنا بطاقة واضحة سنعرف من خلالها على ماذا سنصوت.

كنت لا أريد التدخل في هذه النقطة ولكم يبدو لي من خلال مبلغ 100 مليون سنتيم أني لم أتابع أو تغيب عنك أشياء ، ربما المستشارين على علم ، لأنهم متتبعين ولكن كيف يمكننا أن نصوت على مبلغ 100مليون سنتيم لجمعية والتي هي أصلا منبثقة عن مؤسسة نعتبرها غنية بالنسبة إلينا نحن بمدينة تارودانت، مع العلم أنها تخلق لنا مشاكل على مستوى المدينة ، وعلى مستوى عقارات تابعة لها بالمدينة، يعني إشكال كبير، كيف سنصوت ، هل سنصوت مع أو ضد أو بالامتناع ، فأنتم في الرئاسة من يتحمل مسؤولية هذا الأمر ، لأنه كان عليكم الحصول على المعلومات الكاملة لكي نعرف التصور، وأن تتضح لدينا الصورة ،حتى نكون أمناء في تصويتنا، فبالتالي من الصعب معرفة كيف يمكننا التصويت على هذه النقطة و انتم من يتحمل وزر هذه الأشياء .نقول في جميع النقط عند إدراج مشروع فإننا نطلب التصور العام فأنتم تسلمتم هذه الوثيقة ولا نعلم تصورها، وشكرا.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

فيما يتعلق بالمقرهل يقصد به مقر لتدبير الجانب الإداري للمدارس العتيقة ، مقر الاستقبال ، مقر للتحصيل، مقر للبحث، مختبر، أو شيء من هذا القبيل؟، لماذا أطرح هذا السؤال لأني أعود للرؤية الملكية التي جاءت في خطاب لا أتذكره بالضبط في أي سنة حول التعليم ، كان هناك منظور ملكي يهدف إلى رفع من صورة المدرسة بشكل عام ، وهذا النوع من المدارس بشكل خاص، ثم هناك أتذكر أعتقد أن هناك قانون منظم لهاته العملية التي تعني المدارس العتيقة القانون 13-01 أم 13-02 فهو منظم لهذه المدارس وبطبيعة الحال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ة نتحدث عن اتفاقية خارج هذا الإطار إذن هذه أسئلة أتمنى أن يتم الإجابة عليها حتى تتضح الرؤيا، ويتبين موقفنا بطبيعة الحال أنه مبني على شيء منطقي، وشكرا.

حامد جودي.....مستشار جماعي

طبعا أول شيء أشاطر الرأي لما تفضل به الأخ إحسان أنه ضروري فتح طرق التواصل مع وزارة الأوقاف من أجل إيجاد حل لهذه المعضلة لأملاك الأوقاف المتواجدة داخل المدار الحضري وخاصة كيفية التعامل معها من أجل المساهمة في تنمية هذه المدينة،

أما فيما يخص مؤسسة سوس للمدارس العتيقة ، طبعا نحن ننوه ونفتخر بتواجد هذه المؤسسة ويكفيها شرف أنها تحظى بالعناية السامية لمولانا أمير المؤمنين حفظه الله ، إلا أنني كواحد ينتمي لهذا القطاع لا أنكر ذلك بأني آخذ على هذه المؤسسة أن الأنشطة التي تقوم بها بالموسم السنوي تقتصر كما جاء وتطرق إليه الأخوة والأخوات تقتصر على نشاط معين ووحيد ، في حين هناك مدارس عتيقة في أمس الحاجة إلى صيانة البيانات، لكن كما قلت أنه لا نرى أي شيء من هذا القبيل ، أما فيما يخص ما تطرقت إليه الأخت فضمة فيما يخص الفتاة القروية فإنها تحظى باهتمام خاص بالمدارس العتيقة، بحيث أصبحت الآن في تجاوز الجمود القديم ، حيث تقتصر على دراسة العلوم الشرعية وحتى أنداك، الفتاة يمنع عليها ولوج هذه المدارس التي توصلها لمستوى معين تتخلى عن الدراسة، حاليا لا نشاهد الفتاة بأنها بعد انتقال التعليم العتيق من الجمود إلى العصرنة أصبح طلبة المدارس العتيقة تلج الجامعات والمدارس العلي في جميع التخصصات ، وكنموذج مدرسة تامسولت تلجها عدد من الفتيات وكذلك من الطلبة يعني أن هاته الفتيات لا يقتصر دورهن على

مرشدات إنما سيلجن معاهد أخرى في تخصصات مختلفة ، أما فيما يخص الدعم لهذه المؤسسة طبعا فهو متوفر تساهم فيه وزارة الأوقاف خاصة في الموسم السنوي للمدارس العتيقة. بالإضافة إلى مساهمة بعض الجماعات. وشكرا السيد الرئيس.

عائشة تاغموت.....النائبة السادسة للرئيس.

كما لا يخفى على الجميع أهمية هذه المدارس العتيقة خصوصا بمنطقتنا، منطقة سوس ماسة،إذا كنا نتحدث عن مؤسسة سوس للمدارس العتيقة بمدينة تارودانت، فلابد ان نشير أننا نعاني من إشكال مع الأحباس، خاصة في بعض العقارات التي هي مهمة بمدينة تارودانت، نحن لسنا ضد أن ندعم هذه المدارس العتيقة وهذا التمويل مهم، لكن نريد أن نعرف أيضا ماذا سنستفيد من مؤسسة (الاحباس) خصوصا ان لدينا عدة مشاريع لم تتم تسوية وضعيتها بعد، والكارثة العظمى اننا لازلنا نشتغل عليها الآن كالتي تتعلق بسوق المعديات والذي قطعنا فيه مراحل تقريبا نهائية ولكن الملف لايزال عالقا ولم نجد له حل بعد ، وبالتالي فنحن لسنا ضد ان نساعد المدارس العتيقة ولكن ماذا سنستفيد من الاحباس او على الاقل يجب ان يكون شريكا بالاتفاقيةكما جاء على حد قوله سي هشام، لأنه لا يمكن العطاء دون الاخذ، و ما يهمنا هو مصلحة مدينتنا في أن تتوفر على مؤسسات كمدارس عتيقة وكذلك اسواق للقرب ومحلات تجارية لان هذا كله سينصب في مصلحة ساكنة مدينة تارودانت، وشكرا.

زينب الخياطي.....مستشارة جماعية.

لا نختلف عن اهمية دعم المؤسسة ولكن لدي تساؤل لأننا فعلا نحن كجماعة، سبق وان كان لنا تساؤل موجه اليكم السيد الرئيس وكذلك السيد الباشا فيما يخص المشروع المتعلق بمركز الدراسات للهجرة الآخر الذي يعاني تعطيل وتبطيء بحيث تم اقتراحه لسنوات وكذلك تم وضع رهن الاشارة العقار الذي سيتم عليه احداث المشروع وقمت بتوجيه مراسلة خاصة "حول الموضوع" موجهة للسيد العامل في هذا الباب ولكن الملاحظ ان هناك تأخير لما تطرقت لهذه المسألة حتى لا تبقى المدينة مغلقة في نمطية معينة وبالتالي علينا ان ننوع وان نخلق علاقات كبيرة يمكن ان تمتد لجدورنا الافريقية وهنا اثير الى هذه المسألة التي يجب الانتباه اليها على اساس ان لا تبقى مدينتنا منحصرة في نمط محدد لأنه كان هناك من يريد لها ذلك ولكن ولله الحمد حاليا تداركنا اشياء كثيرة التي كان من الممكن ان تذهب في هذا الاتجاه.

محمد امهرسي.....النائب الاول للرئيس.

لدي بعض التوضيحات للإخوة ، اولا لا يجب الخلط بين "الاحباس" و "الاوقاف" فنحن نتحدث الآن عن جمعية تحت اسم جمعية سوس للمدارس العتيقة، لأن الذي يشرف على الحقل الديني هو ادارة الاوقاف اما الاحباس فهي تشرف على الاراضي. ولهذا لا يمكن لنا ان لا نساهم للجمعية فأنتم كما تعلمون مدى دورها، وفي نفس الوقت يطرح ملف الاحباس الذي ليس من اختصاصه ما نناقشه بالإضافة فإن إدارة الاوقاف هي تحت "امارة امير المؤمنين ملكنا نصره الله"، و كل ما هو ديني.

فالأحباس هي إدارة تشرف على العقارات المحبسة. من الأحسن والجيد النقاش الذي أثاره الإخوة حول الأراضي و الوعاء العقاري، ولكن هذا مسار والطريق الذي سلكناه مع نظارة الأوقاف في إطار مجموعة الوعاء العقارية التي تقدمنا بطلب في هذا الشأن كما أشار سي إحسان والأستاذة عائشة حول السوق النموذجي بالمعديات ودار الدباغة إلى غير ذلك. هذه الأمور ستأخذ مسارها.

نحن نتداول في إطار الاتفاقية فكما تعلمون بالنسبة للمساطر المتعلقة بإدارة الأوقاف" الأحباس" معقدة ولكن لنكون على علم بان الأراضي الحبيسة تتم في إطار أحكام شرعية لأن هناك تساؤلات من عدة أطراف حول التعقيدات الصادرة حول نقل العقد أو تحويله أو تغيير في مشروع فهي تتم طبقا لأحكام وفتاوى شرعية، وحين يتم تحبس الأرض على نفقة مسجد فرق الأحباب مثلا فإن استخلاصها محدد لهذا المسجد لأنه حين تحبس الأرض يتم إضافة جملة في العقد وهي كالتالي " فمن غير فإن الله وكيله" ويمكن أن يخبركم سي الحاج لأنه على علم بذلك. فقط للتوضيح فهي ليست عقد إنما تتعلق بمساطر إدارية محضة مع فتاوى شرعية وهذا هو السبب الإشكال المطروح.

1- الاتفاقية التي بيننا وبين إدارة الأوقاف " الأحباس " في مراحل متقدمة سواء على مستوى دار الدباغة أو مجموعة أراضي هذا أمر آخر، حين نتحدث عن الأوقاف و لو حصلت مشاكل بيننا فإنها تحت ضغوط ا لمساطر المعقدة، وسبق لي أن

أشرت انها تحت إشراف إمارة أمير المؤمنين فهو شأن ديني محفظ ولن نتحدث عنه و بالتالي نناقش جمعية كما أشارت الأستاذة الخياطي أن تتضمن هذه الاتفاقية اقتراحاتنا لأننا سندعمها بمساهمة كبيرة وهي خمس المبلغ الإجمالي أي مايعادل51 % محددة في مبلغ 100 مليون سنتيم، وللعودة للاتفاقية دون الخروج عنها فالبناء في حاجة ل 500 مليون سنتيم حقا كان علينا عرض البطاقة التقنية كما أشارت الأستاذة الزهراء دنبي من أجل التوضيح للإخوة الغلاف المالي الذي سيحتاجه المشروع؟ ، رغم أن مساهمة الجماعة بمبلغ 100 مليون سنتيم فهي في حاجة لأكثر من 500 مليون.

لأحيطكم علما أن هذه المؤسسة "سوس للمدارس العتيقة" أغلب الاعتمادات التي سيتم بها انجاز هذا المشروع سيتم بمساهمة المحسنين دون ذكر أسمائهم، كما ستساهم مؤسسات عمومية وحكومية وهي الجماعات، الجهة، والمجلس الإقليمي، لا يهم المبلغ لأنه يعتبر فقط 20 % وسيتم رصده من الفائض لأنه متوفر ثم لتتمة أشغال المشروع المتعلق بتتمة أعمال البناء بالإضافة للتجهيزات.

الأمر الثاني الذي لا يخفى على اثنان ولا على الجميع وهو دور هذه المدرسة العتيقة ودورها الكبير على المستوى العالمي لأننا نتميز بالخطاب الديني وهو خطاب وسطي.

فدور المدارس العتيقة التي تتواجد بربوع المملكة ليست حكرا على بعض المناطق فقط، قد تجدها في الجبل، و في السهل، وفي جميع مدن أنحاء المغرب متوفرة بحكم دورها الكبير في جعل الخطاب الديني وسطي. ويدل ذلك في انفتاحنا الكبير على مجموعة من الدول والدليل على ذلك كما أشار سي الحاج من قام بزيارة لمدرسة تامسولت سيجد بها أجناس متعددة من ماليزيا، اندونيسيا، افريقيا ، الشرق كذلك، وهذه ميزة نتشرف بها لان بلدنا المغرب يمتاز بها من الله.

هذه الجمعية فهي غير حديثة العهد أو جمعية مجمدة أو جمعية ذات أهداف خارجة عن المسار الذي سطره سيدنا، فنحن لا يمكننا أن نرفض مساعدتها خصوصا أن الاعتماد متوفر من الفائض ولله الحمد، ولكن سيتم وفق شروط دون أن نتدخل في الجانب التربوي أو الديني لأنه ليس من اختصاصنا، ومن قال بأن الجماعة ليس من اختصاصها المساهمة فإنه بالفعل من اختصاصنا مساعدة الجمعيات طبقا للقانون التنظيمي 113-14 المتعلق بالجماعات الترابية و ذلك في إطار التشاور سيتم إضافة هذه النقطة التي تتعلق بإعداد الأنشطة كما أشار سي الحاج أن تصبح متنوعة ومنفتحة وليس من الضروري أن تبقى في نفس المسار، أما فيما يخص الحقل الديني أو البيداغوجية او التربوية فهذا لا يخصنا.

فيما يخص الهذر المدرسي سنتطرق لهذا الأمر لما لا ! ، كما أريد الإشارة أني أخبرت عبد النعيم لإضافة هذه الأهداف في ضمن التزامات الجمعية من اجل محاربة الهذر المدرسي.

بالنسبة فيما أشارت إليه الأستاذة الخياطي فيما يتعلق بمركز الدراسات للهجرة فقد سبق لي تواصلت معك بهذا الشأن وناقشنا حول التنسيق مع الجهة على اعتبارها الداعم الأساسي لأنها ربما كانت مساهمتها للمركز محددة في مبلغ 4 مليون درهم مع العلم أن الجماعة لازالت تحتفظ بالعقار الذي ساهمت به و لا يزال في اسم الجمعية كما أن السيد الصمدي عليه بالتواصل والتحرك للجهة. ومن جهتنا سيتم عقد لقاءنا في إطار اجتماع وحتى إن رغبتم في عقد اجتماع رسمي ليس هناك أي إشكال، مع العلم أن الأمر أصبح ملحا من خلال ما نراه من أفارقة جنوب جنوب التي أصبحت مدينة تارودانت محطة انتقالية إذا لاحظتم النقاشات التي تتم بالمو اقع الالكترونية مع أني ضد ما يناقش بهذا الصدد لأن الإنسانية تسبقها، فالأخلاق الإنسانية الكونية تسبق حتى الأخلاق الدينية، لكي نكون واضحين في هذا الأمر ، سنوجه طلب للسيد العامل طبعا تحت إشراف السيد الباشا من اجل عقد لقاء في هذا الإطار.

أخيرا أريد الإشارة أن هذه الاتفاقية لا علاقة لها "بالأحباس" لان هنا المسار مختلف، ونحن في تواصلنا معها، مع العلم أننا لا نعاني معها إشكالات بنيوية فقط أمور إدارية هناك ما تم حله. والباقي في الطريق إن شاء سيتم تيسره كدار الدباغة ، أما هذه الجمعية فهي كباقي الجمعيات.

زينب الخياطي..... مستشارة جماعية.

أود الإشارة إلى مسألة مهمة، ومادام السيد الباشا حاضر معنا، فلن أخوض في التفاصيل المتعلقة بإشكالية تواجد طالبات المؤسسات العتيقة، لكن من الضروري الانتباه إلى مسألة الأمن .الأمر ليس ضدهن، لكنه يتعلق بحوادث وقعت، حيث

تم إحضار بعض الطالبات إلى المحكمة باعتبارهن مقيمات أجنبيات غير شرعيات، وهذا للتنبيه فقط. أما بخصوص الوضع القانوني لتواجدهن في المغرب، فهو مؤطر بموجب اتفاقيات وقعت أمام صاحب الجلالة نصره الله .وعند التعرض لهن من طرف الضابطة القضائية، يطلب منهن الإدلاء ببطاقة الإقامة. وقد تمت إحالة بعض الحالات إلى المحكمة، وتدخل في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 108 / 2026	الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	الزهراء رحمون	أسماء القجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	سعاد اريب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة. كما يلي:

المملكة المغربية

اتفاقية شراكة

من أجل إتمام بناء وتجهيز مقر مؤسسة سوس للمدارس العتيقة وتنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة برسم سنة 2026

ـ سطاح تارودانت ـ

بين

المجلس الجماعي لتارودانت

و

مؤسسة سوس للمدارس العتيقة

اتفاقية عدد: ...../2026/ج.س.م

الاتفـاق بين الأطراف المتعاقدة التالية:

- عمالة إقليم تارودانت، ممثلة في شخص السيد عامل إقليم تارودانت؛
- جماعة تارودانت، ممثلة في شخص السيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت؛
- مؤسسة سوس للمدارس العتيقة، ممثلة في شخص رئيسها.

الديباجة:

- ✓ استلهامًا بروح الخطاب الملكي السامي الذي تفضل أمير المؤمنين، حفظه الله، بإلقائه أمام المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية يوم الجمعة 30 أبريل 2004 الموافق لـ 11 ربيع الأول 1425 هـ، والذي أكد فيه جلالته حرصه على تأهيل المدارس العتيقة، وصيانة تحفيظ القرآن الكريم، وتحصينها من كل استغلال أو انحراف يمس بالهوية الدينية المغربية، مع توفير مسالك وبرامج للتكوين تدمج طلبتها في المنظومة التربوية الوطنية، وتجنب تخريج الفكر المنغلق، وتشجيع الانفتاح على الثقافات؛
- ✓ ورغبة من الفعاليات المحلية والإقليمية بإقليم تارودانت في الانخراط في الاستراتيجية الشاملة التي أعلنها أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لتأهيل الحقل الديني والعلمي بالمغرب وإدماجه في سياسة القرب، توخيا للتوعية والتنوير والإرشاد والتفقيه في الدين، بما يضمن الأمن الروحي للمغاربة؛
- ✓ وإدراكًا لأهمية ما تزخر به المدارس العتيقة بالمملكة المغربية من رصيد علمي وفكري أصيل؛
- ✓ وبناء على القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436 هـ (7 يوليوز 2015)؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168-75-1 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق لـ 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العمال كما وقع تغييره وتتميمه؛
- ✓ وبناء على المرسوم رقم 2.17.449 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها؛
- ✓ وبناء على دورية الوزير الأول رقم 2003/7 بتاريخ 27 يونيو 2003 التي تنظم الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- ✓ بناء على منشور رئيس الحكومة رقم 2022/13 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2022 حول كيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات؛
- ✓ وبناء على النظام الأساس لمؤسسة سوس للمدارس العتيقة؛
- ✓ وبناء على باقي النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- ✓ وبناء على مقرر المجلس الجماعي رقم 108 المتخذ في دورته العادية لشهر فبراير 2026 المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026 والقاضي بالمصادقة على هذه الاتفاقية؛
- ✓ ونظرا لأهمية الشراكة كخيار استراتيجي بين المجلس الجماعي وبين مختلف الفاعلين في تنفيذ الخطط والبرامج الهادفة لدعم ومواكبة وتنمية كل ما هو اجتماعي بتراب الجهة.

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية

تشكل هذه الاتفاقية إطارا للشراكة والتعاون بين الأطراف المتعاقدة من أجل للنهوض بالمدارس العتيقة وتنشيط الحركة العلمية والثقافية بها، وذلك عبر إتمام أشغال بناء مقر المؤسسة الكائن بسطاح تارودانت وتجهيزها وكذا تنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة برسم سنة 2026.

المادة الثانية: أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية الى:

- دعم وتأهيل المدارس العتيقة، بما يسهم في الحفاظ على دورها العلمي والديني والثقافي؛
- استكمال أشغال بناء مقر المؤسسة الكائن بسطاح، إقليم تارودانت، وفق المعايير المعتمدة، بما يضمن توفير فضاء ملائم للتعليم والتكوين.
- تجهيز المؤسسة بالمعدات والتجهيزات الضرورية، بما يساعد على تحسين ظروف التحصيل العلمي والإقامة للطلبة.
- تنشيط الحركة العلمية والثقافية داخل المدرسة، من خلال تشجيع الأنشطة العلمية والفكرية والتربوية.
- المساهمة في تحسين جودة التعليم العتيق ودعم اندماجه في محيطه الاجتماعي والتنموي.
- تنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة برسم سنة 2026.

المادة الثالثة: تفعيل الاتفاقية ومدتها

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كل الأطراف والتأشير عليها من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية.

المادة الرابعة: التزامات الأطراف

✓ <u>التزامات عمالة إقليم تارودانت:</u>

- المساهمة في التعبئة والتنسيق بين كل الشركاء والفاعلين، حسب الحاجة، قصد الانخراط في هذا المشروع وضمان حسن تنزيله؛
- رئاسة لجنة التتبع والتقييم.

✓ <u>التزامات المجلس الجماعي لتارودانت:</u>

- تحويل غلاف مالي قيمته مليون درهم برسم سنة 2026، طبقا للمادة (7) أدناه؛
- المشاركة في لجنة التتبع والتقييم؛
- السهر على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

✓ <u>التزامات مؤسسة سوس للمدارس العتيقة:</u>

- الإشراف على حسن صرف هذا الدعم، والعمل على استغلاله من أجل تجويد وتحسين خدمات بالمؤسسة؛
- إعداد برنامج عمل صرف الاعتماد المخصص لهذا المشروع؛
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإتمام بناء وتجهيز مقر المؤسسة وكذا تنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة برسم سنة 2026؛
- إعداد تقرير وتقديمه إلى السيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت بصفته رئيسا للجنة التتبع والتقييم يبين صرف المبالغ المحولة إلى المؤسسة، معزز بوثائق إثباتية؛

- إعداد تقرير نهائي مفصل موقع ومؤشر عليه من طرف رئيس المؤسسة وأمين ماليتها؛
- مسك سجل خاص بتتبع التنفيذ المالي للدعم؛
- السهر على تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

المادة الخامسة: كيفية تحويل المساهمات المالية

يتم تحويل مبلغ مساهمة المجلس الجماعي لتارودانت إلى الحساب الثاني الجديد المفتوح باسم مؤسسة سوس للمدارس العتيقة تحت رقم: 22504101701010465103059 2 بوكالة القرض الفلاحي بحي المحايطة بتارودانت.

وعند نهاية تنفيذ المشروع، فإن المبالغ المتبقية من التكلفة الإجمالية (الفائض) يمكن تخصيصها لتمويل أنشطة تكميلية للمشروع تقترحها مؤسسة سوس للمدارس العتيقة على لجنة التتبع، لدراستها والبث فيها، وتكون موضوع ملحق لهذه الاتفاقية.

وفي حالة عدم اقتراح أي نشاط تكميلي من طرف المؤسسة، فأنها تلتزم بإعادة المبالغ غير المصروفة المتعلقة بالجزء غير المنجز تحت طائلة استعادتها من طرف الإدارة وفق امتياز السلطة العمومية.

المادة السادسة: التتبع والتقييم

تحدث، بموجب هذه الاتفاقية، لجنة للتتبع والتقييم تُعهد إليها مهام الإشراف العام على تنفيذ المشروع موضوع هذه الاتفاقية، والتنسيق بين الشركاء، وضمان احترام الجدولة الزمنية والتزامات الأطراف.

يرأس اللجنة عامل إقليم تارودانت أو من ينتدبه لهذا الغرض، وتضم في عضويتها:

- رئيس المجلس الجماعي لتارودانت أو من ينوب عنه؛
- رئيس مؤسسة سوس للمدارس العتيقة؛

ويمكن دعوة أي جهة أخرى لحضور اجتماعات اللجنة بصفة استشارية عند الاقتضاء، بناءً على اقتراح من الرئيس.

تقدم المؤسسة تقريرا مفصلا عن الوضعية المالية للمشروع معززا بنسخ من الوثائق المثبتة للصرف، موقعة من طرف رئيس المؤسسة وأمين ماليتها.

المادة السابعة: تعديل الاتفاقية

يمكن تعديل أو تغيير بنود هذه الاتفاقية كلما دعت الضرورة إلى ذلك عبر ملحق تعديلي أو في شكل اتفاقية جديدة مكتوبة تلغي وتقوم مقام هذه الاتفاقية، يبرم بما يتلائم والمقتضيات القانونية ذات الصلة ويخضع لنفس مسطرة إبرام هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة: فض النزاعات

في حالة حدوث نزاع بين أطراف هذه الاتفاقية بشأن تأويل أو تنفيذ أحد مقتضياتها، يتم عرض النزاع على السيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت، قصد البحث عن سبل التسوية الودية في إطار التحكيم عبر الوساطة بين الأطراف المعنية.

وفي حالة غياب التوصل إلى حل ملائم يعرض ملف النزاع على أنظار المحاكم المختصة بأكادير، بطلب من الطرف الذي له مصلحة في ذلك، تطبيقا للمساطر القانونية الجاري بها العمل.

المادة التاسعة: الفسخ

يجوز فسخ هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

- وجود اتفاق رسمي بين الأطراف؛
- وقوع حوادث تحول دون تنفيذ بنود هذه الاتفاقية؛
- انتهاك أي بند من بنود هذه الاتفاقية.

حرر بتارودانت في خمسة (5) نظائر أصلية بتاريخ.....

اتفاقية شراكة

من أجل إتمام بناء وتجهيز مقر مؤسسة سوس للمدارس العتيقة

وتنظيم الموسم السنوي للمدارس العتيقة برسم سنة 2026

ـ سطاح تارودانت ـ

التوقيعات:

المجلس الجماعي لتارودانت	مؤسسة سوس للمدارس العتيقة
تأشيرة وزارة الداخلية	

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



النقطة الثامنة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية ومركز الإيواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.**

في مستهل هذه النقطة، أشار السيد محمد أمهرسي، النائب الأول للرئيس، إلى أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة يخص وضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية، ومركز الإيواء الاجتماعي، والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.

وأشار إلى أن المجلس سبق وأن أعطى موافقة مبدئية بعد نقاش مستفيض، مؤكدا على الحاجة الملحة لهذه المشاريع على مستوى الإقليم، والجهة، والوطن، خصوصا فيما يتعلق بحالات الأمراض العقلية والنفسية، مع الإشارة إلى أن مدينة تارودانت تعاني من إشكاليات في هذا المجال.

وشكر السيد أمهرسي جهود السيد عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، والسلطات المحلية، والمجلس المنتخب، مؤكدا أن هذا المشروع ينسب للمنظومة برمتها وليس للجماعة فقط، نظرا للنقاش الوطني الدائر في البرلمان، وعلى مستوى الجمعيات الحقوقية، الأحزاب السياسية، والمؤسسات الوطنية.

وأضاف أن الاستجابة لهذا المشروع تمت عبر التواصل مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ثم عقد اجتماع بمقر العمالة برئاسة السيد العامل وبحضور المندوب الإقليمي للوزارة، واللجنة الإدارية، واللجنة التقنية المركزية على مستوى الوزارة.

واختتم السيد أمهرسي بالإشارة إلى أن الاتفاقية الآن أمام أنظار المجلس، وهي لم تصدر من طرف الجماعة، بل تم تلقيها من الوزارة مباشرة.

الزهراء دنبي: ..... **مستشارة جماعية.**

من ناحية الشكل، هناك بعض الأخطاء البسيطة، مثل المادة 2: "رهن الإشارة، رهن الإشارة"، والمادة 5: "تصبح هذه الاتفاقية"، وكذلك فيما يخص المادة 3: "أو تغييره من طرف المستفيدين". هذه الأخطاء شكلية فقط

محمد أمهرسي: ..... **النائب الأول للرئيس.**

شكرا للأستاذة الزهراء دنبي على هذه الملاحظات. سيتم إجراء مراجعة لغوية لمضمون الاتفاقية. وكما تعلمون، فإن مكونات المشروع تضم ثلاثة أقطاب رئيسية: مركز الاستشفاء العقلي، ومركز الرعاية والإيواء الاجتماعي، والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية ومركز الإيواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 109 / 2026	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية ومركز الإيواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية ومركز الإيواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	الزهراء رحمون	أسماء القجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	سعاد اريب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة متعلقة بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الأمراض العقلية ومركز الإيواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة. كما يلي:

المملكة المغربية

وزارة الداخلية



اتفاقية شراكة

بين

جماعة تارودانت

والمديرية الاقليمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

لوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الامراض العقلية ومركز الايواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة".

الديباجة

- ✓ انسجاما مع التوجهات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بالتعاون في الميدان الصحي وتفعيل سياسة القرب للحفاظ على صحة المواطن ؛
- ✓ تطبيقا لمقتضيات الدستور المغربي.
- ✓ -القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436هـ موافق 07 يوليو 2015 م .
- ✓ -القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الاملاك العقارية للجماعة الترابية , الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.74 بتاريخ 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) ؛
- ✓ -الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 من رمضان 1331 (12 غشت 1913) المتعلق بالالتزامات و العقود , كما تم تغييره و تتميمه ؛
- ✓ - القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) ، كما تم تغييره و تتميمه ؛
- ✓ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات ، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) ، كما تم تغييره و تتميمه.
- ✓ -القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية ،الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 فبراير 2011) كما تم تغييره و تتميمه ؛
- ✓ -المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الاخر 1414 (4 اكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛
- ✓ -المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 25 من ربيع الاخر 1414 (12 اكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات ؛
- ✓ محضر لجنة البحث و التعرف على العقارات بتاريخ 05 نونبر 2025
- ✓ مقرر المجلس الجماعي الذي صادق من خلاله على وضع قطعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الامراض العقلية و مركز الايواء الاجتماعي و المعهد العالي لمهن ا لتمريض و تقني الصحة. في الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر بتاريخ 17 /12/ 2025
- ✓ مقرر المجلس الجماعي الذي صادق من خلاله على اتفاقية شراكة متعلقة بوضع قطعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الامراض العقلية و مركز الايواء الاجتماعي و المعهد العالي لمهن ا لتمريض و تقني الصحة. في الدورة العادية لشهر فبراير بتاريخ 2026/02/20

تم الاتفاق على ما يلي:

- **المادة الأولى: (موضوع الاتفاقية)**

تهم هذه الاتفاقية وضع بقعة أرضية تابعة للملك الجماعي لجماعة تارودانت لفائدة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الامراض العقلية ومركز الايواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.

- **المادة الثانية: (التزامات الأطراف المتعاقدة)**

1-جماعة تارودانت:

- تلتزم جماعة تارودانت بوضع بقعة أرضية رهن إشارة وزارة الصحة لإحداث مستشفى الامراض العقلية ومركز الايواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة لمدة غير محددة، مساحتها التقريبية حوالي 34943متر مربع تابعة للملك الخاص لجماعة تارودانت موضوع الرسم العقاري 39/38543مسجلة بالملك الجماعي لجماعة تارودانت المتواجد بسطاح المدينة .

2- المديرية الاقليمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

-تلتزم المديرية الاقليمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتخصيص العقار الموضوع رهن إشارتها لبناء وتجهيز مستشفى الامراض العقلية ومركز الايواء الاجتماعي والمعهد العالي لمهن التمريض وتقني الصحة.

- **المادة الثالثة :**

يحق لجماعة تارودانت استرجاع العقار الموضوع رهن اشارة وزارة الصحة مع البنايات والتحسينات المنجزة ،فور انقضاء الغرض الذي خصص من اجلها وتغييره من الطرف المستفيد بدون عرضه على موافقة المجلس .

- **المادة الرابعة:(تعديل الاتفاقية)**

يمكن أن تكون الاتفاقية موضوع مراجعة او تعديل طبقا للقوانين الجاري بها العمل في شكل ملحق بهذه الاتفاقية، بناء على اقتراح يتقدم به احد الأطراف المتعاقدة .

- **المادة الخامسة:(مدة الاتفاقية)**

-تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محددة، بعد توقيعها من طرف الأطراف المتعاقدة والتأشير عليها من طرف السلطات الإدارية المختصة .

- **المادة السادسة: (حل الخلافات)**

تعرض جميع النزاعات المحتملة أثناء تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بين الأطراف على السيد عامل إقليم تارودانت بعد استنفاذ مسطرة الصلح أو على السلطة المكلفة بالداخلية أو على الجهات القضائية.

حرر ب.....بتاريخ.....

التوقيعات

رئيس مجلس جماعة تارودانت	المندوب الإقليمي لوزارة الصحة والحماية
تأشيرة السيد العامل	

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة العاشرة:	**الدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز ونظرا لعدم جاهزيتها اقترح تأجيل البث فيها لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 110 / 2026	الدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	الزهراء رحمون	أسماء القجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	سعاد اريب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025، إلى دورة لاحقة. .

توقيع :النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة الحادية عشرة:	الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميز انية التجهيز ونظرا لعدم جاهزيتها اقترح تأجيل البث فيها لدورة

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميز انية التجهيز للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 111 / 2026	الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:18 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	الزهراء رحمون	أسماء القجدر
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	سعاد اريب	زهرة دنبي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	زينب الخياطي	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز، إلى دورة لاحقة.

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الثانية عشرة:	الدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية.

في مستهل هذه النقطة، أشار السيد نائب الرئيس إلى أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية، قبل أن يحيل الكلمة على السيدة الزهراء دنبي في إطار تعقيب.

الزهراء ذنبي: ..... **مستشارة جماعية.**

إن كان ممكنا، أطلب تلاوة تقرير لجنة المالية والبرمجة.

محمد أمهرسي: ..... **النائب الأول للرئيس.**

تجاوبا مع طلب السيدة المستشارة الزهراء دنبي، نعرض على أنظار المجلس تقرير اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، والذي جاء كما يلي:

في إطار التحضير للجلسة الثانية من أشغال اجتماع الدورة العادية للمجلس الجماعي لتارودانت ليوم الجمعة 20 فبراير 2026 تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ثم استئناف أشغال اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، على الساعة 15:00 مساء بحضور الأعضاء التالية:

اسم العضو	الصفة
الزهراء رحمون	: .....رئيسة اللجنة
الزهراء ذنبي	: ..... عضوة باللجنة.

⇦ وتغيب عن الاجتماع بعذر السيد:

اسم العضو	الصفة
إسماعيل الحريري	: ..... عضو باللجنة

⇦ وتغيب عن الاجتماع بدون عذر كل من السادة:

اسم العضو	الصفة
سعاد أبلعيد	: ..... نائبة رئيس اللجنة.
محمد امهرسي	: ..... عضو باللجنة.
محمد جبري	: ..... عضو باللجنة.
محمد حاتمي	: ..... عضو باللجنة.

⇦ كما حضره بصفة استشارية:

عبد المنعم المناني .....: رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

هشام ضفير .....: عن مكتب شؤون المجلس.

وذلك لدراسة النقط التالية:

1. الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة.
2. الدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز
3. الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز.
4. الدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية.
5. الدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL
6. الدراسة والمصادقة على برنامج الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026
7. الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025.

افتتحت السيدة الزهراء رحمون، رئيسة اللجنة، أشغال الاجتماع، مرحبة بالسادة الأعضاء والموظفين الحاضرين، ومقدمة لهم عبارات التهنئة بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم، كما شكرتهم على تلبيتهم الدعوة وحضورهم أشغال هذا الاجتماع. وأشارت إلى أن هذا اللقاء يندرج في إطار التحضير للجلسة الثانية من دورة فبراير، المقرر عقدها يوم الجمعة 20 فبراير 2026، بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة.

النقطة الأولى:	الدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة.

في مستهل هذه النقطة، أشارت السيدة رئيسة اللجنة إلى أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة، قبل أن تحيل الكلمة على السيد عبد المنعم المناني، رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي، لتقديم توضيحات حول هذه النقطة.

وفي مداخلته، أوضح أن المجلس الجماعي سبق له أن صادق على اتفاقية شراكة مع مؤسسة سوس للمدارس العتيقة، وأن الاتفاقية المعروضة على أنظار اللجنة تهم تعديل تلك الاتفاقية، وذلك من أجل استكمال أشغال بناء مقر مؤسسة سوس للمدارس العتيقة الكائن بسطاح المدينة قرب الكلية المتعددة التخصصات. كما أشار إلى أن جماعة تارودانت تلتزم، في إطار هذا التعديل، بتحويل غلاف مالي إلى حساب المؤسسة قدره مليون درهم برسم سنة 2026.

عملية التصويت

بعد ذلك عرضت السيدة رئيسة اللجنة مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل اتفاقية شراكة بين المجلس الجماعي لتارودانت ومؤسسة سوس للمدارس العتيقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع السادة أعضاء اللجنة الحاضرين.

النقطة الثانية:	الدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز.

في بداية هذه النقطة أشارت السيدة رئيسة اللجنة أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على إلغاء اعتمادات في ميزانية التجهيز، ولعدم توصل اللجنة بالوثائق المتعلقة بها تم إحالتها على الدورة للمناقشة والتداول.

النقطة الثالثة:	الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في الميزانية.

في بداية هذه النقطة أشارت السيدة رئيسة اللجنة أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في الميزانية، ولعدم توصل اللجنة بالوثائق المتعلقة بها تم إحالتها على الدورة للمناقشة والتداول.

النقطة الرابعة:	الدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية.

في بداية هذه النقطة أشارت السيدة رئيسة اللجنة أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية، ولعدم توصل اللجنة بالوثائق المتعلقة بها تم إحالتها على الدورة للمناقشة والتداول.

النقطة الخامسة:	الدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي. PADEL

في بداية هذه النقطة أشارت السيدة رئيسة اللجنة أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي. PADEL ، ولعدم توصل اللجنة بالوثائق المتعلقة بها تم إحالتها على الدورة للمناقشة والتداول.

النقطة السادسة:	الدراسة والمصادقة على برمجة الدعم السنوي للجمعيات برسم سنة 2026

في بداية هذه النقطة أشارت السيدة رئيسة اللجنة أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على برمجة الدعم السنوي للجمعيات برسم سنة 2026، ولعدم توصل اللجنة بالوثائق المتعلقة بها تم إحالتها على الدورة للمناقشة والتداول.

النقطة السابعة:	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025

في بداية هذه النقطة أشارت السيدة رئيسة اللجنة أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025، ولعدم توصل اللجنة بالوثائق المتعلقة بها تم إحالتها على الدورة للمناقشة والتداول.

نقطة نظام:

فضمة إزوران ..... مستشارة جماعية

بالنسبة لجدول الأعمال، عادة وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي، لا يتم عرض النقط على الدورة إلا بعد مناقشتها في اجتماعات اللجن. وهذه النقط التي لم يتم تداولها داخل لجنة المالية، هل سيتم تأجيلها؟ لأنه من الضروري مداولتها داخل لجنة المالية.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول لرئيس المجلس.

تنص المادة 28 من القانون التنظيمي على ما يلي:"تجتمع كل لجنة دائمة بطلب من رئيسها أو من ينوب عنه، أو بطلب من ثلث أعضائها، لدراسة القضايا المعروضة عليها. وتُعرض النقط المدرجة في جدول أعمال المجلس وجوبًا على اللجان الدائمة المختصة

لدراستها، مع مراعاة مقتضيات المادتين 36 و37 أدناه. وفي حالة عدم دراسة لجنة دائمة، لأي سبب من الأسباب، لمسألة عُرضت عليها، يتخذ المجلس مقررا بدون مناقشة يقضي بالتداول أو عدم التداول في شأنها.

يزود رئيس المجلس اللجان بالمعلومات والوثائق الضرورية لمزاولة مهامهم،

يكون رئيس اللجنة مقررا لأشغالها ويجوز أن يستدعي بواسطة رئيس المجلس الموظفون المزاولون مهامهم بمصالح الجماعة للمشاركة في اشغال اللجنة بصفة استشارية."

فإن التقرير المعروض يضم سبع نقط تمت دراستها، وفي حالة عرض نقط لم تتم دراستها، يتخذ المجلس مقررا بدون مناقشة يقضي بالتداول فيها أو بعدم التداول بشأنها.

الزهراء دنبي: ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالتقرير والشرح المفصل للمادة 28 التي أشار إليها السيد الرئيس، أود التوضيح أننا لم ندرس هذه النقط لسبب واضح، وهو أننا لم نتوصل بالوثائق إلا في هذه اللحظة، سواء تلك المتعلقة بالمنح الخاصة بالجمعيات، أو ببرمجة الفائض الحقيقي، أو بتحويل الاعتمادات في بعض فصول الميزانية.

وبخصوص شرح المادة 28، فهي تنص على عرض النقط المدرجة، وفي حالة عدم دراستها لأسباب معينة لمسألة عرضت، وليس النقط التي لم تُعرض أصلا، لأن الملفات لم تحال علينا. فأين هي الوثائق المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي لمناقشتها؟ و أين الوثائق الخاصة بالمنح؟

السيد الرئيس، هذه النقط لم نصوت عليها لأننا لم نتوصل بالوثائق المرتبطة بها، مما يفرض تأجيلها. وبالتالي، فإننا نحملكم المسؤولية في هذا الشأن، لأن ما وقع يعد خرقا قانونيا وتهكما على اختصاصات اللجنة. وإذا لم تكن لديكم الرغبة في عقد اجتماع اللجنة، فلا داعي لعقده أصلا ولا لمراسلتنا.

وبالتالي، فالإخوة يتحملون المسؤولية. السيد الباشا، نؤكد مرة أخرى أننا لم ندرس هذه النقط ولم نتوصل بالملفات على مستوى اللجنة.

الزهراء رحموني: ..... مستشارة جماعية.

بخصوص ما أثير، السيد الرئيس، ولكيلا نظلم اللجنة المكلفة بالميزانية، وهي لجنة تعقد منذ تأسيسها بشكل مترابط واحتراما لمقتضيات القانون، فلجنة المالية هي التي كنا نعقد فيها جلسات عديدة.

وأحيل هنا على ما وقع خلال هذه الجلسة، حيث تم تحديد توقيت الاجتماع من طرف السيدة رئيسة اللجنة، كما يخول لها القانون ذلك، يوم الأربعاء على الساعة الثالثة بعد الزوال، باعتباره التوقيت المناسب بحكم التزاماتنا المهنية، إذ إن لكل واحد منا أشغالا أخرى لا يمكنه التخلي عنها.

ثانيًا، وارتباطا بأن بقي يوم الخميس كان من المرتقب أن يكون فاتح شهر رمضان الكريم، ونظرا لالتزاماتي خلال ذلك اليوم وعدم توفر متسع من الوقت، فقد تم عقد اجتماع اللجنة يوم الأربعاء. وقد تم افتتاح الاجتماع كما ذكرتم، السيد الرئيس، بحضور المستشارة، باعتبارها الجلسة الثانية للجنة.

تمت دراسة النقطة التي كانت تتوفر لدينا وثائقها. وبالنظر إلى أن القانون يخول للجنة عدم مناقشة النقط التي لا تتوفر بشأنها الوثائق الخاصة بها، فقد ارتأيت، بمجرد إدراج تلك النقط وفتح النقاش حولها، عدم البت فيها. وبالتالي، لم يتم تأجيلها من طرف اللجنة، و إنما أُرجئت مناقشتها إلى دورة المجلس قصد اتخاذ القرار المناسب بشأنها، نظرًا لغياب الوثائق لدى اللجنة.

رغما اننا لدينا تحفظ على أننا لم نتوصل بالوثائق ونتمنى مستقبلا أن اللجنة تحصل عليها في الوقت المناسب.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

نحيل الكلمة إلى السيد مصطفى حنون، عن مصلحة المالية، لتقديم عرض حول تحويل الاعتمادات في بعض فصول الميزانية.

مصطفى حنون ..... عن مصلحة المالية.

تتعلق التحويلات المعروضة للدراسة والتصويت خلال هذه الجلسة بتحويل اعتماد 3000000,00 درهم الذي تم رصده سلفا خلال الدورة الأخيرة في فصل تهيئة الساحات العمومية وقد خصص لتهيئة فضاء مؤقت لتجار جنان الجامع المتضررين من الحريق.

و قد تبين بعد المصادقة على اتفاقية شراكة لتمويل و إنجاز البرنامج الاستعجالي للتوطين المؤقت للتجار المتضررين من حريق سوق جنان الجامع بمدينة تارودانت أن الالتزام المالي للجماعة محدد في 1500000,00 درهم، كما تبين أن إنجاز أشغال البرنامج أسندت لشركة العمران سوس ماسة، و بناء على هذه المعطيات المستجدة فإن التبويب الذي رصد فيه مبلغ 3000000,00 درهم خلال الدورة الأخيرة المخصصة لبرمجة الفائض التقديري لسنة 2026 لا يتلاءم مع طبيعة المقتضيات الواردة في الاتفاقية المذكورة مما حتم تحويل الالتزام المالي للجماعة في برنامج التوطين المذكور و البالغ 1500000,00 درهم من فصل تهيئة الساحات العمومية إلى فصل الدفعات الموجهة لفائدة مؤسسة العمران سوس ماسة، أما بقية المبلغ المتبقي فسيتم تحويله إلى الفصول الثلاثة التالية:

أولا: فصل اقتناء الأراضي بمبلغ 311640.00 درهم قصد تسوية وضعية تجزئة التضامن باقتناء عقار من أرض الجموع والتي صادق عليها المجلس خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2025.

ثانيا: فصل اقتناء العقارات المحيطة بالسور باعتماد 900000,00 درهم التي تندرج ضمن التزامات الجماعة في إطار برنامج التنمية الحرية لمدينة تارودانت.

ثالثا: بقية المبالغ تم تحويلها إلى فصل اقتناء الآليات ومجموعها 288360,00 درهم، وذلك لتعزيز وتقوية رصيد اعتمادات الجماعة في هذا الفصل، حيث إن الجماعة مقبلة على اقتناء سيارتين مخصصتين لنقل الأموات، وسيارتي إسعاف، وسيارتين معدتين لجمع الكلاب الضالة، وسيارة مخصصة لنقل اللحوم.

تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2026			
الدورة العادية لشهر فبراير 2026			
نوع المصاريف	الاعتماد الأصلي	التحويلات بالدرهم	الاعتماد النهائي
تهيئة الساحات العمومية (تهيئة فضاء لتجار جنان الجامع المتضررين من الحريق)	3.000.000,00	-3.000.000,00	0,00
مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها		-3.000.000,00	
اقتناء الأراضي - تسوية وضعية تجزئة التضامن	1.807.656,00	311.640,00	2.119.296,00
اقتناء الآليات	4.465.344,92	288.360,00	4.753.704,92
دفعات لمؤسسة العمران قصد تهيئة فضاء لتجار جنان الجامع المتضررين من الحريق	4.000.000,00	1.500.000,00	5.500.000,00
اقتناء الأراضي (اقتناء العقارات المحيطة بالسور)	742.576,02	900.000,00	1.642.576,02
مجموع الاعتمادات المحولة		3.000.000,00	

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

أمامكم التحويلات المتعلقة بتهيئة الساحات العمومية، والتي تشمل تهيئة فضاء لتجار جنان الجامع المتضررين من الحريق، ثم اقتناء الأراضي الخاصة بتسوية وضعية تجزئة التضامن، التي لا تزال تعرف بعض الإشكالات، خاصة ما يتعلق بالتحفيظ. وتشمل هذه العملية إيواء أصحاب المنازل المتواجدة بجنبات السور في مرحلة سابقة، والتي تعرف إشكالاً يخص شريطاً داخل الأراضي السلالية، حيث ستتم عملية عقد التملك مع تحفيظ بعض الأراضي باسم الجماعة، وتسليم المستفيدين رسم التحفيظ الخاص بهم.

بالنسبة لاقتناء الآليات، فقد كانت هناك صفقة سابقة رُصد لها مبلغ 288,360.00 درهم، إضافة إلى دفعات لمؤسسة العمران لتهيئة فضاء تجار جنان الجامع المتضررين من الحريق، وكذلك اقتناء العقارات المحيطة بالسور ضمن برنامج التنمية الحضرية، وكان التزام الجماعة يتمثل في تعبئة الوعاء العقاري المحاذي للأسوار.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 112 / 2026	الدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:15 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 15صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:15 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	سعاد أبلعيد	فضمة ازوران
فاتحة موافق	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر
عائشة تاغموت	سمير الشيهب	حامد جودي

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تحويل اعتمادات في بعض فصول الميزانية. كما يلي:

تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2026

الدورة العادية لشهر فبراير 2026

نوع المصاريف	الاعتماد الأصلي	التحويلات بالدرهم	الاعتماد النهائي
تهيئة الساحات العمومية (تهيئة فضاء لتجار جنان الجامع المتضررين من الحريق)	3.000.000,00	-3.000.000,00	0,00
مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها		-3.000.000,00	
اقتناء الأراضي - تسوية وضعية تجزئة التضامن	1.807.656,00	311.640,00	2.119.296,00
اقتناء الأليات	4.465.344,92	288.360,00	4.753.704,92
دفعات لمؤسسة العمران قصد تهيئة فضاء لتجار جنان الجامع المتضررين من الحريق	4.000.000,00	1.500.000,00	5.500.000,00
اقتناء الأراضي (اقتناء العقارات المحيطة بالسور)	742.576,02	900.000,00	1.642.576,02
مجموع الاعتمادات المحولة		3.000.000,00	

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الثالثة عشرة:	الدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL.

في مستهل هذه النقطة، أشار السيد محمد أمهرسي، النائب الأول للرئيس، إلى أن الأمر يتعلق بالدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي .PADEL بعد ذلك، أحال الكلمة إلى السيد عبد المنعم المناني، رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي، لتقديم التوضيحات اللازمة حول الموضوع.

عبد المنعم المناني: ..... **رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.**

تبعا لاجتماع لجنة الإشراف والمشاركة بتاريخ 11 دجنبر 2025 على مستوى مدينة الرباط، وتأكيدا لاتفاقية الشراكة والتوأمة التي تجمع جماعة بمدينة « شومبيري" الفرنسية تم تأكيد استغلال البرنامج وتمديده إلى السنة المقبلة بمبلغ 537.000.00 درهم موزعة حسب وزارة الداخلية عبر المديرية العامة للجماعات الترابية ب 268.500.00 درهم وجماعة تارودانت بنفس المبلغ على أن يتم رصد هذه الاعتمادات فيما يتعلق ببرنامج دعم التنمية المحلية، ثم كذلك كراء السيارات، كراء عتاد الحفلات مصاريف الإطعام والاستقبال، مصاريف الطبع ، مصاريف النقل، شراء الهدايا والمنح والجوائز والتحف الفنية، ومصاريف التكوين وتقوية القدرات

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 113 / 2026	الدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:15 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 15صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:15 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	سعاد أبلعيد	فضمة ازوران
فاتحة موافق	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر
عائشة تاغموت	سمير الشيهب	حامد جودي

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برنامج استعمال الاعتمادات المرصودة في إطار الحساب الخصوصي PADEL. كما يلي:

Programme d'emploi du projet PADEL

CODE BUDGETAIRE										NATURE DES DEPENSES	MONTANT
Partie	Nature	Cha	Art	prog	Para	Lig	Code Eco	Type	Libelle AR	Comptes Spéciaux	
0	2	70	70	70	70	20	9999	R	دعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت و شامبيري في قطاع الديمقراطية التشاركية و الثقافة و الرياضة و التراث	APPUI AU DEVELOPPMEENT LOCAL (PADEL) DE LA COMMUNE DE TAROUDANNT ET DE CHAMBERY DANS LE SECTEUR DE LA DEMOCRATIE PARTICIPATIVE DE LA CULTURE DU SPORT ET DE PATRIMOINE	
0	2	70	70	70	70	21	9999	N	كراء السيارات	location de voitures	10 000,00
0	2	70	70	70	70	22	9999	N	كراء عناد الحفلات	location de matériel évenements	20 000,00
0	2	70	70	70	70	23	9999	N	مصاريف الاطعام الاستقبال و الإيواء	Frais de restauration, réception et hébergement	281 900,00
0	2	70	70	70	70	24	9999	N	مصاريف الطبع	Frais d'impression	30 000,00
0	2	70	70	70	70	25	9999	N	مصاريف النقل	Frais du transport	130 000,00
0	2	70	70	70	70	26	9999	N	شراء الهدايا لمنح الجوائز و التحف الفنية	achat de cadeaux remis en prix et objets d'art	40 000,00
0	2	70	70	70	70	27	9999	N	مصاريف التكوين و تقوية القدرات	Frais de formation, renforcement de capacité	25 100,00
										Total	537 000,00
										Contribution DGCT	268 500,00
										Contribution Commune Taroudant	268 500,00

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الرابعة عشرة:	المصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026.

في بداية هذه النقطة، أشار السيد محمد أمهرسي، النائب الأول للرئيس، إلى أنها تتعلق بالمصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026.بعد ذلك، أحال الكلمة إلى السيد عبد المنعم المناني، رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي، لتقديم التوضيحات اللازمة حول الموضوع.

عبد المنعم المناني: ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

بالنسبة للتقرير الخاص بدعم الجمعيات برسم سنة 2026، فكما تعلمون وتطبيقا للقانون التنظيمي 113.14، وكذلك كناش التحملات الذي صادق عليه المجلس الجماعي سنة 2022،تعمل جماعة تارودانت على إطلاق إعلان استقبال مشاريع الجمعيات برسم كل سنة وهكذا أعلنت جماعة تارودانت خلال هذه السنة على الدعم حسب الإعلان الذي نشر بموقع الجماعة، ثم بجميع وسائل التواصل الممكنة حسب المجالات التي صادق عليها المجلس وهي البيئة وتهيئة الساحات، تأهيل قدرات الجمعيات، السياحة وتاريخ وتراث المدينة المرأة والاسرة والطفل والصحة، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، التنشيط الثقافي والإبداع الفني التنشيط الرياضي التنشيط التربوي، تنشيط المر افق.

وتعمل الجماعة على مواكبة هذه الجمعيات في إطار تنزيل المشاريع، وللإشارة فقط تم تقسيم الجمعيات إلى 4 اقطاب وهي:

1. الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي.
2. الجمعيات العاملة في المجال الرياضي.
3. الجمعيات الثقافية.
4. الجمعيات المهنية.

بالنسبة كمقارنة بالسنة الماضية ورغم اختلاف عدد الجمعيات حسب الأقطاب، إلى أن العدد بقي مستقرا في 214 جمعية هذه السنة، وبخصوص آلية التتبع كما هو منصوص عليه في كناش التحملات الذي صادق عليه المجلس فهي كما تعلمون فالسادة النواب بمعية المصلحة المعنية يعملون على متابعة هذه الجمعيات، وبالنسبة للوثائق المطلوبة للاستفادة من الدعم فهي الملف القانوني، ثم التقرير المالي والأدبي للسنة الماضية، فكما تعلمون فدعم هذه الجمعيات له وقع كبير على مستوى الجمعيات، سواء على المستوى الاجتماعي أو الرياضي أو الثقافي أو المهني، حيث تعمل على تقوية الجمعيات ثم كذلك المساهمة في بعث المشاريع والأنشطة على مستوى المدينة والرفع من وعي الساكنة .

فضمة إزوران: ..... مستشارة جماعية.

شكرا للجنة التي برمجت هذا الدعم ، سؤالي هو ما هي المعايير التي اتخذت من أجل دعم بعض الجمعيات دون الأخرى بمبالغ واضحة ، أريد أن أتحدث عن جمعية الكشفية الحسنية، أقدم جمعية في المغرب تأسست سنة 1933 والأنشطة التي تقوم بها داخل الإقليم منذ الاستعمار وساهمت في المقاومة ولديها الآن أكثر من 100 منخرط ومن فئات مختلفة حيث يقومون بأنشطة ويشاركون في المخيمات وينشطون في المعهد كل أحد ولديهم برامج دولية ويحرم أبناء تارودانت من هذه المشاركات، فلماذا يعطى لهم دائما نفس المبلغ ؟ رغم ان جمعيات أخرى حديثة حصلت على مبالغ مهمة، هذا المبلغ بقي ثابتا وهو أقل منحة في هذه اللو ائح التي منحها المنحة. و أتمنى إن كانت هناك إمكانية للرفع من مبلغ المنحة المقدم من أجل مواصلة أنشطة الجمعية، لأن المجتمع في أمس الحاجة لهذه الجمعيات التربوية،

وأريد أن أضيف الدور الطبيعي للجمعيات حسب الدستور خاصة في الفصلين 12 و20 هو تتبع وتقييم السياسات العمومية ، لا نريد جمعيات تبقى في الإطار النمطي ، لما تقوم لجنة التكوين التي أحدثها المجلس بتأطير الجمعيات في

دورها، نحن نريد جمعيات تقوم بالترافع ، فلدينا مشاكل تتعلق بالنفايات وبالكلاب الضالة ، ونحن في أمس الحاجة لآراء استشارية وتقديم عرائض في هذا المجال لتكوين قوة ضغط لمجلسنا الجماعي أو الإقليمي أو الجهوي أو حتى بالنسبة للحكومة في إطار عرائض وملتمسات والتي تجلب الحقوق التي تحتاجها المدينة .

إذن علينا بتطوير هذا العمل ولا نريد فقط تقديم أنشطة بسيطة لكن نريد أن تكون الجمعيات نموذجية كما نراه في مدن أخرى

عبد المنعم المناني: ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

بالنسبة للمعايير المعتمدة في توزيع المنح على الجمعيات وكما تعلمون في إطار تتبع عمل الجمعيات من خلال البرامج المقترحة بشراكة مع الجماعة، وكذلك من خلال الدعم الذي تستفيد منه الجمعية في السنة الماضية، هل التزمت سواء في التنفيذ أو في التنسيق مع الجماعة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026 للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 114 / 2026	الدراسة والمصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:14 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 14صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:14 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد أبلعيد	أسماء القجدر
فاتحة موافق	إبراهيم المدلاوي	حامد جودي
عائشة تاغموت	سمير الشيهب	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة الدعم السنوي الخاص بالجمعيات برسم سنة 2026. كما يلي:

القطب الاجتمـــــــــاعي التنموي		
الترتيب	اسم الجمعية	دعم 2026
1	جمعية اليسام الاجتماعية والثقافية والرياضية	6 000,00
2	جمعية التضامن مع الشخص المعاق بتارودانت	15 000,00
3	جمعية مستقبل القدس درب الجديد للأعمال الاجتماعية والرياضية بتارودانت	5 000,00
4	الجمعية الفدرالية الإقليمية للتخييم بإقليم تارودانت	25 000,00
5	الجمعية الكشفية الحسنية المغربية فرع تارودانت	3 000,00
6	جمعية رعاية للتنمية والمواطنة بتارودانت	20 000,00
7	جمعية بسمة للبيئة والتنمية والأعمال الاجتماعية	15 000,00
8	جمعية نوربيو للتنمية والثقافة والأعمال الاجتماعية والنهوض بالمرأة بتارودانت	10 000,00
9	جمعية أمنا خديجة للتنمية والتضامن	8 000,00
10	جمعية مؤسسة أمان لحماية الطفولة بتارودانت	10 000,00
11	جمعية عطاء بتارودانت	20 000,00
12	جمعية اهلي تارودانت	15 000,00
13	جمعية نخبة سيدات تارودانت للأعمال الاجتماعية	8 000,00
14	جمعية النسيم للتنمية الثقافية والرياضية والأعمال الاجتماعية تارودانت	15 000,00
15	جمعية بريك الخيرية لتغسيل النساء بتارودانت	15 000,00
16	جمعية متقاعدي المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي سوس ماسة فرع تارودانت	20 000,00
17	الجمعية المغربية لاضطرابات التعلم عند الأطفال AMTAE بتارودانت	10 000,00
18	جمعية تيويزي للتنمية والتضامن	10 000,00
19	جمعية اشعاع لسطاح للتنمية بتارودانت	4 000,00
20	جمعية نساء الحي بتارودانت	10 000,00
21	جمعية جوهرة سوس للتنمية	10 000,00
22	الجمعية المغربية لمرضى ضمور العضلات بتارودانت	8 000,00
23	جمعية منظمة الكشاف المغربي الفرع الاقليمي بتارودانت	4 000,00
24	جمعية هبة للأعمال الاجتماعية والتضامنية تارودانت	15 000,00
25	جمعية ملتقى الشباب للتنمية بتارودانت	55 000,00
26	جمعية اهل القصبة للتنمية والتعاون تارودانت	20 000,00
27	جمعية منبع الأمل بتارودانت	20 000,00
28	جمعية الوئام الثقافية، الرياضية، الإجتماعية، والتنموية سيدي علي بالغازي تارودانت	10 000,00
29	جمعية الانبعات للتنمية والاعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والبيئية	10 000,00
30	جمعية الغزال للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية البورة	15 000,00
31	جمعية تركالت ملالت ومحيطه للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية تارودانت	35 000,00
32	جمعية جامعة المواطنة بتارودانت	10 000,00
33	جمعية فرع المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بتارودانت	15 000,00
34	جمعية شباب درب أقا للتنمية بتارودانت	8 000,00
35	الجمعية النسوية للتنمية والتراث والبيئة	3 000,00
36	جمعية الفتح لتنمية المرأة والأعمال الاجتماعية تارودانت	10 000,00

37	جمعية فضاء المواطنة والانصاف بتارودانت	3 000,00
38	جمعية بصمة الشباب للثقافة والتنمية والاعمال الاجتماعية	13 000,00
39	جمعية المستقبل للتنمية البشرية بتارودانت	25 000,00
40	الجمعية الرودانية للطيور	7 000,00
41	جمعية الوفاء للتنمية والتعاون بتارودانت	6 000,00
42	جمعية ايثار للتنمية والتعاون	5 000,00
43	جمعية اكويدير للاعمال الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و الفنية	10 000,00
44	العصبة المغربية لحماية الطفولة	50 000,00
45	جمعية شباب الزيدانية تارودانت	10 000,00
46	جمعية مستقبل سوس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بحي الزيدانية تارودانت	10 000,00
47	جمعية سند لتأهيل المرأة والطفل تارودانت	35 000,00
48	جمعية حركة الطفولة الشعبية فرع تارودانت	10 000,00
49	جمعية بوطويل للتنمية والتضامن	7 000,00
50	جمعية تارودانت مدينتي الثقافية و الرياضية و الاعمال الاجتماعية	5 000,00
51	ASSOCIATION HELP MED	10 000,00
52	منظمة بدائل للطفولة و الشباب فرع تارودانت	8 000,00
53	جمعية فرصة للأعمال الاجتماعية بتارودانت	16 000,00
54	جمعية سوس للسلامة الطرقية بتارودانت	8 000,00
55	جمعية الهلال الأحمر المغربي المكتب المحلي بتارودانت	50 000,00
56	جمعية رواد التربية والتخييم فرع تارودانت	25 000,00
57	جمعية بنات أمنا عائشة للتنمية الاجتماعية وحرف الصناعة التقليدية	6 000,00
58	جمعية ابني للتوحد والصرع بتارودانت	20 000,00
59	جمعية أجي للتنمية والتعاون	7 000,00
60	جمعية العهد الجديد للتنمية بتارودانت	20 000,00
61	جمعية نساء أولاد الغزال للتنمية والتعاون بحي أولاد الغزال تارودانت	30 000,00
62	جمعية الإمام ورش لتنمية أولاد الغزال	20 000,00
63	جمعية الجذور الأصلية لزاوية سيدي داود للتنمية والرياضة	20 000,00
64	جمعية شباب تارودانت للمبادرات بتارودانت	10 000,00
65	جمعية أيادي الخير للتنمية تارودانت	7 000,00
66	جمعية شباب الاطلس	30 000,00
67	جمعية شباب المعديات	13 000,00
68	الجمعية الوطنية أفاق السلوك المدني فرع إقليم تارودانت	15 000,00
69	جمعية نيلوفر لنساء سوس بتارودانت	54 000,00
70	جمعية اصدقاء مرضى القصور الكلوي بتارودانت	30 000,00
71	جمعية أصدقاء مستشفى المختار السوسي	25 000,00
72	جمعية نساء سوس للمرأة والطفل بتارودانت	14 000,00
73	جمعية المنتدى الروداني للشباب للتنمية والثقافة بتارودانت	6 000,00
74	جمعية السلام للرياضة والثقافة والتنمية بتارودانت	5 000,00

75	جمعية المنظمة الوطنية لحقوق الطفل بتارودانت الفرع الإقليمي	10 000,00
76	جمعية أنامل الخير	10 000,00
77	جمعية الذهب للتنمية والثقافة والرياضة	25 000,00
78	جمعية رياض العفو للثقافة والفن و الرياضة والبيئة و الاعمال الاجتماعية	20 000,00
79	جمعية بصمة أمل لمرضى السيلياك وحساسية الغلوتين	9 000,00
80	جمعية التضامن للثقافة والرياضة والتنمية الاجتماعية لحي تامزضاوت المعديات بتارودانت	20 000,00
81	جمعية بويزمارن للتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية	12 000,00
82	جمعية الكفاءات بتارودانت	12 000,00

القطب الثقـــــــــافي

الترتيب	اسم الجمعية	دعم 2026
1	جمعية الشعاع للمسرح بتارودانت	15 000,00
2	جمعية شباب أحواش سوس تارودانت	6 000,00
3	جمعية الحضرة النسائية للفن والثقافة	5 000,00
4	جمعية فنون للموسيقى والمسرح	10 000,00
5	طائفة عيساوة	13 000,00
6	جمعية تاسكوين أوف سوس بتارودانت	6 000,00
7	جمعية شباب الملتقيات الكبرى تارودانت	10 000,00
8	جمعية المواهب للتربية الاجتماعية فرع تارودانت	10 000,00
9	جمعية الدقة وإحياء التراث بتارودانت	20 000,00
10	جمعية الامل الروداني لهواة الملحون	30 000,00
11	جمعية التسامح لفن الحلقة والثقافة بأسراك بتارودانت	3 000,00
12	سباعيات الحياة بتارودانت	10 000,00
13	جمعية الأصالة الكناوية الرودانية بمدينة تارودانت	15 000,00
14	جمعية كانكا للفن الكناوي بتارودانت	23 000,00
15	جمعية النزاهة للدقة الرودانية والفنون العيساوية بتارودانت	6 000,00
16	جمعية رفاكة الحروف الثقافية	20 000,00
17	الجمعية المغربية للبحث العلمي والأخلاقيات	12 000,00
18	الجمعية الرودانية لهواة الملحون والفنون الشعبية	40 000,00
19	جمعية الدقة الرودانية بتارودانت	80 000,00
20	جمعية احمادشة للفنون الشعبية بتارودانت	40 000,00
21	جمعية فرقة خطوات للمسرح بتارودانت	10 000,00
22	جمعية بلادي للتنمية والمواطنة	25 000,00
23	جمعية وسيط الخير	9 000,00
24	جمعية مبدعي ابن سليمان الروداني	25 000,00
25	جمعية كناوة تارودانت	6 000,00
26	جمعية ايت قاسم للتبوريدة	15 000,00
27	الجمعية المحمدية للفن التشكيلي بتارودانت	20 000,00

28	جمعية ناس حال رودانة للدقة الرودانية تارودانت	10 000,00
29	جمعية مركز ميديا لفنون العرض بتارودانت	20 000,00
30	جمعية أحواش وتسكوين تارودانت	6 000,00
31	جمعية ازمزا للثقافة والتنمية	20 000,00
32	جمعية دار الفنان	28 000,00
33	جمعية أسوار رودانة للدقة الرودانية والفنون الشعبية	6 000,00
34	الجمعية الرودانية للتنشيط السياحي والفني	30 000,00
35	الجمعية المحمدية لفن المديح والسماع والإيقاعات الروحية الوطنية تارودانت	10 000,00
36	جمعية تراث رودانة بتارودانت	20 000,00
37	جمعية ميزان هوارة للفنون الشعبية	15 000,00
38	جمعية مدارج القراءة والفن	5 000,00
39	جمعية جوهرة الفنون الثقافية تارودانت	50 000,00
40	جمعية مؤسسة الأثر للثقافة والتنمية بتارودانت	20 000,00
41	جمعية منتدى الأدب لمبدعي الجنوب تارودانت	15 000,00
42	جمعية ابحاير الدالية ذاكرة رودانة	30 000,00
43	جمعية الإمام مسلم للتربية والثقافة والأعمال الاجتماعية	60 000,00
44	جمعية سيدي مبارك	25 000,00
45	جمعية الشباب للثقافة والتنمية بتارودانت	80 000,00
46	جمعية نواصي الخير للفروسية التقليدية بتارودانت	20 000,00
47	جمعية احواش العزرياض تارودانت	6 000,00
48	مركز التواصل والاعلام الرقمي	10 000,00
49	جمعية مسرح الأفق	30 000,00

القطب الريـــــــــاضي

الترتيب	اسم الجمعية	دعم 2026
1	جمعية عدائي تارودانت	7 000,00
2	الجمعية الرياضية الفتح الروداني لكرة القدم	10 000,00
3	الجمعية الرياضية رجاء تارودانت لكرة القدم	210 000,00
4	جمعية كراطي شوطوكان بتارودانت	3 000,00
5	جمعية النادي الروداني للسباحة	20 000,00
6	جمعية الوفاق الروداني للرياضة والثقافة والفن بتارودانت	5 000,00
7	جمعية رودانة للرشاقة والفنون الحربية بتارودانت	3 000,00
8	جمعية نادي أسوار تارودانت للشطرنج	13 000,00
9	الجمعية الرياضية تارودانت لكرة السلة	55 000,00
10	جمعية نادي اتحاد الشبيبة الرياضية لألعاب القوى بتارودانت	35 000,00
11	الجمعية الرياضية المنارة لكرة القدم المصغرة تارودانت	90 000,00
12	جمعية قدماء لاعبي الرجاء الرياضي الروداني لكرة القدم	15 000,00
13	جمعية ارياس لكرة القدم النسوية داخل القاعة بتارودانت	7 000,00

14	جمعية قدماء لاعبي اتحاد تارودانت لكرة القدم	25 000,00
15	جمعية الر ايس لكرة القدم والأعمال الاجتماعية والتنموية والبيئية بتارودانت	15 000,00
16	الجمعية الرياضية المنارة بتارودانت	15 000,00
17	جمعية الأمل للكرة الطائرة بتارودانت	85 000,00
18	جمعية الترجي للهوكي تارودانت	6 000,00
19	الجمعية الوطنية للهوكي بتارودانت	15 000,00
20	جمعية اتحاد رياضة الحمام الزاجل بتارودانت	8 000,00
21	جمعية فلاح قدماء لاعبي كرة القدم بتارودانت	15 000,00
22	جمعية دايتوكان للأيكيبيدو بتارودانت	3 000,00
23	جمعية كاراتيكا للرياضة	3 000,00
24	جمعية اشبال تارودانت للرياضة والكراطي شوطوكان	3 000,00
25	جمعية النادي الروداني الرياضي بتارودانت	3 000,00
26	جمعية شباب تاركالت ملالت للرياضة بتارودانت	25 000,00
27	جمعية الهلال للرياضة و التنمية	5 000,00
28	جمعية فلافيلو للدراجة الهو ائية	30 000,00
29	جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية للكرة الحديدية بتارودانت	30 000,00
30	ASSOCIATION PAINTBALL TAROUDANT BOY	30 000,00
31	جمعية أمجاد تارودانت لكرة القدم النسوية	300 000,00
32	جمعية فلاح تارودانت لكرة القدم بتارودانت	100 000,00
33	جمعية النهضة الرودانية لكرة اليد	80 000,00
34	جمعية النمور للكونغ فو ووشو وفنون الحرب تارودانت	3 000,00
35	جمعية اتحاد جمعيات فنون الحرب إقليم تارودانت	25 000,00
36	جمعية النجوم الصاعدة للرياضات بتارودانت	3 000,00
37	جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية لكرة القدم تارودانت	1 000 000,00
38	جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت	15 000,00
39	جمعية رابطة المؤطرين والجمعيات الرياضية لكرة القدم	3 000,00
40	جمعية النادي الروداني للشطرنج بتارودانت	13 000,00
41	جمعية اتحاد النادي الروداني لكرة اليد	45 000,00
42	جمعية الصداقة للتنمية بأولاد الغزال تارودانت	15 000,00
43	جمعية الفردوس للرياضات بتارودانت	3 000,00
44	جمعية اجاكس الروداني لكرة القدم تارودانت	210 000,00
45	جمعية فضاء الأخوة المغربية لكرة القدم بتارودانت	100 000,00
46	جمعية مؤطري تارودانت لفرق الأحياء بتارودانت	27 000,00
47	الجمعية الرودانية الإقليمية لمؤطري ومدربي فرق الأحياء	50 000,00
48	جمعية الدراجة الذهبية للرياضة والسياحة بتارودانت	15 000,00
49	جمعية النصر الرياضي لكرة القدم المصغرة بتارودانت	30 000,00
50	جمعية أسود الأطلس للكو انكيدو وفنون الحرب بتارودانت	3 000,00
51	جمعية اكسترا سبورت extra sports	30 000,00

52	جمعية الأمل الرياضية تارودانت	75 000,00
53	جمعية فلاح التنمية الكروية تارودانت	8 000,00
54	جمعية رودانة للرياضة والتنمية	68 000,00
55	جمعية هيب هوب سبيريت للرياضة والايقاع	20 000,00
56	أمل باب تارغونت للثقافة والرياضة والاعمال الاجتماعية	35 000,00
57	جمعية هواة الحمام الزاجل	10 000,00

القطب المهنـــــــي

الترتيب	اسم الجمعية	دعم 2026
1	جمعية بقالة تارودانت	15 000,00
2	جمعية فرس لأرباب عربات الجياد بتارودانت	5 000,00
3	جمعية النورللكهربائيين والرصاصين بتارودانت	2 000,00
4	جمعية سوس للنجارين والتنمية الحرفية بتارودانت	10 000,00
5	جمعية الفضاء المحمدي للخياطة والأعمال الاجتماعية	2 000,00
6	جمعية التضامن لحرفي الدواجن تارودانت	20 000,00
7	جمعية النهضة للدرازة بتارودانت	25 000,00
8	جمعية جذورللمرأة الحرفية بتارودانت	2 000,00
9	جمعية فالاديورللحلاقة والتجميل بتارودانت	6 000,00
10	الجمعية المهنية للجزارين بتارودانت	20 000,00
11	جمعية فني التبريد	8 000,00
12	جمعية سوس لتنمية المرأة الحرفية بتارودانت	6 000,00
13	جمعية الخيرلساحة اسراك ومحيطه للثقافة والرياضة والاعمال الاجتماعية بتارودانت	5 000,00
14	جمعية العصرللنجارين بتارودانت	20 000,00
15	الجمعية المهنية الرودانية للحامين والحدادة الفنية	10 000,00
16	جمعية النصرلحرفيو الميكانيك وكهرباء وصباغة السيارات	12 000,00
17	جمعية بادرة لفنون الجبص تارودانت	10 000,00
18	جمعية حرفي و مهني جنان الجامع و محيطه	100 000,00
19	جمعية الوحدة لتجارو حرفي جنان الجامع	100 000,00
20	جمعية الأمل للنحاسيات والنقش على الخشب تارودانت	30 000,00
21	جمعية الأصالة للخرازة بتارودانت	20 000,00
22	جمعية الاتحاد القسارية سي لحسن للثقافة والرياضة والأعمال الاجتماعية بتارودانت	25 000,00
23	جمعية النجاح لارباب ومستغلي و سائقي سيارات الأجرة	5 000,00
24	التضامن لسائقي و مهني سيارات الأجرة من الصنف الأول	7 000,00
25	جمعية دارالدباغ الرودانية بتارودانت	10 000,00
26	جمعية دارالابداع للخياطة والاعمال الاجتماعية	20 000,00

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الخامسة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أن جماعة تارودانت حققت هذه السنة فائض مقدر ب 10.000.000.00 ملايين درهم " مليار سنتيم "ومن أجل معلومات ومعطيات أوفى أحال الكلمة إلى السيد مصطفى حنون عن مصلحة المالية من أجل تقديم عرض حول الموضوع.

مصطفى حنون: ..... عن مصلحة المالية.

اختتمت جماعة تارودانت السنة المالية 2025 بحصيلة مالية تعكس مجهودات متواصلة في تدبير الموارد و النفقات في سياق مطبوع بإكراهات اقتصادية و تز ايد متطلبات التنمية المحلية، فقد بلغ مجموع المداخيل الإجمالية المحققة إلى غاية 31 دجنبر 2025، 80 460 778.34 درهم بزيادة نسبة 8.73 % مقارنة بالسنة الماضية، و مسجلة بذلك تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، و هو ما يعزى أساسا المستجدات الضريبية والإصلاحات الجبائية التي جاءت بها القو انين المالية الأخيرة ما أدى إلى تحسين مردودية بعض الرسوم الذاتية المحلية بمجموع 19 114 418.04 درهم بزيادة 3% مقارنة بما هو مسجل بالميز انية، كما عرفت حصة الجماعة من الضريبة على القيمة المضافة زيادة بنسبة 10 % مقارنة بحصة السنة الماضية، ورغم التراجع الذي عرفته الموارد المحولة التي تتكون من رسم السكن، و رسم الخدمات الجماعية و الرسم المهني بنسبة -9% حيث تم تحقيق مبلغ 11 926 865.37 درهم مقابل 13 050 000.00 درهم المقبول في الميز انية، إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق موارد مالية مهمة جعلت الجماعة ولأول مرة تتجاوز عتبة 80 مليون درهم كمداخيل سنوية.

على مستوى النفقات استحوذت مصاريف التسيير على الحصة الأكبر من أداء الميز انية، حيث سجلت أداءات الجماعة ما مجموعه 62 676 614.38 درهم همت بالأساس كتلة الأجور ومصاريف الإدارة العامة وتكاليف التدبير اليومي للمر افق الجماعية ما يعكس الطابع الاجتماعي والخدماتي للجماعة.

في المقابل شكلت نفقات ميز انية التجهيز جزءا مهما من الأداء المالي للجماعة برسم سنة 2025 وبلغ قدره 18 277 894.25 درهم وهمت بالأساس أسواق القرب والملاعب الرياضية والقاعة المغطاة إضافة إلى شبكة الإنارة العمومية.

وبفضل المجهودات المبذولة على مستوى المداخيل، والتحكم المتوازن في نفقات التسيير حققت الجماعة فائضا ماليا حقيقيا بقيمة 10 315 718.74 درهم برسم السنة المالية 2025 وهو ما من شأنه أن يشكل هامش أمان مالي ودعامة إضافية لتمويل مشاريع مستقبلية، خاصة تلك المرتبطة بالاستثمار وتحسين جودة الخدمات المقدمة للساكنة.

و يمثل هذا الفائض الحقيقي نسبة 14% مجموع الميز انية المسجلة برسم سنة 2025، و قد تم تداوله في لجنة الشؤون المالية و البرمجة التي انعقدت يومه الخميس 19 فبر اير 2026، و أفرزت برمجة 13 مشروعا في ميز انية التجهيز كما هي معروضة على أنظاركم؛ منها مشاريع متعلقة بالحكامة الإدارية للجماعة و عددها 7 سبعة مشاريع بمبلغ قدره 4 345 718.74 درهم و مشاريع أخرى تهم أشغال تهيئة العقارات و عددها 4 أربعة مشاريع بتكلفة قدرها 4 400 000.00 درهم و مشروعين خاصين بتغطية التزامات الجماعة في نطاق الشراكات المبرمة مع كل من مؤسسة سوس للمدارس العتيقة قصد استكمال بناء مقر المؤسسة بسطاح المدينة، و شركة التنمية المحلية سوس ماسة تهيئة من أجل تهيئة و تثمين دار الدباغ بكلفة إجمالية مجموعها 1 570 000.00 درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعة سبق وبرمجت في إطار الفائض التقديري حزمة من المشاريع على شكل دفعات للشركات المنتدبة للقيام بالأشغال المتعاقد عليها والمندرجة ضمن برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029، لتأتي برمجة هذا الفائض الحقيقي تتمة لما سبق من البرامج مع التركيز على تقوية ودعم الإدارة الجماعية، في أفق تخصيص برمجات قادمة مرتقبة وسط السنة المالية لتغطية بقية البرامج الاستثمارية المضمنة في برنامج التنمية المذكور.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

الدورة العادية لشهر فبراير 2026

مشروع برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2025



مشروع برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2025

الدورة العادية لشهر فبراير 2026

مصدر الفائض الحقيقي عن السنة المالية 2025

فائض ميزانية التسيير
5 604 218,74

الحصة التكميلية من الضريبة على القيمة المضافة
4 442 000,00

مدخول حساب النفقات من المبالغ المرصودة
269 500,00

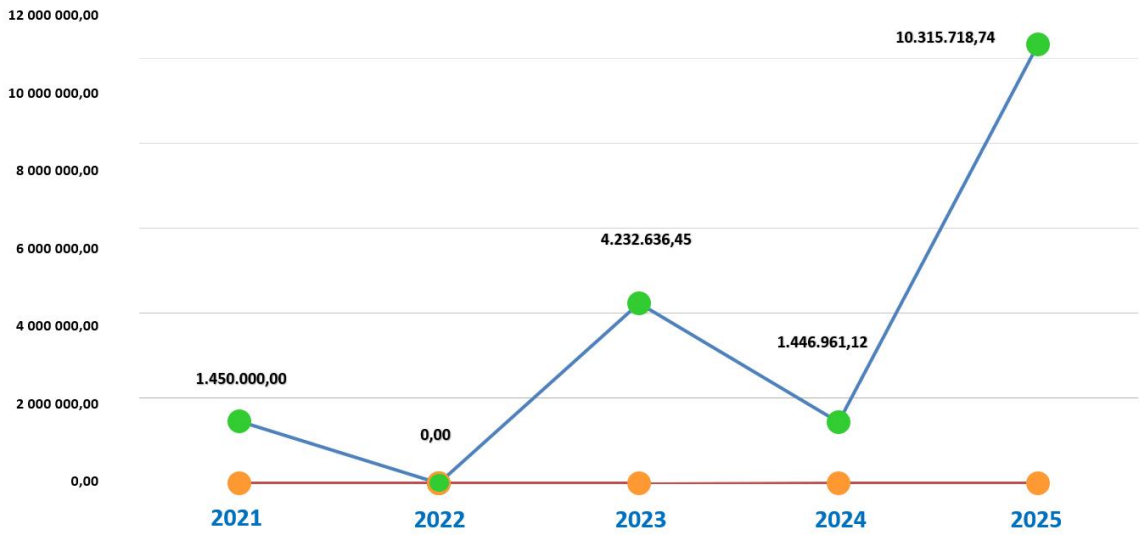
مجموع الفائض الحقيقي
10 315 718,74

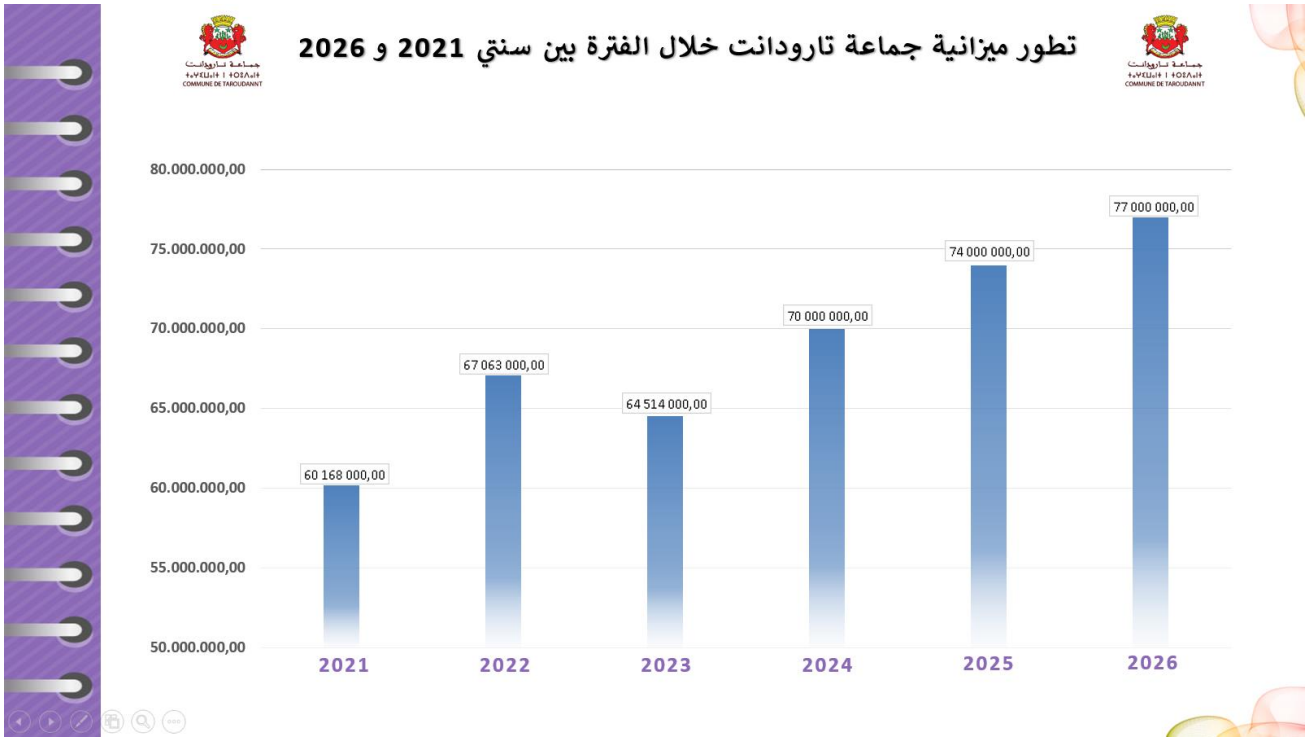
مشروع برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2025

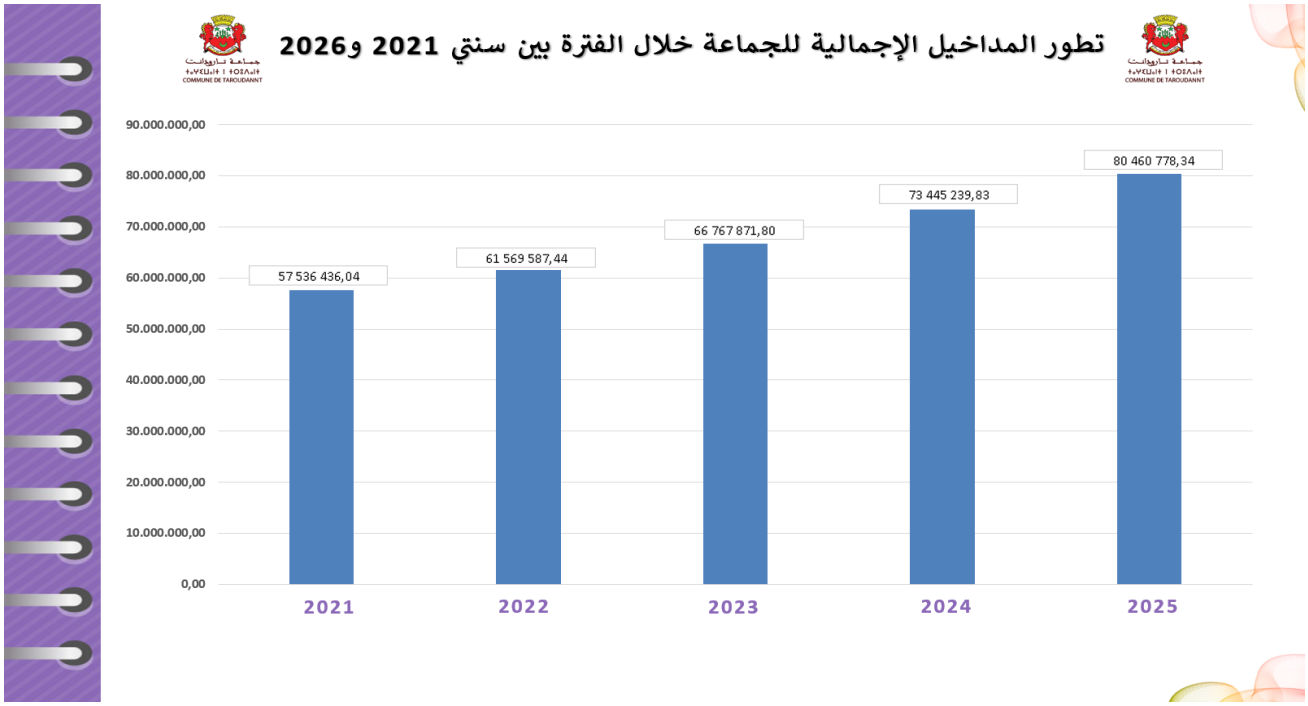
الدورة العادية لشهر فبراير 2026

تهيئة المطرح العمومي للنفايات المحلية	2 400 000,00
هدم المباني الآيلة للسقوط	500 000,00
اقتناء عتاد وأثاث المكتب	700 000,00
اقتناء العتاد المعلوماتي	200 000,00
الإصلاحات الكبرى للآليات	400 000,00
تهيئة البنايات الإدارية	1 000 000,00
اقتناء ثلاث حافلات من نوع (Minibus)	1 600 000,00
دفعات لمؤسسة سوس للمدارس العتيقة لبناء مقر المؤسسة	1 000 000,00
اقتناء العتاد التقني (منصة مجهزة)	800 000,00
اقتناء العتاد التقني (الحواجز – حاويات الأزبال – أعمدة حديدية)	500 000,00
اقتناء العتاد السمعي البصري (آلات التصوير ذات جودة عالية)	145 718,74
تهيئة المسبح البلدي للنساء	500 000,00
دفعات لفائدة شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة من أجل تأهيل وتثمين دار الدباغ (مساهمة الجماعة في برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029)	570 000,00
مجموع الفائض الحقيقي	**10 315 718,74**

تطور الفائض الحقيقي لميزانية جماعة تارودانت خلال الفترة بين سنتي 2021 و 2025







محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

شكر الأخ مصطفى حنون على هذا التقديم الجيد والشامل لمعطيات تطور ميزانية جماعة تارودانت، وكما لاحظتم من خلال المبيان المعروض، فقد تم تسجيل تطور إيجابي في الفائض المحصل بين سنتي 2024 و2025، وهو ما يعكس العمل الجبار الذي تقوم به جميع أطر الجماعة، والذين نتقدم لهم بجزيل الشكر والامتنان، وعلى رأسهم السيد مدير المصالح، إلى جانب كافة الأطر المالية والتقنية والإدارية، إضافة إلى مصالح القرب، باعتبار أن هذا الإنجاز هو عمل جماعي وليس مجهودًا فرديًا.

كما نتقدم بالشكر لجميع السلطات الإقليمية والمحلية، وعلى رأسها عامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، والسيد باشا المدينة، لما يقدمانه من مواكبة دائمة، خاصة فيما يتعلق بحملات التحصيل والاستخلاص.

وأمامكم اليوم هذا الفائض الذي تمت برمجة اعتماده في مجموعة من النقط المهمة، من بينها تهيئة المطرح العمومي، و أنتم تعلمون الإشكال الذي نعاني منه بخصوصه، خاصة ما يتعلق بالاحتراقات والانبعاثات الصادرة عنه، حيث تمت برمجة مبلغ 2.400.000,00درهم للحد من هذه الظواهر السلبية.

كما تشمل البرمجة تجهيز الإدارة بالمكاتب، والعتاد التقني والمعلوماتي، إضافة إلى اقتناء ثلاث حافلات مخصصة لتنقل الجمعيات، بالنظر إلى الإشكال القائم في مجال تنقل الجمعيات.

وفيما يخص المباني الآيلة للسقوط، فقد خلفت التساقطات المطرية الأخيرة مجموعة من الإشكالات بعدد من الأحياء، مما استدعى برمجة مبلغ 50مليون سنتيم لمعالجة هذه الوضعية.

كما تمت برمجة مبلغ 500.000,00درهم لتهيئة المسبح الخاص بالنساء، إضافة إلى تخصيص 1.000.000,00درهم لتأهيل دار الدباغ، سيتم إيداعه بحساب شركة أكادير سوس ماسة تهيئة، في إطار إشرافها على إنجاز الأشغال، وذلك قصد مباشرة عملية التأهيل، خاصة مع بداية التوصل باعتمادات الشركاء المساهمين في هذا المشروع، حيث توصلنا بمبلغ 8.000.000,00درهم من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.

فضمة إزوران: ..... مستشارة جماعية.

فيما يخص تهيئة المطرح العمومي للنفايات المنزلية، ومع العلم أن المجلس الإقليمي، بشراكة مع مجموعة الجماعات للمحافظة على البيئة، يعمل على إحداث مطرح عمومي على مستوى إقليم تارودانت، أرى أن هذه المبالغ ينبغي توجيهها ودعمها لهذا المطرح الإقليمي بمواصفات ومعايير دولية.

كما أنه، بصفتنا أعضاء بالمجلس الجماعي، يتعين علينا تحسيس الجمعيات وحثها على تقديم عرائض من أجل التسريع بإحداث هذا المطرح الإقليمي بمعايير دولية، وهو ما يندرج في صميم أدوار المجتمع المدني. فالمطرح يمكن اعتباره ثروة حقيقية أو ما يسمى بـ"الذهب الصلب"، حيث تنتج منه الطاقة وسيكون مردوده مهم.

وذلك بدل الاستمرار في إحداث المطارح العشوائية، خاصة و أننا نعلم بوجود نقط سوداء بعدد من أراضي المياه والغابات، وكذا بأراضي جماعات أخرى، حيث شاهدنا كيف جرفت الأودية النفايات وتم رميها في البحر بشكل مقزز.

وعليه، فإننا مطالبون بالتسريع بإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، باعتبار جماعة تارودانت جماعة رائدة، خاصة في ظل توصلنا بشكايات المواطنين، وما نلاحظه من انتشار الكلاب الضالة، وتناثر الأدخنة، مما يستوجب التعجيل بإنجاز المطرح الإقليمي في أقرب الآجال.

سمير شهب: ..... مستشار جماعي.

بالنسبة لتدبير الفائض، نتحدث عن المطرح ولم نلاحظ برمجة اعتمادات لاقتناء وتجديد أسطول مصلحة خدمات القرب حيث هناك بعض الآليات المتهالكة مما يساهم في ارتفاع تكاليف الإصلاح، إضافة إلى ضعف تغطية مجموعة من الأحياء، فتساؤلي هل هناك اقتناء جديد للآليات؟ وهل هناك دعم من وزارة الداخلية بهذا الخصوص؟

محمد أمهرسي: ..... النائب الأول للرئيس.

الأخ سمير شهب، في إطار البرمجة يتم دائمًا الاشتغال وفق منطق الأولويات. نحن على دراية بوجود بعض الإشكاليات المرتبطة بقطاع النظافة، غير أنه والحمد لله يتم تدبير هذا القطاع بشكل عادي، ولا نعيش أي أزمة في هذا الشأن، وأعرف هذا القطاع جيدا بحكم تدبيري له، لكن في إطار تدبير برمجة الفائض ولدينا برمجة 4.000.000.00 درهم الخاصة ب TVA، ونحن نركز على ما هو أولوي.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 115 / 2026	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2026، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2026.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة، بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....:16 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها: .....: 16صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين: .....:16 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد فنان	سمير الشيهب	حامد جودي
عبد العالي الحوس	هشام امزراو	الزهراء رحمون	
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	عبد الجليل ايت الجران	
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	فضمة ازوران	
عائشة تاغموت	إبراهيم المدلاوي	أسماء القجدر	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2025. كما يلي:

برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2025	
تهيئة المطرح العمومي للنفايات المحلية	2 400 000,00
هدم المباني الآيلة للسقوط	500 000,00
اقتناء عتاد وأثاث المكتب	700 000,00
اقتناء العتاد المعلوماتي	200 000,00
الإصلاحات الكبرى للآليات	400 000,00
تهيئة البنايات الإدارية	1 000 000,00
اقتناء ثلاث حافلات من نوع (Minibus)	1 600 000,00
دفعات لمؤسسة سوس للمدارس العتيقة لبناء مقر المؤسسة	1 000 000,00
اقتناء العتاد التقني (منصة مجهزة)	800 000,00
اقتناء العتاد التقني (الحواجز – حاويات الأزبال – أعمدة حديدية)	500 000,00
اقتناء العتاد السمعي البصري (آلات التصوير ذات جودة عالية)	145 718,74
تهيئة المسبح البلدي للنساء	500 000,00
دفعات لفائدة شركة التنمية المحلية أكادير سوس ماسة تهيئة من أجل تأهيل وتثمين دار الدباغ. (مساهمة الجماعة في برنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت 2025-2029)	570 000,00
مجموع الفائض الحقيقي	**10 315 718,74**

توقيع :النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

برقية الولاء والإخلاص مرفوعة

إلـــــى

مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام أشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2026، أتشرف يا مولاي بصفتي رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة تارودانت، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة أعضاء المجلس الجماعي وموظفي وأعوان الجماعة وساكنة المدينة لأتقدم إلى مقامكم العالي بالله بأصدق مشاعر الولاء والإخلاص والوفاء معربين عن تجندنا الدائم ووقوفنا ورائكم للدفاع عن الوحدة الترابية وسيادة المملكة المغربية الشريفة، وبالمناسبة نهنئكم بحلول شهر رمضان المبارك أهله الله عليكم باليمن والبركات والصحة وطول العمر.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم و أقر عينكم بولي عهدكم المحبوب مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم السعيد المولى رشيد وبباقي أسرتكم العلوية الشريفة وشعبكم الوفي، انه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

حرر بتارودانت في: 20 فبراير 2026

خديم الأعتاب الشريفة

رئيس المجلس الجماعي لتارودانت

عبد اللطيف وهبي

